التقرير السنوي 2015

IFAD

الاستثمار في السكان الريفيين

يستثمر الصندوق في السكان الريفيين، ويمكنهّم من الحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي، وتحسين التغذية وتعزيز الصمود. ومنذ عام 1978، قدم الصندوق أكثر من 17.7 مليار دولار أمريكي كمنح وقروض بفوائد متدنية لمشروعات وصلت لأكثر من 459 مليون نسمة.* والصندوق مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مقرها روما التي غدت مركز الأمم المتحدة لشؤون الأغذية والزراعة.

* كما هي بتاريخ الطبع: يونيو/حزيران 2016

البرامج والمشروعات الجارية التي يدعمها الصندوق في نهاية عام 2015 ومكاتب الصندوق القطرية

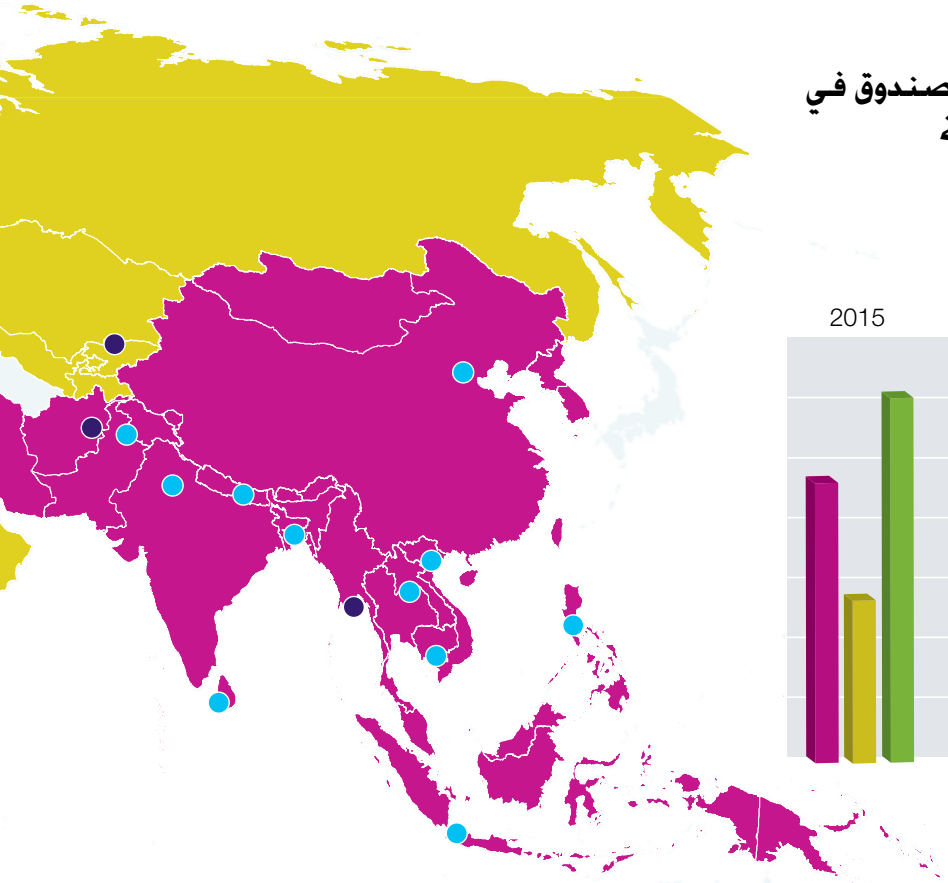

الحافظة الجارية للصندوق، 2011-2015

المبالغ بمليارات الدولارات الأمريكية

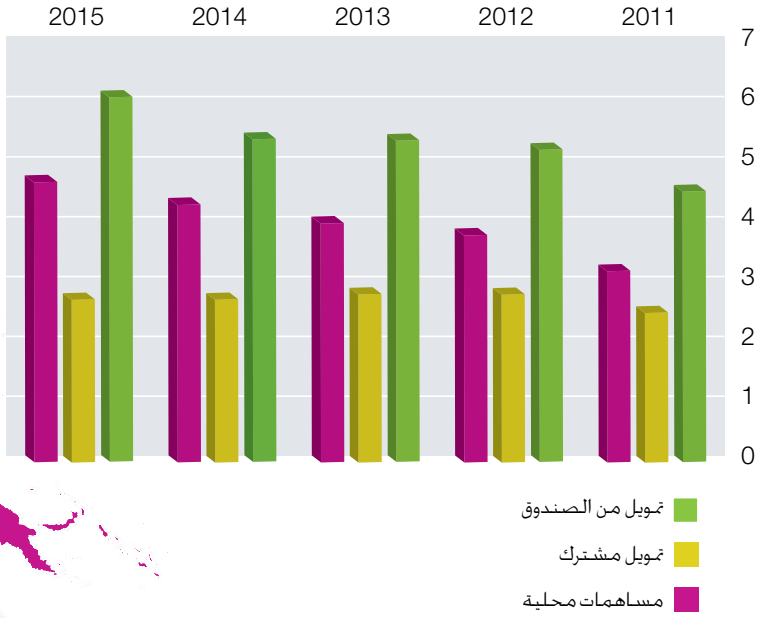

آسيا والمحيط الهادي

66 برنامجا ومشروعا

أفغانستان	3
إندونيسيا	3
بابوا غينيا الجديدة	1
باكستان	4
بنغلاديش	5
بوتان	2
تونغا	1
جزر سليمان	1
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	3
سري لانكا	3
الصين	6
الفلبين	5
فيجي	1
فييت نام	5
كيريباس	1
كمبوديا	3
ملديف	2
منغوليا	1
ميانمار	1
نيبال	6
الهند	9

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

36 برنامجا ومشروعا

أذربيجان	1
الأردن	1
أرمينيا	2
أوزبكستان	1
البوسنة والهرسك	2
تركيا	2
تونس	2
الجمهورية العربية السورية	1
جمهورية مولدوفا	2
جورجيا	1
جيبوتي	1
السودان	5
طاجيكستان	1
قيرغيزستان	2
لبنان	1
مصر	4
المغرب	3
اليمن	4

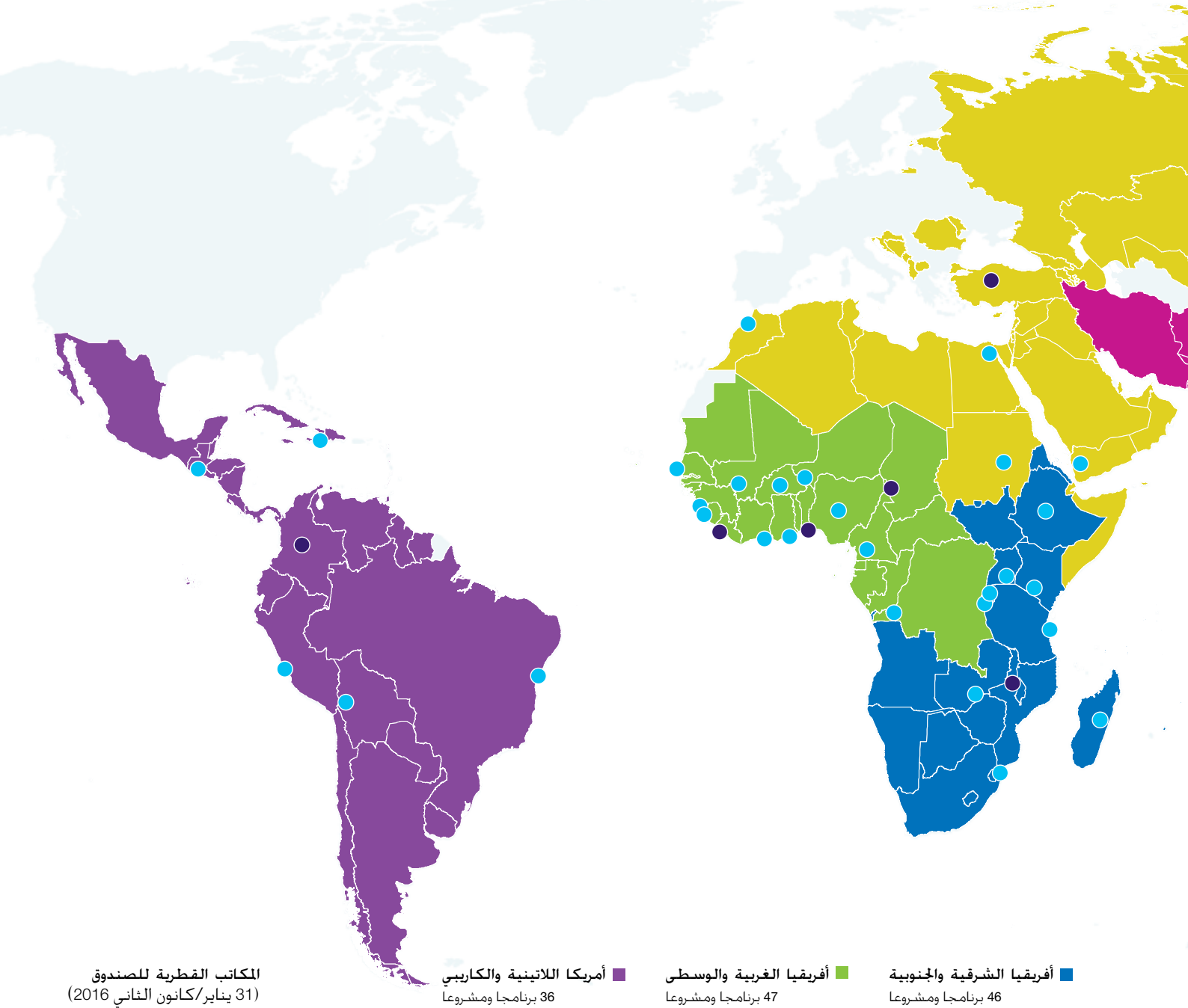

المكاتب القطرية للصندوق
(31 يناير/كانون الثاني 2016)
- عاملة
- معتمدة

أفريقيا الشرقية والجنوبية
46 برنامجا ومشروعا

إثيوبيا	3
إريتريا	2
أنغولا	2
أوغندا	4
بوتسوانا	1
بوروندي	4
جمهورية تنزانيا المتحدة	4
جنوب السودان	1
رواندا	3
زامبيا	4
سوازيلند	1
سيشيل	1
كينيا	4
ليسوتو	2
مدغشقر	4
ملاوي	2
موزامبيق	4

أفريقيا الغربية والوسطى
47 برنامجا ومشروعا

بنن	2
بوركينا فاسو	3
تشاد	2
توغو	2
جمهورية أفريقيا الوسطى	1
جمهورية الكونغو الديمقراطية	2
الرأس الأخضر	1
سان تومي وبرينسيبي	1
السنغال	3
سيراليون	3
غابون	1
غامبيا	1
غانا	4
غينيا	2
الكاميرون	3
كوت ديفوار	2
الكونغو	1
ليبريا	2
مالي	3
موريتانيا	2
النيجر	3
نيجيريا	3

أمريكا اللاتينية والكاريبي
36 برنامجا ومشروعا

الأرجنتين	1
إكوادور	2
بليز	1
البرازيل	6
الجمهورية الدومينيكية	2
أوروغواي	1
هايتي	2
هندوراس	4
جمهورية فنزويلا البوليفارية	1
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	2
السلفادور	2
غرينادا	1
باراغواي	1
بيرو	1
بنما	1
غواتيمالا	2
كوبا	1
كولومبيا	1
المكسيك	2
نيكاراغوا	2

محتويات القرص المدمج

تصدير بقلم رئيس الصندوق
برنامج العمل لعام 2015
المبادرات الرئيسية والبرامج الجديدة
الأثر وقياس النتائج وتحسينها
بيانات التمويل وتعبئة الموارد
الجوائز
موجز البرامج والمشروعات والمِنح في عام 2015
التنظيم والعضوية والتمثيل
مطبوعات الصندوق في عام 2015
القوائم المالية الموحدة

يتضمن القرص المدمج جميع محتويات التقرير السنوي باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية.

جدول المحتويات

تصدير بقلم رئيس الصندوق 2

برنامج العمل لعام 2015 6

المبادرات الرئيسية والبرامج الجديدة 29

الأثر وقياس النتائج وتحسينها 36

بيانات التمويل وتعبئة الموارد 45

الجوائز 60

القرص المدمج للتقرير السنوي لعام 2015

تصدير بقلم رئيس الصندوق

خطة عام 2030 وتغيُّر المناخ

كان عام 2015 سنة محورية للصندوق وللمجتمع الإنمائي قاطبة. وتضمن الاتفاق على 17 هدفاً للتنمية المستدامة خطة عالمية حُددت فيها مقاصد طموحة حتى عام 2030. واضطلع الصندوق خلال السنة بدور نشط في عملية صياغة أهداف التنمية المستدامة الجديدة حاملاً راية الدفاع عن مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين الآخرين الذين يشكلون أغلبية فقراء العالم. وفي الفترة التي سبقت مؤتمر قمة سبتمبر/أيلول الذي أقرت فيه خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، نوه المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عقد في أديس أبابا في يوليو/تموز بالصندوق لجهوده في "تعبئة الاستثمارات من أجل تمكين سكان المناطق الريفية الذين يعيشون في فقر من تحسين أمنهم الغذائي وتغذيتهم، ورفع دخلهم، وتعزيز قدرتهم على التكيُّف" (انظر الصفحة 29).

وشارك الصندوق في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ التي عقدت في باريس في ديسمبر/كانون الأول، حيث دعا إلى الاعتراف بأهمية الزراعة والأمن الغذائي وسلط الضوء على هشاشة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في مواجهة تغيُّر المناخ (انظر الصفحة 29). ويدير الصندوق أكبر مصدر تمويلي عالمي مكرس لتمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء من التكيُّف مع تغيُّر المناخ، وهو برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وخلال عام 2015، اعتُمد تمويل جديد من برنامج التأقلم بما قيمته 94 مليون دولار أمريكي، ليصل بذلك إجمالي التمويل المقدَّم في إطار هذا البرنامج إلى 284.9 مليون دولار أمريكي لصالح السكان الريفيين الفقراء في 36 بلداً.

ونجحنا داخل الصندوق في تخفيض انبعاثاتنا وتعويضها، وأدرجنا خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف ضمن وكالات الأمم المتحدة المحايدة مناخياً. وفي أغسطس/آب، كوفئت جهودنا عندما أصبحنا وكالة الأمم المتحدة الأولى التي تحصل على الشهادة البلاتينية للقيادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي من فئة العمليات والصيانة في الأبنية القائمة (انظر الصفحة 62).

الصندوق وتمكين المرأة الريفية

يعترف الصندوق منذ أمد بعيد بأن القضاء على الفقر والجوع لن يتحقق إلاّ بتمكين المرأة. وتكفل سياستنا بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إسهام عملنا في تحقيق الهدف 5 للتنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين. ويحظى الدور الرائد للصندوق في هذا المجال بالاعتراف في خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي تشكِّل إطاراً للمساءلة من أجل قياس التقدم المحرز في 15 مؤشر لتعميم المنظور الجنساني خلال الفترة من عام 2012 حتى عام 2017. وانطلاقاً من قاعدة جيدة، حسَّن الصندوق أداءه العام، واستطاع بحلول عام 2015 أن يفي بأحد عشر مؤشراً من المؤشرات الخمسة عشر أو يتجاوزها. واعترفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن "الصندوق يتجاوز حالياً المتطلبات اللازمة للوفاء بما يقرب من نصف المؤشرات (46 في المائة). ويضع هذا الإنجاز الصندوق في مكانة

متميزة بين الكيانات العالية الأداء في خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

وتعتبر منظمتنا أيضاً حاملة مشعل الإبداع في ميدان تمكين المرأة، لا سيما في نجاح المنهجيات الأسرية وتوسيع نطاقها- نُهج القواعد الشعبية في المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي – التي كانت لنا الريادة مع شركائنا، في الأخذ بها (انظر الصفحة 12). ويمثل التمكين الاقتصادي، أي تمكين المرأة من كسب عيشها وبناء أصولها، مكوناً رئيسياً في المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى الأنشطة التي تشملها حافظتنا، نعمل في شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في برنامج مشترك لتسريع وتيرة التقدم نحو التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات. وتعترف جوائزنا السنوية للمساواة بين الجنسين بالمشروعات الممولة من الصندوق التي تحقق أثراً متميزاً على حياة النساء اللواتي ندعمهن (انظر الصفحة 62).

اللامركزية والتركيز على الاتصال

نعرف من الشواهد والخبرة أن بالإمكان تحقيق فوائد عديدة من اللامركزية وتعزيز حضورنا في الميدان. وتشمل هذه الفوائد تحسين إدارة الحافظة، إذ يتحسَّن أداء المشروعات في البلدان التي توجد فيها مكاتب قطرية مقارنة بالمشروعات التي توجد في بلدان ليست فيها مكاتب قطرية، وزيادة التأثير في السياسات، وتحقيق مزيد من الفعالية في بناء الشراكات. وتتحسن أيضاً صورة الصندوق في البلدان التي توجد فيها مكاتب قطرية ويزيد ذلك من فعالية المنظمة ويجعلها شريكاً يثق فيه كل أصحاب المصلحة. ويدعو إطارنا الاستراتيجي الجديد للفترة 2016–2025 إلى زيادة اللامركزية، وهدفنا من ذلك هو أن تخدم المكاتب القطرية 70 في المائة من المشروعات التي يدعمها الصندوق.

ويعترف تقرير خارجي مستقل صدر عن قاعدة بيانات المعونة في عام 2015 بعنوان *الإصغاء إلى القادة – من هم شركاء التنمية الذين يفضلون ولماذا؟* بنجاحنا في بناء علاقات ثنائية طيبة مع البلدان التي نعمل فيها. ويصف التقرير الصندوق بأنه "الشريك الإنمائي الأكثر تواصلاً في الزراعة والتنمية الريفية". ويصنِّف التقرير أيضاً المنظمة ضمن المنظمات العشر الأولى في تواتر الاتصال مع النظراء في الحكومات المضيفة والاستعداد لتقديم المساعدة أثناء تنفيذ الإصلاح (انظر الصفحة 42).

النموذج المالي الجديد

شهد عام 2015 أيضاً تغييراً كاملاً في نموذجنا المالي الذي أضحى يشمل الاقتراض السيادي كأداة لتعبئة الموارد. واكتمل هذا التحول بعد الموافقة على قروض عادية بما قيمته 300 مليون يورو للدول الأعضاء بتمويل من قرض سيادي من مصرف التنمية الألماني (انظر الصفحة 47). والنتيجة المباشرة لهذا الاقتراض السيادي هو أننا أجزنا برنامجا للقروض والمنح بما قيمته 1.4 مليار دولار أمريكي لعام 2015، ليصل بذلك برنامج القروض والمنح الإجمالي في فترة التجديد التاسع لمواردنا (2013–2015) إلى 3.09 مليار دولار أمريكي، وهو رقم يتخطى المستوى المستهدف المحدد بمبلغ 3 مليارات دولار أمريكي لفترة التجديد التاسع (انظر الصفحة 47).

تقييم الأثر

ارتفع أيضاً سقف الطموحات والتوقعات في سائر المجالات في وقت تتجه فيه الجهات المانحة والدول الأعضاء بصورة متزايدة نحو المطالبة بأدلة تثبت أثر ما تقدمه من أموال وقيمتها. واستجابة لذلك، اتخذ الصندوق في عام 2015 مبادرة رائدة لتقييم الأثر وضعت في إطارها منهجية ابتكارية لتعزيز الأسس التي نرتكز إليها باعتبارنا منظمة قائمة على النتائج. ونستطيع من خلال هذه المنهجية الجديدة أن نقيِّم بدقة الآثار المتعددة الأبعاد للبرامج التي ندعمها من أجل تهيئة ظروف مواتية لأنشطتنا وتوجهاتنا في المستقبل.

ونعكف منذ عام 2012 على وضع منهجية لتقييم الأثر تراعي الأبعاد المعقدة للسياقات التي نعمل فيها. وبعبارة أخرى، بالرغم من أننا نسعى إلى الحد من الفقر فإن فهم النجاح يعني النظر في أجزاء كثيرة من الصورة وعدم الاقتصار على المقياس النقدي للدخل. وبالإضافة إلى قياس الزيادة في الإيرادات، كشف البحث الذي أُجري خلال السنوات الثلاث الأخيرة عن أننا في حاجة إلى النظر في قياسات مثل ملكية الأصول الحيوانية وغيرها، وتمكين المرأة، والتنوع الغذائي، والقدرة على الصمود في وجه الصدمات. وخلال عام 2015، اكتملت تلك المنهجية التي تستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات وتجتذب بالفعل اهتمام الشركاء. وأشار التقييم إلى أن نحو 139 مليون شخص استفادوا بالفعل من العمليات التي يدعمها الصندوق التي افتتحت أو أُقفلت في الفترة من عام 2010 حتى عام 2015 (انظر الصفحة 36).

وأود أن أختتم كلمتي بدعوتكم إلى الاسترسال في قراءة التقرير السنوي للصندوق لعام 2015. إنه يصحبكم في رحلة عبر الأقاليم والبلدان التي يستثمر فيها الصندوق في التحول الريفي. ستقرؤون فيه قصصاً من الميدان تقفون منها على تحديات وانتصارات النساء والرجال الريفيين الذين يعود الفضل لهم في إنتاج كثير من الأغذية التي تستهلكها مجتمعاتهم المحلية وبلدانهم.

تعرفوا على كومبا ندوفين سين، ذلك المزارع السنغالي، الذي اكتشف قيمة زراعة المحاصيل المحلية وبيعها. اقرأوا قصة أليما أرتور التي تحكي فيها كيف تعلمت أن تعيش حياة طيبة رغم إصابتها بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في موزامبيق. استمعوا إلى راتنا ساري ديوي باني وهي تروي تجربتها في إقامة مشروع في إندونيسيا. تعرفوا على مجتمع ناشط في زيادة المشروعات في إكوادور ومشروع قائم على اللون الأحمر. وأخيراً تعرفوا على شابة طموحة اسمها أناستاسيا غيلكا تمتلك وتدير مزرعة مربحة لإنتاج التوت الأسود في جمهورية مولدوفا. واقرأوا وصفتها للنجاح.

استمعوا إلى غيلكا وهي تقول "على من يرغب في إقامة مشروع أن يتحلى بالتصميم. ويجب أن يعمل بجد، وألاّ يسمح للمخاطر المحتملة أو الاستجابات السلبية من الناس أن تثنيه عن هدفه".

إن العالم يواجه اليوم تحديات كبيرة، على رأسها النزاع وتغيُّر المناخ. لقد تعطلت حياة الأسر والمجتمعات والدول ودفع ذلك إلى نزوح قطاعات واسعة من السكان الضعفاء. إن النساء الريفيات والرجال الريفيين الذين يلقي عليهم هذا التقرير أضواءه مستعدون لإحداث تغيير في الأماكن التي يعيشون فيها ومصممون على ذلك التغيير من أجل بناء عالم أفضل وأكثر استدامة. ولن يتردد الصندوق في أن يقابل تصميمهم بما هم في أشد الحاجة إليه من استثمارات ودعم.

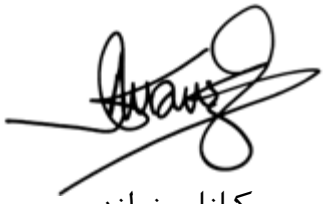

كانايو نوانزي
رئيس الصندوق

روشانغول ياكبا تخبز مئات أرغفة النان يومياً في فرن تقليدي مصنوع من الطين في منزلها في بلدة يانشي
الصين: برنامج التنمية الريفية المستند إلى الوحدات القياسية في إقليم سنجيانغ أويغور ذي الحكم الذاتي
©IFAD/Susan Beccio

برنامج العمل لعام 2015

أفريقيا الغربية والوسطى

24 بلداً: بنن، بوركينا فاسو، تشاد، توغو، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرأس الأخضر، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، غابون، غامبيا، غانا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، غينيا، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، ليبريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا.

لمحة عامة

حقق اقتصاد أفريقيا الغربية والوسطى نمواً مثيراً للإعجاب بلغ 6.2 في المائة في عام 2014. وسار النمو بوتيرة أبطأ مما كان عليه في السنة السابقة، وإن كان لا يزال أعلى من معدلات النمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل. غير أن فوائد النمو لم تصل إلى كل الفئات الاجتماعية، وحققت جهود الحد من الفقر مستويات متباينة من النجاح في الإقليم.

وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، تحققت غاية تخفيض الفقر إلى النصف في تسعة بلدان في الفترة من عام 1990 حتى عام 2015، وقطعت خمسة بلدان أخرى أشواطاً واسعة في هذا الاتجاه. ومع ذلك، سجلت زيادات فعلية في مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في ستة بلدان أخرى. ويبدو أن الحكومات ملتزمة بالصناعات الاستخراجية التي لا تدعم النمو الشامل أكثر من التزامها بالزراعة التي تبين أنها قادرة على الدفع بعجلة الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي.

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 47 برنامجاً ومشروعاً جارياً بالشراكة مع 22 حكومة متلقية في الإقليم في نهاية عام 2015
- 270.7 1 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية في الإقليم
- 184.4 مليون دولار أمريكي من الموافقات الجديدة في عام 2015: 7 برامج ومشروعات جديدة في بنن، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا بيساو، وليبريا (مشروعان)، والنيجر، وتمويل إضافي للمشروعات الجارية في غامبيا والسنغال

ويعيش في الإقليم زهاء 457 مليون نسمة، منهم 31 في المائة دون الرابعة عشرة من العمر، وتتراوح أعمار 29 في المائة بين 15 و35 عاماً. وعلى غرار الأقاليم الأخرى، ما زالت البطالة بين الشباب تشكل تحدياً اقتصادياً كبيراً. وبالنظر إلى ضيق الفرص في سوق العمل الرسمي وارتفاع أسعار الأغذية والسهولة النسبية في الوصول إلى الأراضي، أضحت الزراعة مصدراً متنامياً لفرص العمل غير الرسمي أمام كثير من الشباب. ويحتاج الشباب من الجنسين إلى فرص أفضل للحصول على الائتمانات والوصول إلى البنية الأساسية الريفية والتدريب لبناء مهاراتهم من أجل تعزيز هذا النمو وتعظيم إمكاناته.

وما زال تغيُّر المناخ يؤثر على الاقتصادات الريفية. وكشفت دراسة أجريت مؤخراً عن أن الأسر الريفية تنظر إلى احتمالات وأثر الظواهر المناخية، مثل موجات الجفاف والفيضانات، باعتبارها أكبر من احتمالات وأثر المرض والوفاة. ويفرض استمرار استخدام الممارسات الزراعية التقليدية ضغوطاً متزايدة على البيئة بسبب النمو السكاني والتحول إلى الإنتاج الموجه نحو السوق، وهشاشة التربة، وازدياد التقلبات المناخية. ومن المرجح أن يزداد تواتر وتقلب الظواهر المناخية الشديدة.

وسوف يستفيد الإقليم بشكل عام من تكريس مزيد من الاهتمام لتنمية الأسواق الوطنية والإقليمية، واجتذاب الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، وتهيئة فرص عمل للشباب في المناطق الريفية، وتعزيز جهود التكيُّف مع تغيُّر المناخ.

عملنا وما حققناه من نتائج في عام 2015

ركزنا في عملنا خلال عام 2015 في أفريقيا الغربية والوسطى على ما يلي:

- سلاسل القيمة الشاملة
- التمويل الريفي
- إدارة الموارد الطبيعية والتكيُّف مع تغيُّر المناخ
- تمكين الشباب

وهدفنا من ذلك هو إدماج هذه المواضيع الأربعة في برامج ومشروعات شاملة.

سلاسل القيمة الشاملة

يسعى الصندوق إلى تعزيز سلاسل القيمة التي تربط المنتجين ومنظماتهم بالأسواق والمستهلكين. ويمكّن النفاذ إلى الأسواق داخلياً وفي الخارج المنتجين من بيع منتجاتهم بأسعار عادلة، وزيادة إنتاجهم وتحسين دخلهم. ويعني تمكين صغار المنتجين من "الانتقال إلى مستويات أعلى" في سلسلة القيمة، عن طريق تخزين سلعهم أو تجهيزها مثلاً، أنهم يحصلون على نسبة أكبر من السعر النهائي.

في السنغال، روّج مشروع بدعم من الصندوق نظاماً للعقود بين منظمات المنتجين والمشترين لتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين في حوض الفول السوداني من الوصول بصورة أكثر استدامة إلى الأسواق. وكان أثر المشروع على مبيعات الدخن والسمسم واللوبياء والذرة إيجابياً بدرجة كبيرة، إذ انخفضت تكاليف المعاملات، وازدادت الكميات المتداولة وتحسن الدخل. (اقرأ المزيد في قصة من الميدان.)

وفي سان تومي وبرينسيبي، يعمل الصندوق مع الشركاء للمساعدة على وضع "مؤشرات جغرافية" للكاكاو والبن والفلفل، وهي كلها منتجات رئيسية. وسوف يحدِّد المشروع، بالتعاون مع مؤسسات مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المنتجات الثلاثة باعتبارها ناشئة في هذا البلد الجزري. ويهدف المشروع إلى تحسين سُبل نفاذ المنتجين إلى الأسواق الدولية عن طريق تحديد هوية وطنية ميزة لهذه الصادرات.

وفي موريتانيا، يربط برنامج ممول من الصندوق بين المنتجين والناقلين والتجار. واتفقت هذه العناصر الفاعلة المختلفة، بالتعاون مع السلطات المحلية، على سعر محدَّد لكل خطوة في سلسلة القيمة من أجل تثبيت أسعار السلع، مثل الجزر، للمنتجين والمستهلكين. وساهم البرنامج أيضاً في تمكين أصحاب مزارع البستنة السوقية، ومربي الدواجن، ومنتجي حليب الماعز، من تكوين شراكات رسمية مع القطاع الخاص في مجالي التجهيز والتسويق. وتكوِّن مجموعات المنتجين والجهات الفاعلة الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص تعاونيات باستخدام أصول مثل مرافق التخزين والتجهيز. وتوزع المخاطر والأرباح في هذه التعاونيات تبعاً لملكية الأسهم.

التمويل الريفي

تعاني المناطق الريفية في البلدان النامية قصوراً شديداً في الخدمات التي تحصل عليها من المؤسسات المالية. وعن طريق تعزيز شبكات التمويل الأصغر في المناطق الريفية في الإقليم، تمكّن المشروعات التي يدعمها الصندوق المزارعين من بناء أعمالهم والتصدي للمخاطر.

في تشاد، ساعد الصندوق على تعزيز الحوكمة في مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر في منطقة غويرا، حيث دفع بها نحو اكتساب مزيد من المهنية

أفريقيا الغربية والوسطى

الشكل البياني 1أ
قروض الصندوق حسب شروط الإقراض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2015[1]
الحصة من المجموع البالغ 3 012.6 مليون دولار أمريكي

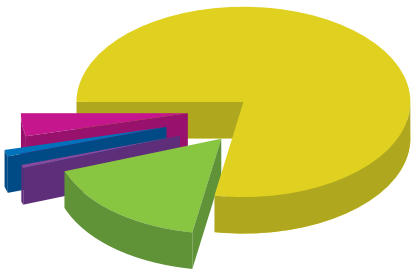

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  2 323.9 مليون دولار أمريكي – 77.1%
- قروض بشروط متوسطة
  105.2 مليون دولار أمريكي – 3.5%
- قروض بشروط عادية
  21.3 مليون دولار أمريكي – 0.7%
- قروض بشروط مختلطة
  7.7 مليون دولار أمريكي – 0.3%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  554.5 مليون دولار أمريكي – 18.4%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 1ب
المبالغ المصروفة من قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2015[1]
الحصة من المجموع البالغ 1 680.9 مليون دولار أمريكي

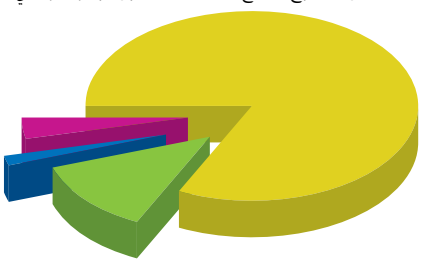

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  1 392.4 مليون دولار أمريكي – 82.8%
- قروض بشروط متوسطة
  60.3 مليون دولار أمريكي – 3.6%
- قروض بشروط عادية
  17.4 مليون دولار أمريكي – 1.0%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  210.7 مليون دولار أمريكي – 12.5%

[1] تقتصر المبالغ المصروفة من القروض على قروض البرنامج العادي ويستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

والإدارة الذاتية. ومنذ عام 2013، تحسَّن الأداء على المستويين المالي والتنظيمي. وقفز حجم الائتمانات المتاحة من 11 مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (000 18 دولار أمريكي تقريباً) إلى أكثر من 300 مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (000 484 دولار أمريكي تقريباً) فيما بين عامي 2010 و2015.

وفي نيجيريا التي تشهد نمواً سريعاً في قطاع التمويل الأصغر، يدعم الصندوق برنامجاً لبناء قدرة المؤسسات المالية الريفية على الوصول إلى الأسر الفقيرة، لا سيما الأسر التي ترأسها نساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقات البدنية، عن طريق إدخال نهج خطط الأعمال الريفية. وأرسى البرنامج أرضية مشتركة ينطلق منها الشركاء للتعاون في تحقيق الغاية المشتركة المتمثلة في الوصول إلى المناطق الريفية. وخلال الربع الأخير من عام 2015، وضع 245 من مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر في 12 دولة مشاركة خطط أعمال ريفية. وحققت أربع مؤسسات رائدة نتائج تبشر بكثير من الخير. من ذلك على سبيل المثال، أن مصرف ترست فند ميكروفاينانس افتتح فرعاً ريفياً يركز على الخدمات المقدَّمة إلى المرأة، واجتذب هذا الفرع حوالي 500 7 عميل، بزيادة قدرها 000 6 عميل عما كان متوقعاً. والهدف الآن هو تكرار هذا النهج مع أكبر عدد ممكن من المؤسسات.

وفي مالي، كشف مشروع للتمويل الريفي بدعم من الصندوق عن نتائج طيبة بعد أربع سنوات من العمل. وتحسَّنت فرص ما يقرب من 000 200 من السكان الريفيين الفقراء في الحصول على الخدمات المالية، وأتاح لهم ذلك إقامة أنشطة اقتصادية قادرة على الاستمرار. وازداد النطاق الذي يغطيه التمويل الأصغر في المناطق الريفية بنحو 10 في المائة، بينما اتسعت المدخرات والقروض بنسبة 30 في المائة و60 في المائة على التوالي. وتعمل حالياً أربع شبكات قوية مستقلة للتمويل الأصغر في منطقة المشروع. وسوف يمكِّن مشروع جديد يركز على الشباب بدعم من الصندوق في مالي أكثر من 000 15 شاب من الحصول على الخدمات المالية.

إدارة الموارد الطبيعية والتكيُّف مع تغيُّر المناخ

يفاقم تغيُّر المناخ التحديات الكبيرة التي تهدد الموارد الطبيعية في الإقليم، بما في ذلك خصوبة التربة الفقيرة والتصحر. ويحتاج المنتجون الفقراء بصورة ملحة إلى دعم من أجل التكيُّف مع الظروف المحفوفة بالتحديات، والأخذ بممارسات جديدة تحمي الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها موارد رزقهم. ويدعم الصندوق، بالتعاون مع الشركاء، مجموعة من النُهج التقليدية والمبتكرة لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على بناء قدرتهم على الصمود.

ويجري توسيع نطاق تقنيات التجدد الطبيعي بمساعدة الإنسان التي استحدثت في البداية في بوركينا فاسو كي تشمل كل أنحاء الإقليم. ويمكن لهذه التقنيات أن تساعد على وقف التدهور الشديد للتربة، وزيادة رقعة الأراضي الصالحة للزراعة، وتحسين غلات المحاصيل والأمن الغذائي. وتتراوح هذه التقنيات بين حفر الغرس المحسَّنة، المعروفة باسم Tassa أو Zaï، والأهلة والخطوط الحجرية والحواجز العشبية والسدود الصخرية المسامية. واستخدمت هذه التقنيات فيما بين عامي 2005 و2013 للمساعدة على استصلاح ما يقرب من 000 63 هكتار من الأراضي.

وفي منطقة مرادي في النيجر، يساعد مشروع مموّل من الصندوق على إعادة إعمار وحماية أراضي المتنزهات التي يتولى زراعتها مزارعو الكفاف والرعاة. ويمكّن المشروع السكان من إقامة مشروعات مجتمعية لتسويق منتجات الأشجار. ويدعم المشروع أيضاً جهود تحسين ممارسات إدارة الموارد الطبيعية المتصلة بصون التربة والمياه وتنويع أصناف الأشجار ذات الأولوية وتكييفها والحفاظ عليها.

وفي توغو، يساعد مشروع بتمويل من الصندوق من أجل دعم جهود الحكومة لتعزيز الإنتاجية الزراعية، على تعميم تقنيات تحسين خصوبة التربة من خلال مدارس المزارعين الحقلية. ودرَّبت حتى الآن أكثر من 600 مدرسة أكثر من 000 14 منتج، يستخدم 95 في المائة منهم الممارسات الجديدة. وأسفر ذلك عن زيادة إنتاج الذرة بنسبة تراوحت بين 87 و100 في المائة.

واعتُمدت في عام 2015 منح بما قيمته 27 مليون دولار أمريكي من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، ليصل مجموع قيمة التمويل المقدَّم من هذا البرنامج في الإقليم إلى 73.9 مليون دولار أمريكي في نهاية السنة. واعتمدت أيضاً منح من مرفق البيئة العالمية بما قيمته 7.3 مليون دولار أمريكي ليصل بذلك مجموع قيمة التمويل المقدَّم من المرفق في الإقليم إلى 44 مليون دولار أمريكي.

تمكين الشباب

كما جاء في اللمحة العامة، تشكِّل بطالة الشباب تحدياً كبيراً، وتمثل الزراعة مصدراً متزايداً للعمل غير الرسمي. وتعزيزاً لقدرة الشباب على الاستفادة من الفرص، تسعى البرامج الممولة من الصندوق إلى تحسين مهارات الشباب وتعزيز المنظمات والبنية الأساسية التي تدعمهم.

في بنن، يرتبط برنامج يدعمه الصندوق بشراكة مع مركز للتدريب الزراعي لشباب المزارعين وأصحاب المشروعات، مع التركيز بصفة خاصة على النساء. ودرَّب المركز 590 شاباً من أصحاب المشروعات على تقنيات تشمل حفظ البذور، وتكوين السماد العضوي، وتحويل الصويا إلى حليب وجبن.

قصة من الميدان

تعزيز أسواق المحاصيل المحلية يحدث تحولاً في الاقتصاد الريفي في السنغال

ظل كومبا ندوفين سين في الماضي يناضل من أجل إطعام أسرته، ولكنه يستطيع الآن أن يسدِّد رسوم مدرسة أطفاله ويشتري لهم ثياباً جديدة، وبادر بمشروع جديد لتربية الدواجن.

ويشارك سين في مشروع دعم سلاسل القيم الزراعية الممول من الصندوق في السنغال. ومن الأفكار التي يهدف المشروع إلى تحقيقها تشجيع السكان على إنتاج المحاصيل المحلية وتناولها وبيعها بدلاً من استهلاك الحبوب المستوردة، مثل الأرز. وساعد المشروع على إحداث تحول في المجتمعات المحلية التي يعمل فيها عن طريق تغيير طريقة تفكير الناس في الغذاء وتمكينهم من النفاذ إلى الأسواق.

وسين هو واحد من نحو 9 000 مزارع حصلوا على تدريب على الممارسات الزراعية المحسَّنة التي تمكنهم من إنتاج غلات أعلى وتحسين جودة محاصيلهم.

ويقول سين "لم يكن في وسعنا قبل ذلك إنتاج ولو طن واحد من الدخن. ولكننا ننتج حالياً طنين أو ثلاثة أطنان سنوياً".

وتوسطت منظمات المنتجين، بدعم من المشروع، في إبرام عقود مع المشترين. وتراجعت تكاليف المعاملات في مبيعات الدخن والسمسم واللوبياء والذرة تراجعاً كبيراً، وازدادت الأرباح. ويحصل صغار المنتجين حالياً على دخل أكبر ويستهلكون المنتجات التي تزرع محلياً ويبيعون كميات أكبر منها، وباتت المنطقة أقل اعتماداً على الواردات.

وتقلص موسم الجوع من ستة أشهر إلى أقل من شهر واحد. وحصل أكثر من 5 000 من الأشخاص الذين كانوا عاطلين عن العمل من قبل على وظائف، وتعلم 250 000 شخص طرق زراعة الأغذية المحلية وتناولها وبيعها.

وتشارك النساء في الإنتاج الزراعي وفي أنشطة التجهيز والتسويق وتتاح لهن حالياً فرص أفضل في الحصول على الأراضي. وتعلمت أكثر من 800 من النساء والطهاة في الفنادق المحلية كيفية الطهو باستخدام المحاصيل المنتجة محلياً التي تحتوي على عناصر مغذية أكثر من المنتجات المستوردة، مثل الأرز. وشرعت النساء في أعمال جديدة، حيث يقمن بتعبئة وتغليف منتجات مثل أغذية الأطفال الرُضع التي تباع في الأسواق المحلية والوطنية. واعترافاً بهذه الإنجازات، نال المشروع جائزة الصندوق للمساواة بين الجنسين لعام 2015 تقديراً لدوره في الترويج لأفضل الممارسات في تمكين المرأة.

ولا تقدِّم مطاعم كثيرة في منطقة المشروع حالياً سوى الأغذية المنتجة محلياً. وترى أيساتو شيسي، وهي مديرة لأحد المطاعم، أن مستقبل البلد سيكون في هذا الاتجاه.

وتقول شيسي إن "اقتصادنا لن يتمكن من تحقيق أي نمو ما دمنا نعتمد على الاستيراد. إننا في حاجة إلى استهلاك ما تنتجه أيدينا هنا في السنغال."

ونالت شيسي جائزة رئيس السنغال للابتكار لعام 2015.

المزارع كومبا ندوفين سين يتلقى تدريباً لتحسين غلاته وزيادة دخله الأسري
السنغال: مشروع دعم سلاسل القيم الزراعية
©IFAD/Horaci Garcia Marti

وفي نيجيريا، يساعد برنامج مول من الصندوق على الحد من التوترات في دلتا نهر النيجر عن طريق تحسين آفاق العمل للشباب وإنشاء مؤسسات ريفية تدعم التنمية التشاركية وتقاسم المعرفة. وساعد المشروع حتى الآن على إنشاء 200 9 مشروع ريفي صغير أو متناهي الصغر في مختلف سلاسل القيمة الزراعية، بما يشمل أنشطة زراعية، ومشروعات للتجهيز الزراعي والعمل غير الزراعي. وتتركز الأنشطة الأكثر إدراراً للربح في سلسلة قيمة الكسافا. وأتيحت إجمالاً نحو 000 60 فرصة عمل وارتفع مستوى الدخل بنحو 60 في المائة.

وفي سيراليون، يدعم الصندوق تنمية رابطات الخدمات المالية والمصارف المجتمعية. وتهدف المرحلة الثانية من برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية إلى الاستفادة من الإنجازات التي تحققت في المرحلة الأولى من البرنامج. وساعد البرنامج على إنشاء مصرف هرمي لتقديم الخدمات الأساسية إلى شبكة من رابطات الخدمات المالية والمصارف المجتمعية لضمان استدامتها وكفاءتها وربحيتها. وحرصاً على دمج الشباب، تُعيِّن كل رابطة مديراً وصرافاً يتراوح عمرهما بين 21 و29 عاماً من المجتمع المحلي ويتولى البرنامج تدريبهما.

ويجري تطوير تطبيق يعمل على الهواتف النقالة للتمويل الجماعي من أجل المساعدة على رعاية مشروعات الأعمال الزراعية للشباب من خلال برنامج إقليمي كبير مول بمنحة من أجل تهيئة فرص أمام الشباب في المناطق الريفية. وحصل اثنان وثلاثون من الميسرين القطريين على تدريب. وسوف يتولى هؤلاء الميسرون تدريب 600 شاب ريفي وإنشاء منصة على شبكة الإنترنت أو استخدام الرسائل النصية القصيرة لإتاحة الوصول إلى موارد متعددة تدعم ريادة المشروعات.

أفريقيا الشرقية والجنوبية

22 بلداً: إثيوبيا، إريتريا، أنغولا، أوغندا، بوتسوانا، بوروندي، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سوازيلند، سيشيل، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا

لمحة عامة

تشير التوقعات إلى أن النمو الاقتصادي القوي في أفريقيا الشرقية والجنوبية سيستمر خلال السنتين المقبلتين. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمواً حقيقياً للناتج المحلي الإجمالي بنحو 6.6 في المائة في بلدان جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وتشمل العوامل الإيجابية الأخرى استمرار الاستثمار الأجنبي والوطني القوي، واتساع الطبقة المتوسطة، وازدياد التحويلات المالية إلى المناطق الريفية من المصادر المحلية والخارجية. ومما يرتبط بشكل خاص بعمل الصندوق الفرص الهامة لتعزيز إنتاج الأغذية المحلي الذي يعود بفوائد على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ويحد كثيراً من واردات السلع الغذائية الرئيسية، لا سيما السكر وزيت الطعام.

غير أن النمو الاقتصادي، مثلما في كثير من الأقاليم الأخرى، لا يعود بفوائد على كل قطاعات المجتمع. وما زالت المناطق الريفية في العالم تعاني أكبر تركزات الفقر، وتتعرض النساء لمخاطر أكبر مما يتعرض له الفقراء نتيجة للفقر.

وبالرغم من تنامي الطبقة المتوسطة، يمضي التقدم بخطوات بطيئة بدرجة مؤلمة. والواقع أن العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر في أفريقيا الشرقية والجنوبية آخذ في الازدياد، وتتسع أيضاً التفاوتات في الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدلات المواليد في الإقليم هي الأعلى في العالم، وسوف تستمر في زيادة أعداد الباحثين عن فرص للعمل هناك على امتداد العقود القليلة المقبلة. ويكمن التحدي أمام الحكومات الوطنية وشركائها الإنمائيين في تحويل الإمكانات الهائلة التي يتمتع بها الإقليم إلى نمو منصف وواسع يشمل النساء والرجال في المناطق الريفية، وكذلك الفئات التي تعاني أوضاعاً هشة بدرجة كبيرة، مثل الشباب والأقليات العرقية.

وحققت خمسة بلدان في الإقليم غاية الهدف الإنمائي الأول للألفية المتعلق بتخفيض الفقر المدقع إلى النصف، وأحرزت دولتان أخريان تقدماً كبيراً في هذا الاتجاه. وما زال أحد عشر بلداً بعيداً عن تحقيق تلك الغاية. وأثار أيضاً الأداء بشأن غاية تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون الجوع إلى النصف قلقاً بالغاً. ولم يحقق هذه الغاية سوى ثلاثة بلدان، ولم يتحقق مستوى كاف من التقدم إلا في بلد واحد، وما زال أربعة عشر بلداً بعيداً عن الهدف بدرجات معتدلة أو خطيرة.

عملنا وما حققناه من نتائج في عام 2015

ركز برنامج عملنا في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية في عام 2015 على ما يلي:

- التكنولوجيات الزراعية والأمن الغذائي
- التمويل الريفي
- تمكين المرأة والشباب
- حوار السياسات والانخراط فيها
- إدارة الموارد الطبيعية والتكيُّف مع تغيُّر المناخ.

التكنولوجيات الزراعية والأمن الغذائي

تمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من الوصول إلى التكنولوجيات الزراعية المحسَّنة هو المسار المباشر لزيادة الإنتاج، وتنويع المحاصيل، وتحسين الدخل، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية.

ودرَّب 21 مشروعاً مدعوماً من الصندوق في الإقليم أكثر من 385 000 شخص على إنتاج المحاصيل. ويشارك ثلث هؤلاء الأشخاص في مشروع لإدرار الدخل الريفي في رواندا بدأ تنفيذه في عام 2011. وتركز المبادرة على تحسين جودة الشاي والبن والفواكه والخضروات وإنتاج الحرير لتمكين المزارعين من الاتصال بأسواق التصدير.

وشهد توسيع إنتاج البن والشاي نتائج طيبة إلى حد كبير. ويصل المشروع إلى أعداد متزايدة من النساء، خاصة في مجال تربية دودة القز. وتشارك النساء أيضاً في المناصب القيادية في مختلف أنواع الجماعات.

وتقوم الحيوانات الصغيرة والكبيرة بدور هام في سُبل عيش السكان الريفيين الفقراء. ودرَّب اثنا عشر مشروعاً زهاء 230 000 شخص على الإنتاج الحيواني، نصفهم في جمهورية تنزانيا المتحدة. وفي بوروندي، ازدادت الإنتاجية الحيوانية لدى 90 في المائة من 15 000 أسرة تستخدم ممارسات التلقيح الاصطناعي. وحصل أيضاً صغار منتجي الألبان في كينيا على تدريب لإجراء التلقيح الاصطناعي وتحصين ماشيتهم.

التمويل الريفي

تمكّن الخدمات المالية التي يسهل الوصول إليها صغار المنتجين وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر من بناء أعمالهم، وشراء المدخلات الأساسية، وحماية أنفسهم من المخاطر. وفي أسوأ السيناريوهات، يقع الفقراء فريسة للمقرضين بسبب عدم وجود أي خيارات أخرى أمامهم. وتعاني المناطق الريفية في البلدان النامية قصوراً شديداً في الخدمات. ولا يستطيع سوى 10 في المائة تقريباً من المجتمعات المحلية الريفية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية.

ويركز أربعة عشر مشروعاً من المشروعات التي يمولها الصندوق في الإقليم على التمويل الريفي. ويقدَّم الدعم إلى المنظمات التي تلبي تحديداً احتياجات صغار المنتجين وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر، بما في ذلك المصارف المجتمعية، ومؤسسات التمويل الأصغر، وتعاونيات الادخار والائتمان. ويعمل الصندوق أيضاً مع المؤسسات الحكومية على المستويات العليا لتعزيز بيئة سياسات التمويل الريفي (انظر القسم المتعلق بحوار السياسات والانخراط فيها).

ويمثل المقترضون النشطون أكثر من 3 ملايين شخص، ويشترك أكثر من 4 ملايين شخص في عمليات الادخار الرسمية. ويعود الفضل في 90 في المائة من هذا النشاط إلى أحد المشروعات في إثيوبيا. وتدعم المرحلة الثانية من هذا المشروع الوطني أكثر من 10 000 تعاونية ريفية للادخار والائتمان، وأكثر من 30 مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر، وبناء القدرة التنظيمية وتعزيز المهارات المهنية. وتتسع فرص وصول المرأة إلى الخدمات، وباتت النساء يمثلن حالياً ما يقرب من نصف قاعدة العملاء.

وفي رواندا حيث للأبقار الحلوب دور رئيسي في سُبل العيش الريفي وحيث الأدوية البيطرية مكلفة بدرجة كبيرة، تم وضع نظام مبتكر للتأمين على صحة الحيوانات من خلال مشروع ممول من الصندوق. وللانضمام إلى هذا النظام، يسدِّد المزارعون رسوماً أوَّلية تبلغ نحو 15.50 دولاراً أمريكياً. وتخصم بعد ذلك رسوم شهرية ضئيلة تقل عن دولار واحد من مبيعاتهم الشهرية من الحليب. ويمكن للمزارعين من خلال هذا التأمين شراء الأدوية الموصوفة لأبقارهم بنصف التكلفة.

تمكين النساء والشباب

يركّز الصندوق بصفة خاصة على النساء والشباب لأن هاتين الفئتين معرضتان بشدة للفقر والإقصاء الاقتصادي. ويستخدم الاستهداف المباشر على نطاق واسع للوصول إلى الأسر التي تعولها النساء فقط، وتتخطى المشروعات بصورة متزايدة النسبة المستهدفة لمشاركة المرأة، وهي 30 في المائة.

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 46 برنامجاً ومشروعاً جارياً بالشراكة مع 17 حكومة متلقية في الإقليم في نهاية عام 2015
- 1 463.1 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية في الإقليم
- 399.4 مليون دولار أمريكي من الموافقات الجديدة في عام 2015: 7 برامج ومشروعات جديدة في أنغولا، وبوروندي، وكينيا، ومدغشقر، وملاوي، وسوازيلند، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وتمويل إضافي للمشروعات الجارية في بوروندي، إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، موزامبيق، وجمهورية تنزانيا المتحدة

من ذلك على سبيل المثال، أن برنامج تنمية سلاسل القيمة في بوروندي أشار إلى أن 60 في المائة من أعضاء جماعات الادخار نساء، وأن 30 في المائة من هؤلاء النساء وصلن على الأقل إلى ثلاث دورات من دورات الائتمان، ويمكنهن ذلك من بناء أعمالهن وزيادة دخلهن.

واستحدث الصندوق والشركاء طريقة مبتكرة للعمل على مستوى الأسرة لتمكين أفرادها من إعادة النظر في المعايير البالية التي تحدد أدوار النساء والرجال ومسؤولياتهم وفرصهم. وهذا النهج المعروف باسم منهجية التوجيه الأسري يستخدم أدوات مثل بلورة الرؤى والتوجيه من أجل دعم الأسر على وصف أوضاعها الحالية بوضوح ورسم خطة مشتركة للمستقبل. يُحدَّد أثناء هذه العملية انعدام المساواة بين الجنسين الذي يثقل في العادة كاهل النساء اللواتي يزاولن أعمالاً غير مدفوعة الأجر ويحد من حريتهن في التنقل وقدرتهن على كسب الدخل، ويعتبر من العوامل التي تجعل الأسرة حبيسة الفقر. وتصل المنهجية الجديدة حالياً إلى ما يتراوح بين 000 75 و000 100 أسرة فقيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ونال مشروع لإدارة الموارد الطبيعية في إثيوبيا جائزة الصندوق للمساواة بين الجنسين في عام 2015 تقديراً لدوره في تعزيز وصول المرأة إلى الأراضي. وصدرت لكل النساء اللواتي يعلن أسرهن في المنطقة المستهدفة شهادات حيازة، ويجري تسجيل الأراضي الأسرية كملكية مشتركة بين الزوج والزوجة. وحصلت النساء أيضاً على تدريب على الأعمال القيادية وتؤدي دوراً أكبر في صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي.

حوار السياسات والانخراط فيها

تشكل السياسات العالم الذي يعيش ويعمل فيه الفقراء الريفيون، وتحدِّد فرصهم الاقتصادية. وتفتح السياسات الداعمة الأبواب التي يمكن أن تمكِّن السكان من انتشال أنفسهم من الفقر. وتخلق السياسات غير الداعمة عقبات، وتحابي في كثير من الأحيان بعض الفئات الاجتماعية على حساب إقصاء جماعات أخرى. وتعمل المشروعات التي يدعمها الصندوق بالشراكة مع الحكومات الوطنية على بناء سياسات تُعزز الحد من الفقر وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة.

وهناك صلة قوية في أفريقيا الشرقية والجنوبية بين المشروعات التي ندعمها والسياسات الوطنية في قطاع التمويل الريفي. وأسفر عملنا في أوغندا عن إصدار الشريحة الرابعة من لائحة تنظيم تعاونيات الادخار والائتمان بالاستناد إلى حد كبير إلى الأدلة المنبثقة عن برنامج الخدمات المالية الريفية الذي نُفذ بدعم من الصندوق وأقفل في عام 2011.

وفي سوازيلند، ساهم مشروع للتمويل الريفي في وضع عدة سياسات لتحديث بيئة الأعمال، بما في ذلك وضع سياسة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة، وسياسة التمويل الأصغر، وقانون ائتمانات المستهلكين، واستراتيجية تعميم الخدمات المالية. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، ساهم مشروع ركز على البنية الأساسية للأسواق وإضافة القيمة بدور في وضع لوائح لتنظيم قطاع التمويل الأصغر.

أفريقيا الشرقية والجنوبية

الشكل البياني 2أ
قروض الصندوق حسب شروط الإقراض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2015[1]
الحصة من المجموع البالغ 3 331.3 مليون دولار أمريكي

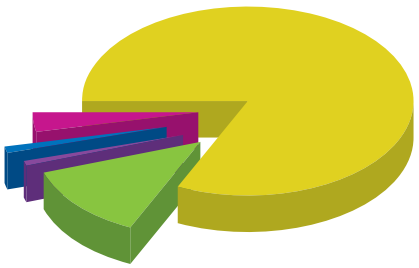

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  2 745.2 مليون دولار أمريكي – 82.4%
- قروض بشروط متوسطة
  108.9 مليون دولار أمريكي – 3.3%
- قروض بشروط عادية
  23.3 مليون دولار أمريكي – 0.6%
- قروض بشروط مختلطة
  11.1 مليون دولار أمريكي – 0.3%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  442.7 مليون دولار أمريكي – 13.3%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 2ب
المبالغ المصروفة من القروض حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من منح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2015[1]
الحصة من المجموع البالغ 2 123.0 مليون دولار أمريكي

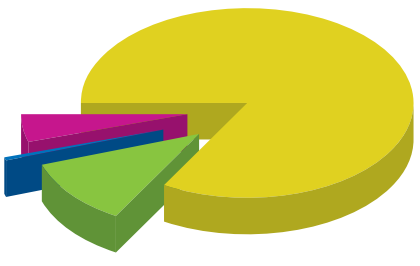

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  1 781.4 مليون دولار أمريكي – 83.9%
- قروض بشروط متوسطة
  100.7 مليون دولار أمريكي – 4.7%
- قروض بشروط عادية
  4.1 مليون دولار أمريكي – 0.2%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  236.8 مليون دولار أمريكي – 11.2%

[1] تقتصر المبالغ المصروفة من القروض على قروض البرنامج العادي ويستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

قصة من الميدان

تعزيز تغذية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في موزامبيق

ساعد مشروع نفذ بدعم من الصندوق في شمالي موزامبيق السكان على تناول طعام أفضل ومكّنهم من أن يعيشوا حياة أطول موفورة الصحة.

وعمل مشروع تحسين التغذية والحد من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المناطق الساحلية الذي يشارك في تمويله الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي، مع مجتمعات الصيد في السواحل الشمالية لمكافحة التهديدات المزدوجة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسوء التغذية. ويتعذّر على الناس مكافحة المرض بسبب تردي مستوى الغذاء الذي يقتصر في كثير من الأحيان على الأسماك وحساء الكسافا.

وقامت المكاتب الميدانية المحلية التابعة للمشروع بتوصيل معلومات عن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه إلى بيوت الأشخاص المصابين بالفيروس وعلمتهم كيفية إعداد أغذية مغذية.

وعرض المشروع بيانات عملية توضح طريقة الطهو باستخدام النباتات المنتجة محلياً، مثل المورينغا. ولم تكن الأسر التي تزاول الصيد تتناول نبات المورينغا حتى قدم موظفو المشروع وصفات تبين طريقة طهو هذا النبات الذي يحتوي على بروتينات وفيتامينات ومعادن. ويمثل نبات المورينغا حالياً أحد الإضافات التي تحظى بشعبية كبيرة في المطبخ المحلي.

وعندما بدأت أليما أرتور التي تبلغ من العمر 21 عاماً، تشعر بالمرض منذ عدة سنوات، شجعها الموظف الميداني في المشروع على إجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية. وكانت النتائج إيجابية.

وتقول أرتور "كم كنت حزينة ويائسة! لم أعد أفعل شيئاً في حياتي سوى البكاء والتفكير في أنني سأموت".

وساعد المشروع أرتور في الحصول على الدعم داخل أسرتها وبث فيها روح التفاؤل. وعلمها المشروع كيفية إثراء نظامها الغذائي للحفاظ على مستويات الهيموغلوبين، وتشعر أرتور اليوم بالسعادة وتنعم بالصحة.

"ولا يستطيع كل من يراني أن يتخيل أني أعاني هذه المشكلة. أشعر فعلاً أنني على ما يرام".

وانضمت أرتور إلى جماعة من المتطوعين المصابين بالفيروس تستخدم الأغاني لتعليم كيفية الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكيفية تناول طعام أفضل وكيفية التعايش مع المرض. وتصف أرتور نفسها بأنها دليل حيّ على الفرق الذي يمكن أن تحققه الحياة الصحية.

وبدأ أكثر من 6 000 أسرة في منطقة المشروع زراعة حدائق الخضروات لإنتاج غذائها. وسرعان ما انتشرت المعرفة الجديدة وأمسك المتطوعون المدربون محلياً بزمام قيادة العملية.

وقال روبسون موتاندي، المدير القطري وممثل الصندوق في موزامبيق إنه شهد المجتمعات المحلية تمسك بزمام ملكية أنشطة المشروع.

"الجميع يشعر بالحماس، وهذا هو ما يهمنا. وحالما يمتلك المجتمع المحلي العملية، لن يكون في حاجة إلى مساعدة خارجية لتعليمه كيفية طهو الطعام، إنهم يفعلون ذلك بأنفسهم".

أليما أرتور (إلى اليسار) تتحدث عن معرفتها الجديدة بالأكل الصحي كمتطوعة في جماعة العيش الإيجابي

موزامبيق: مشروع تحسين التغذية والحد من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المناطق الساحلية

©IFAD/Jonathan Crawford

إدارة الموارد الطبيعية والتكيُّف مع تغيُّر المناخ

الموارد الطبيعية، مثل الأراضي والمياه، أساسية لسُبل كسب عيش السكان الريفيين. وتشكل تعرية التربة مشكلة رئيسية في الإقليم. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن 40 في المائة من موارد الأراضي في أفريقيا متدهورة حالياً.

وأخضعت المشروعات التي يدعمها الصندوق في أفريقيا الشرقية والجنوبية ما يقرب من 180 000 هكتار لممارسات إدارة الأراضي المحسَّنة، ووضعت مخططات لري 62 000 هكتار. ويقدِّم الدعم إلى أكثر من 1 000 جماعة مجتمعية تتولى إدارة الموارد الطبيعية. وحصل أعضاء هذه الجماعات على تدريب في مجال صيانة البنية الأساسية للري وعلى كيفية وضع خطط للإدارة البيئية.

وفي دولة جزر القمر الجزرية، أعيد تشجير أكثر من 450 هكتار من الأراضي وغرس أكثر من 450 000 من شتلات الأشجار، 15 في المائة منها أنواع محلية محمية. ونُظِّمت حملات لتوعية الجمهور بالإدارة المتكاملة للنظام الإيكولوجي، بما يشمل حماية أشجار المنغروف، من خلال برامج الإذاعة والتلفزيون، والدورات التدريبية، وحلقات حوار السياسات.

ويزداد دمج التدخلات الممولة من مرفق البيئة العالمية وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في البرامج التي يدعمها الصندوق في الإقليم، ويجري تعميم بناء القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ في المشروعات وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وخلال عام 2015، اعتمدت منح بما قيمته 38 مليون دولار أمريكي من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، ليصل مجموع قيمة التمويل المقدَّم من هذا البرنامج في الإقليم إلى 66.8 مليون دولار أمريكي في نهاية السنة. ويبلغ مجموع قيمة منح مرفق البيئة العالمية في الإقليم 20.9 مليون دولار أمريكي.

وتدعم مشروعات ممولة من الصندوق نُظم الإنذار المبكر والتنبؤ بحالة المناخ والطقس في بوروندي وإثيوبيا وموزامبيق ورواندا. وتنفذ أنشطة لصون التربة والمياه في كينيا ورواندا وسوازيلند من أجل التقليل إلى أدنى حد من جريان المياه والحيلولة دون تعرية التربة.

آسيا والمحيط الهادي

33 بلداً: أفغانستان، إندونيسيا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بنغلاديش، بوتان، تايلند، توفالو، تونغا، تيمور ليشتي، جزر سليمان، جزر كوك، جزر مارشال، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ساموا، سري لانكا، الصين، فانواتو، الفلبين، فيجي، فييت نام، كيريباس، كمبوديا، ماليزيا، ملديف، منغوليا، ميانمار، نيبال، نيوي، الهند

لمحة عامة

سجل اقتصاد إقليم آسيا والمحيط الهادي الذي تحركه أساساً الصين والهند، نمواً بلغت نسبته 6 في المائة في الفترة 2014/2013، ليتوطد بذلك الدور الرائد للإقليم في النمو العالمي. وتتجه عموماً بلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط بخطوات واسعة نحو مركز أعلى من حيث الدخل. وواصلت معدلات الفقر تراجعها في الوقت الذي ظل فيه 560 مليون نسمة في الإقليم يعيشون دون خط الفقر البالغ 1.25 دولار أمريكي يومياً في عام 2011.

وتسير جهود الحد من الفقر في إقليم آسيا والمحيط الهادي جنباً إلى جنب مع انخفاض سريع في نسبة الجوعى. والواقع أن الجوع في الفترة من عام 1990 حتى عام 2013 انخفض إلى النصف حيث وصل إلى 12 في المائة، لتتحقق بذلك غاية الهدف الإنمائي للألفية. وتصدَّرت المسيرة منطقة شرق وجنوب شرق آسيا داخل الإقليم، وواكبتها منطقة جنوب آسيا ولكن بخطوات أبطأ.

وبالرغم من كل ما أُحرز من تقدم فإن 490 مليون نسمة في آسيا ما زالوا يعانون الجوع المزمن، ويمثل هذا العدد نحو 62 في المائة من مجموع عدد الجوعى في العالم. وعلاوة على ذلك، مثلما في سائر الأقاليم، لا تتوزع فوائد النمو الاقتصادي بصورة متكافئة، وهو ما يؤدي إلى اختلال وتيرة الحد من الفقر. ويؤثر انعدام المساواة على النساء والسكان الأصليين والأقليات العرقية بصورة غير متناسبة، ويطال ذلك سُبل الوصول إلى الأراضي، والائتمان، والتعليم، وخدمات الصحة، وغيرها من الأصول الإنتاجية. ويشيع الفقر أيضاً في المناطق الريفية، حيث 76 في المائة من سكان الإقليم الفقراء يعيشون في مناطق ريفية.

وطرأت منذ ثمانينات القرن الماضي تغييرات كبيرة على قطاع الأغذية الزراعية في كل أنحاء آسيا نتيجة للعولمة وجذر رأس المال، وتحرير التجارة، والتحولات التي شهدتها المناطق الريفية والحضرية. وبينما تسهم الزراعة بدور مباشر في الحد من الفقر، فإن لها أيضاً دوراً غير مباشر في النمو الاقتصادي من خلال زيادة الصلات بقطاع الأغذية الزراعية على النطاق الأوسع. ويتولد أكثر من نصف الدخل الريفي في معظم البلدان عن طريق العمل غير الزراعي، مثل التجهيز والتغليف والتوزيع. وتقع على الزراعة أيضاً المسؤولية عن جودة ونطاق الخدمات البيئية التي يتمتع بها المجتمع ككل، وبات البحث عن سلاسل قيمة أشمل وأكثر استدامة أولوية رئيسية في كل أنحاء آسيا.

وما زال تغيُّر المناخ يفرض ضغوطاً على القطاع الزراعي وعلى أصحاب الحيازات الصغيرة بصفة خاصة. وعلاوة على ذلك، يضطر كثير من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى إدارة المخاطر المتصاعدة سواءً في الإنتاج أو في التسويق. ويمكن لزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب تحسين سُبل الوصول إلى التأمين والائتمانات، أن يساعد على بناء قدرتهم على الصمود.

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 66 برنامجاً ومشروعاً جارياً بالشراكة مع 21 حكومة متلقية في الإقليم في نهاية عام 2015
- 142.2 2 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية في الإقليم
- 552.2 مليون دولار أمريكي من الموافقات الجديدة في عام 2015: 14 برنامجاً ومشروعاً جديداً في أفغانستان، وبنغلاديش، وبوتان، والصين، وفيجي، والهند، وإندونيسيا، وميانمار، ونيبال، وباكستان، والفلبين (مشروعان)، وجزر سليمان، وسري لانكا، وتمويل إضافي للمشروعات الجارية في بنغلاديش، كمبوديا، الهند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، باكستان، فييت نام
- برنامجاً واحداً جديداً للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج لسري لانكا.

عملنا وما حققناه من نتائج في عام 2015

ركز برنامج عملنا في إقليم آسيا والمحيط الهادي في عام 2015 على ما يلي:

- التكيف مع تغيُّر المناخ
- تمكين النساء والرجال
- النفاذ إلى الأسواق والتمويل الريفي
- توسيع نطاق التكنولوجيات الجديدة.

التكيُّف مع تغيُّر المناخ

تشير التوقعات إلى أن تغيُّر المناخ في بوتان التي يعتمد فيها أكثر من 60 في المائة من السكان على الزراعة لكسب عيشهم، سيتسبب في آثار سلبية على توافر المياه وخصوبة التربة وسيؤدي إلى زيادة الآفات والأمراض. وعمل الصندوق في البداية في ست مقاطعات جنوبية وشرقية ساعد فيها المجتمعات المحلية الريفية من خلال برنامج لتعزيز الإنتاج الزراعي والتصدي للصدمات

المناخية بفعالية أكبر. وسوف يساعد البرنامج أيضاً المزارعين على التحول من الإنتاج الذي يعتمد أساساً على منتجات الألبان ومحاصيل الخضروات الكفافية إلى بيع سلعهم في الأسواق. ويهدف البرنامج في نهاية المطاف إلى تحقيق فوائد لما يقرب من 29 000 أسرة من أسر أصحاب الحيازات الصغيرة.

وفي الفلبين، يدعم الصندوق الأعمال الكفيلة بإدراج أصحاب الحيازات الصغيرة في صميم جدول أعمال السياسات، بما يشمل قضايا تغيُّر المناخ، من خلال مبادرة تُعرف باسم مبادرة سوق المعرفة والتعلم – الانخراط في السياسات. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، طرحت حلقة العمل السنوية التاسعة لمبادرة سوق المعرفة والتعلم توصيات لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على بناء قدرتهم على الصمود في وجه تغيُّر المناخ وزيادة قوتهم في السوق. وفي إطار هذا الحدث، عرض المشاركون في المعرض والمزارعون والممارسون المتخصصون في التنمية من كل أنحاء البلد أفضل الممارسات المتصلة بالزراعة الأسرية والدفاع عن أصحاب الحيازات الصغيرة.

وعمل الإقليم، بدعم من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، على دمج اعتبارات تغيُّر المناخ بمزيد من التنظيم المنهجي في مشروعات إدارة البيئة والموارد الطبيعية. وخلال عام 2015، اعتمدت منح من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بما قيمته 10 ملايين دولار أمريكي ليصل بذلك مجموع قيمة التمويل المقدَّم من هذا البرنامج في الإقليم إلى 67.1 مليون دولار أمريكي في نهاية السنة. وفي كمبوديا على سبيل المثال، ساعد الصندوق أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستفادة من فرص السوق، وتعزيز قدرتهم على الصمود في وجه تغيُّر المناخ والصدمات الأخرى، والحصول على فرص أفضل للوصول إلى الخدمات.

وفي بنغلاديش، يشكل التمويل المقدم من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة جزءاً من مشروع في الأنحاء الشمالية الشرقية النائية، وهي منطقة منخفضة تغمرها المياه تماماً لمدة تصل إلى 6 أشهر في السنة. وبالإضافة إلى العمل مع المجتمعات المحلية لحماية البنية الأساسية من أضرار الفيضانات، يجري في إطار المشروع تركيب نظام للإنذار سيسمح للمزارعين بجني أكبر قدر ممكن من المحاصيل قبل وصول الفيضانات إلى حقولهم.

وبالإضافة إلى تسخير أموال برنامج التأقلم، عمل الصندوق على تقديم تمويل مختلط من مرفق البيئة العالمية لتعزيز استجابته لتغيُّر المناخ في الإقليم. وبلغ مجموع قيمة التمويل المقدَّم من مرفق البيئة العالمية 2.2 مليون دولار أمريكي في نهاية السنة. وفي منغوليا، وضعت 60 جماعة رعوية، من خلال مشروع يدعمه الصندوق ومرفق البيئة العالمية، خططاً لإدارة الأراضي من أجل تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ. وتستطيع أسر الرعاة أيضاً الوصول بشكل أفضل إلى الخدمات المالية والتدريب. من ذلك مثلاً أن ما يقرب من 250 جماعة نسائية تعلمت مهارات الإدارة، مثل إعداد خطط عمل، وتقديم طلبات الحصول على القروض، وتشغيل التعاونيات. وحصلت هذه الجماعات

الشكل البياني 3أ
قروض الصندوق حسب شروط الإقراض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2015[1]
الحصة من المجموع البالغ 5 418.9 مليون دولار أمريكي

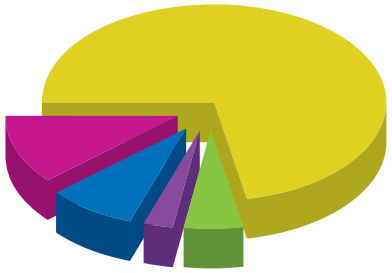

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  3 914.3 مليون دولار أمريكي – 72.2%
- قروض بشروط متوسطة
  607.5 مليون دولار أمريكي – 11.2%
- قروض بشروط عادية
  450.2 مليون دولار أمريكي – 8.3%
- قروض بشروط مختلطة
  150.3 مليون دولار أمريكي – 2.8%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  296.7 مليون دولار أمريكي – 5.5%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 3ب
المبالغ المصروفة من القروض حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من منح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2015[1]
الحصة من المجموع البالغ 3 575.0 مليون دولار أمريكي

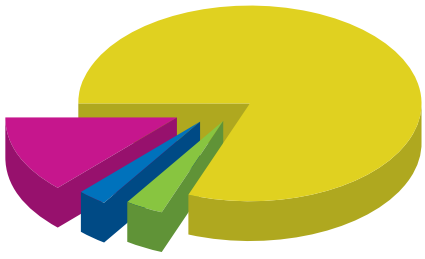

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  2 896.3 مليون دولار أمريكي – 81.0%
- قروض بشروط متوسطة
  454.5 مليون دولار أمريكي – 12.7%
- قروض بشروط عادية
  99.6 مليون دولار أمريكي – 2.8%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  124.6 مليون دولار أمريكي – 3.5%

[1] تقتصر المبالغ المصروفة من القروض على قروض البرنامج العادي. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

أيضاً على تدريب تقني على حرف مثل الحياكة، والحرف اليدوية، والتطريز، وتجهيز اللباد والخضروات والحليب.

تمكين النساء والرجال

يدعم الصندوق التمكين الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما للنساء، في كل أنحاء الإقليم من خلال استراتيجيات مثل التمويل الأصغر، وجماعات الادخار والائتمان، وتنمية الأعمال الصغيرة والمشروعات المتناهية الصغر، وبناء القدرات.

ونال برنامج تجاسويني لتمكين النساء الريفيات في ماهاراشترا جائزة الصندوق للمساواة بين الجنسين في عام 2015 تقديراً لدوره في عدة أشكال من التمكين وتعميم الخدمات المالية. وأنشئت أكثر من 75,000 جماعة من جماعات العون الذاتي للادخار والائتمان، ووصلت هذه الجماعات إلى أكثر من مليون امرأة. وتتصدى اللجان القروية ومراكز الموارد المجتمعية للقضايا الاجتماعية، وتُعزز نُهج سلاسل القيمة والشراكات مع مقدمي الخدمات المالية. ويشارك البرنامج أيضاً في معالجة قضايا عدم التكافؤ بين الجنسين، بما في ذلك منع العنف المنزلي وزواج الأطفال وتعزيز الملكية المشتركة.

وفي منطقتي ها تنه، وكوانغ بنه في فييت نام، يستهدف الصندوق الأسر الريفية الضعيفة، بما يشمل الأسر التي لديها أفراد عاطلون عن العمل وغير مهرة، والأقليات العرقية، والمعدمين الذين لا يمتلكون أي أراض. وتشمل الإنجازات التي تحققت مؤخراً تمكين النساء والرجال الريفيين الفقراء من المشاركة في عمليات صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي، وتعزيز وصولهم إلى الأسواق.

وفي إندونيسيا، يعمل الصندوق في خمس مقاطعات في سولاوزي الوسطى لبناء قدرة المجتمعات المحلية الريفية وزيادة إنتاجيتها الزراعية. وقدَّمت شركة مارس الدولية لصنع الشوكولاتة، من خلال واحدة من أولى الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاع الزراعة في البلد، دعماً تقنياً إلى منتجي الكاكاو ودرَّبت "أطباء الكاكاو" ليكونوا مصدراً يوفر المعرفة المتعلقة بالتقنيات الزراعية الجديدة لأقرانهم.

وازداد إنتاج الكاكاو بأكثر من 190 في المائة. وأدّى ذلك إلى زيادة هائلة في دخل المزارعين المشاركين، وأقنع غيرهم من المزارعين بالحفاظ على مزارع الكاكاو والاستثمار فيها. وفي ضوء ما حققه البرنامج من نجاح، تزمع حكومة إندونيسيا توسيع نطاق هذا النموذج في كل أنحاء جزيرة سولاوزي، وهي إحدى أهم مناطق إنتاج الكاكاو في البلد.

النفاذ إلى الأسواق والتمويل الريفي

بينما تستمر العولمة في إحداث تحول في الأسواق الزراعية في إقليم آسيا والمحيط الهادي، يمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين الوصول بمشقة إلى الفرص الناشئة. واستجابة لذلك، يهدف الصندوق إلى تعزيز سلاسل القيمة وإتاحة سُبل الحصول على التدريب والمدخلات، مثل الأسمدة والبذور. ونحن نسعى أيضاً إلى تعزيز سُبل الحصول على الخدمات المالية الأساسية والتيسير على المهاجرين في إرسال الأموال إلى أوطانهم في شكل تحويلات مالية.

ووفقاً للنتائج المسجلة في عام 2015، تمكَّن ما يقرب من مليون شخص من الحصول على خدمات التمويل الريفي المطلوبة بشدة في الإقليم، سواءً من خلال مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية أو من خلال جماعات العون الذاتي. وإضافة إلى ذلك، حصل زهاء 180,000 مستفيد على دعم لإنشاء جماعات تسويقية وإدارتها، وحصل 77,000 شخص على تدريب على تقنيات التجهيز وما بعد الإنتاج، وأنشئ أكثر من 1,300 كيلومتر من طرق النفاذ إلى الأسواق أو أعيد تأهيلها.

توسيع نطاق التكنولوجيات الجديدة

ركز الصندوق في السنوات الأخيرة على توسيع نطاق نتائج المشروعات الناجحة في المجتمعات المحلية داخل البلدان أو الأقاليم أو خارجها. وتتراوح عمليات تقاسم المعرفة أو توسيع نطاقها بين استخدام النُهج التقليدية، مثل التعلم بين الأقران، وتوسيع نطاق الوصول من خلال التكنولوجيات الجديدة.

وفي إطار نهج أوسع لتحسين غلات المحاصيل في المزارع الريفية الصغيرة في نيبال، يعمل الصندوق مع شركة إنتل وشركة غرامين للأعمال الاجتماعية من أجل تعزيز "الزراعة الإلكترونية". ويستخدم أصحاب المشروعات الذين يمكنهم الوصول إلى الحواسيب المحمولة أو النقالة برامج حاسوبية متخصصة لإجراء اختبارات عن بُعد يتم فيها فحص جودة التربة وإنبات البذور واستخدام مبيدات الآفات. وباستخدام هذا البرنامج الحاسوبي الذي ترجم إلى اللغات المحلية، يمكن لأصحاب المشروعات توصية المزارعين باستخدام بذور وأسمدة معيَّنة تناسب كيمياء التربة. وفي عام 2015، اختبر النهج على سبيل التجربة في نيبال، وجرى تقاسم النتائج مع مشروع مماثل ممول من الصندوق يركز على التنمية الزراعية والتمكين الاقتصادي في كمبوديا.

ويعمل نفس المشروع في كمبوديا في شراكة مع مرفق البيئة العالمية لتعزيز استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة كبديل عن موارد الكتلة الحيوية والكيروسين اللذين يسببان أضراراً للصحة. وبالإضافة إلى ذلك، ستستخدم الطاقة الشمسية ومصادر الطاقة المتجددة الأخرى لتوفير القوى لنُظم الري الصغيرة من أجل الحد من إزالة الغابات وتدهور الأراضي، وسوف تحسِّن هذه التدخلات كفاءة استخدام المياه في إنتاج خضروات عالية القيمة في غير مواسمها.

قصة من الميدان

فتح آفاق المستقبل أمام أسر الصيادين الفقيرة في إندونيسيا

بقيت راتنا ساري ديوي باني حتى عهد قريب في بيتها لرعاية زوجها وطفليها في أحد المجتمعات الساحلية في ماكاسار بإندونيسيا. وكان دخل زوجها من الصيد لا يكاد يفي بالاحتياجات الأساسية للأسرة. وكانت أسرة باني واحدة من نحو 8 ملايين من أسر الصيد التي تعيش في فقر مدقع في البلد.

وتحسَّنت معيشة الأسرة عندما انضمت باني إلى مشروع تنمية المجتمعات الساحلية الذي يدعمه الصندوق ويعمل مع 000 70 أسرة من الأسر التي تزاول الصيد في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الفقر في شرقي إندونيسيا.

وترسخت اليوم أقدام باني في ريادة الأعمال. وبقرض ودعم تقني من المشروع بدأت هي وسائر أعضاء جماعتها مشروعاً صغيراً للتجهيز ينتج غزل السمك (منتج سمكي مجفف) وجزل السمك المقلية ومقرمشات السمك.

وتقول باني "اعتدت قبل إنشاء مشروعنا أن أنتج ما يتراوح بين 5 و10 كيلوغرامات من غزل السمك في الشهر. وأما اليوم فأنا أقود المجموعة وأكسب 200 دولار أمريكي في الشهر".

وكانت فرص كسب المال محدودة أو منعدمة من قبل أمام النساء المشاركات في المجموعة. وتشترك النساء معاً حالياً في تجهيز الأسماك. وازداد الدخل بين المشاركين في المشروع بما متوسطه 60 في المائة تقريباً. وتستثمر بعض الأرباح في المشروع ويوزَّع الباقي على أفراد المجموعة.

ويعمل حالياً ما لا يقل عن 200 مجموعة تجهيز جديدة، مثل مجموعة باني. وتشكل هذه المجموعات أحد أركان نهج مشروع تنمية المجتمعات الساحلية الذي يمكن المجتمعات المحلية من المشاركة في تخطيط أنشطة التنمية وتنفيذها من أجل زيادة دخلها وفرصها في كسب العيش.

ويسعى المشروع أيضاً إلى بناء قدرة المجموعات على إدارة الموارد الساحلية بوسائل تشمل رصد المصيد، وإعادة تأهيل غابات المنغروف، والسياحة الإيكولوجية.

وبعد وصول المشروع إلى منتصف مدته، تشارك أسر من 108 قرى في أنشطة مماثلة في 12 مقاطعة في كل الأنحاء الشرقية من إندونيسيا، وهي مساحة شاسعة تغطي ثلاث مناطق زمنية.

وتكشف النتائج التي أشارت إليها التقارير في عام 2015 عن زيادة كبيرة في الرفاه الأسري منذ عام 2013. وازداد عدد الأشخاص الذين تنوعت مصادر دخلهم وأصولهم ومدخراتهم، ويوظفون أشخاصاً آخرين، ويساهمون بالتالي في النمو الاقتصادي الشامل. وازداد الأمن الغذائي، وتحسنت قاعدة الموارد الطبيعية، وتراجع الاعتماد على مقرضي الأموال. وفي عام 2016، سيجري توسيع أنشطة المشروع لتشمل 72 قرية أخرى.

راتنا ساري ديوي باني (إلى اليمين) مع أعضاء الفريق الذي كونته لتجهيز الأسماك
إندونيسيا: مشروع تنمية المجتمعات الساحلية
©IFAD/Susan Beccio

أمريكا اللاتينية والكاريبي

33 بلداً: الأرجنتين، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، أورغواي، باراغواي، البرازيل، بربادوس، بليز، بنما، بيرو، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السلفادور، سورينام، شيلي، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس.

لمحة عامة

تباطأ النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال عام 2014 إلى 0.9 في المائة مقابل 2.7 في المائة في عام 2013. وباستثناء الركود الذي ساد في عام 2009، يُعد ذلك أدنى معدل نمو سنوي في الإقليم على امتداد 13 عاماً. ومع ذلك، كانت هناك اختلافات ملحوظة على مستوى المناطق الإقليمية الفرعية. ولم يسجَّل أي نمو تقريباً في أمريكا الجنوبية بينما شهدت أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي نمواً اقتصادياً. ومن المتوقع أن يزداد ضعف النمو في عام 2015 بنحو 0.4 في المائة.

وتراجعت مستويات الفقر في الإقليم منذ عام 2000، ولكن معدلات التراجع تباطأت في الآونة الأخيرة. وبالاقتران مع الزيادة السكانية، يعني ذلك أن العدد الفعلي للأشخاص الذين يعيشون في فقر قد ازداد في السنوات الأخيرة.

وتشير إحصاءات عام 2013 إلى أن حوالي 28 في المائة من السكان – أي 165 مليون نسمة – كانوا يعيشون في فقر، وصُنِّف منهم 11.7 في المائة، أي 69 مليون نسمة، بأنهم فقراء مدقعون. وما زالت معدلات الفقر في المناطق الريفية أعلى كثيراً منها في المراكز الحضرية. ويتضح من الإحصاءات أيضاً أن الأغلبية الكبيرة من الفقراء في الإقليم نساء. وما زالت التحويلات النقدية المشروطة وخطط الحماية الاجتماعية تسهم في الحد من عدد الفقراء.

وتمكَّن الإقليم ككل من تحقيق الغاية المتعلقة بالحد من الجوع والفقر في إطار الهدف الإنمائي الأول للألفية، حيث انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في جوع وفقر بأكثر من النصف في الفترة من عام 1990 حتى عام 2015.

وبالرغم من التحسينات التي تحققت مؤخراً، ما زالت معدلات انعدام المساواة في إقليم أمريكا اللاتينية من بين أعلى المعدلات في العالم. ويتسم الإقليم بتفاوت ملحوظ في توزيع الأصول والفرص والحقوق. ويشكل التغلب على عدم المساواة بأبعاده الكثيرة تحدياً رئيسياً وأمراً جوهرياً لتحقيق نمو اقتصادي شامل قوي.

وتمثل الزراعة الأسرية نشاطاً اقتصادياً هاماً في كل أنحاء الإقليم. وسُجلت منذ بداية الألفية زيادات قوية في الطلب على المنتجات الزراعية. وأدى دخول أسواق جديدة في الصين والهند وبلدان أفريقيا واقتران ذلك بارتفاع الأسعار دولياً إلى تهيئة بيئة مواتية للاستثمار والتوسع في الأعمال الزراعية. ولا بد من مضافرة الجهود من أجل ضمان استفادة الفقراء والمهمشين في كل أنحاء الإقليم من فوائد النمو الاقتصادي في المناطق الريفية.

عملنا وما حققناه من نتائج في عام 2015

ركز عملنا في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي في عام 2015 على ما يلي:

- تمكين النساء والشباب
- النفاذ إلى الأسواق
- الابتكار وإدارة المعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي
- تعزيز الزراعة الأسرية من خلال حوار السياسات
- توسيع النطاق.

تمكين النساء والشباب

تُمثِّل زيادة الدخل وبناء قدرة النساء والشباب في المناطق الريفية أولويات للصندوق في هذا الإقليم مثلما في سائر الأقاليم. وفي بليز، نال برنامج للتمويل الريفي جائزة الصندوق للمساواة بين الجنسين في عام 2015 تقديراً لدوره في إتاحة سُبل وصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل إلى الخدمات المالية. وتُعرِّف دورة تدريبية تمهيدية النساء على المفاهيم الأساسية التي ينطوي عليها الإلمام بالأمور المالية، وتشجِّعهن على الانضمام إلى الاتحادات الائتمانية. ومنذ عام 2011، قدَّمت الاتحادات الائتمانية أكثر من 800 2 قرض بما قيمته 2.7 مليون دولار أمريكي تقريباً، 60 في المائة منها للنساء.

وركز برنامج أقفل مؤخراً في كولومبيا على تشجيع الإبداع وروح المبادرة لدى الشباب من أجل مساعدتهم

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 36 برنامجاً ومشروعاً جارياً بالشراكة مع 20 حكومة متلقية في الإقليم في نهاية عام 2015
- 535.8 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية في الإقليم
- 116.6 مليون دولار أمريكي من الموافقات الجديدة في عام 2015: 7 برامج ومشروعات جديدة في الأرجنتين وبوليفيا وإكوادور والسلفادور والمكسيك وباراغواي وفنزويلا
- 3 برامج جديدة للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج لبوليفيا والسلفادور وباراغواي

على الحصول على عمل والشروع في أعمال تجارية. واستهدف المشروع الذي يُعرف محلياً باسم الفرص الريفية السكان الأصليين، والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، والشباب. ووفّر المشروع التدريب والمساعدة التقنية وخدمات الأعمال والخدمات المالية واستخدم المسابقات للتشجيع على المشاركة. وتعيَّن على المستفيدين المحتملين خوض مسابقات تولى التحكيم فيها أصحاب المشاريع المتناهية الصغر المتمرسين للفوز بالأموال التي يستهلون بها مشروعاتهم.

ووصل المشروع إلى زهاء 47 000 أسرة تدير أعمالاً صغيرة، 40 في المائة منها ترأسها نساء. وتعكف الحكومة حالياً على تعميم مشروع الفرص الريفية كجزء من العمليات العادية لوزارة الزراعة، وخصصت له ميزانية قدرها 20 مليون دولار أمريكي سنوياً، واستثمرت في سنة واحدة ما يعادل قرض الصندوق من أجل برنامج مدته خمس سنوات.

النفاذ إلى الأسواق

تعزيز وصول صغار المنتجين إلى الأسواق يفتح حلقة حميدة في المناطق الريفية حيث يزداد الإنتاج والبيع ويرتفع مستوى الدخل، وتزدهر الأسر ويعم الرخاء المجتمعات المحلية.

ويعمل مشروع سلاسل القيمة والوصول إلى الأسواق الذي يدعمه الصندوق في نيكاراغوا مع المزارعين في ثلاث من أفقر المحافظات في البلد لتعزيز الصلات بالأسواق ولزيادة الدخل. ودعم المشروع 57 000 مستفيد، تُمثل النساء 46 في المائة منهم، لربطهم بسلاسل القيمة التجارية. وعزز المشروع زيادة إجمالية في المرتبات والإنتاجية وأنشأ أكثر من 5 900 وظيفة. وبالإضافة إلى ذلك، عزز المشروع قدرة أكثر من 360 منظمة من منظمات المنتجين في مجال الإدارة.

وفي مواجهة ازدياد إزالة الغابات في الولايات الجنوبية من المكسيك، يعمل الصندوق مع الهيئة الوطنية للغابات في المكسيك ومرفق البيئة العالمية لمساعدة المجتمعات المحلية على إرساء سُبل مستدامة لكسب العيش تكون متصلة بالأسواق وتحمي الموارد الطبيعية. ومن أمثلة ذلك السياحة الإيكولوجية، حيث يتحول السائحون إلى سوق طبيعية للمنتجات التقليدية التي يصنعها الحرفيون. وبدعم من الصندوق، تعمل النساء المحليات على إحياء فن إنتاج الحرير التقليدي. ويساعد المشروع أيضاً على إنشاء نُظم جديدة للحراجة المستدامة واحتجاز الكربون. ويهدف المشروع إلى الوصول إلى 18 000 أسرة في كامبيتشي وأخاكا وشياباس.

وفي الأرجنتين، مكن مشروع يدعمه الصندوق من أجل التنمية الريفية في باتاغونيا أقفل في أواخر عام 2014 أكثر من 11 000 أسرة على الاتصال بالأسواق وتعزيز أصولها الإنتاجية. وازدادت نسبة السلع التي تُسوّق بعد ذلك من 57 إلى 71 في المائة. والمهم في ذلك هو أن ما يقرب من ثلث هذا الإنتاج يُجهز لإضافة قيمة إلى المنتج.

الشكل البياني 4أ
قروض الصندوق حسب شروط الإقراض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2015[1]
الحصة من المجموع البالغ 2 128.9 مليون دولار أمريكي

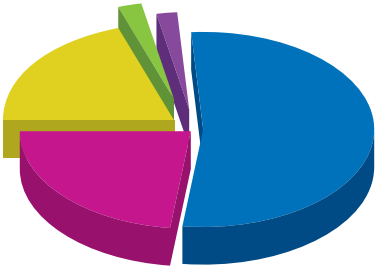

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  411.4 مليون دولار أمريكي – 19.3%
- قروض بشروط متوسطة
  488.0 مليون دولار أمريكي – 22.9%
- قروض بشروط عادية
  1 146.1 مليون دولار أمريكي – 53.8%
- قروض بشروط مختلطة
  32.2 مليون دولار أمريكي – 1.5%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  51.2 مليون دولار أمريكي – 2.4%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 4ب
المبالغ المصروفة من القروض حسب شروط الإقراض والمبالغ المصروفة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2015[1]
الحصة من المجموع البالغ 1 517.4 مليون دولار أمريكي

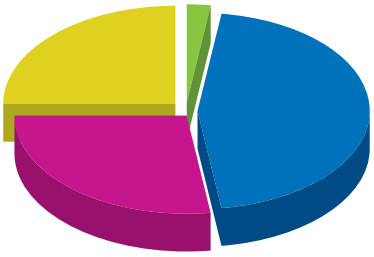

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  381.8 مليون دولار أمريكي – 25.2%
- قروض بشروط متوسطة
  412.2 مليون دولار أمريكي – 27.2%
- قروض بشروط عادية
  694.2 مليون دولار أمريكي – 45.8%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  29.2 مليون دولار أمريكي – 1.9%

[1] تقتصر مصروفات القروض على قروض البرنامج العادي. ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

وفي هندوراس، زادت تعاونية نسائية لتجهيز جوز الكاجو الإنتاج بنحو 50 في المائة بدعم من الصندوق. وترتبط الجمعية التعاونية الإقليمية للإنتاج الزراعي في لاسورينيتا بسلسلة قيمة تشمل المنتجين والمجهزين وبائعي الكاجو في الأسواق الوطنية والدولية، خاصة في ألمانيا.

الابتكار وإدارة المعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

تسهم الأنشطة غير الإقراضية، مثل الابتكار وإدارة المعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب، بدور هام في التحول الريفي. وتشكل هذه الأنشطة عناصر هامة في حافظة الصندوق في الإقليم، وتمكننا من حمل راية الدفاع عن المزارعين الأسريين ودعم التنمية الريفية بعدة طرق.

وتشمل الابتكارات نهجاً جديداً في التغلب على التحديات العملية، وسُبلاً جديدة للعمل مع المشاركين في المشروعات وأصحاب المصلحة المحليين. وفي المكسيك على سبيل المثال، أفضت شراكة الصندوق مع أكبر برنامج حكومي للتحويلات النقدية، وهو برنامج بروسبيرا، إلى تصميم برنامج تجريبي ابتكاري يساعد متلقي الأموال النقدية على تحسين سُبل كسب عيشهم.

وتتألف الاستراتيجية الحالية للصندوق في الجمهورية الدومينيكية من عدة عناصر مبتكرة تشمل نهجاً يراعي الفروق بين الجنسين، وربط المناطق الريفية بدورة السياحة. ويجري أيضاً وضع استراتيجية شاملة للتمويل الريفي على أساس الجمع بين القروض والمِنح النظيرة والآليات الرائدة لتقاسم المخاطر.

وتكفل الإدارة الفعالة للمعرفة تقاسم فوائد الدروس الجديدة المستفادة والخبرات المكتسبة وإسهامها في الدفع قُدماً نحو ابتكارات ناجحة. وشاركت مجموعة كبيرة من الشباب الريفيين في "مسار تعلم" في فبراير/شباط في السلفادور، ويمثل ذلك أحد أشكال الانغماس الكامل في إدارة المعرفة حيث يسافر المشاركون ويتعلمون معاً. وشارك أربعون شاباً من الذكور والإناث إلى جانب موظفين تقنيين من مؤسسات التنمية الريفية في بليز، والبرازيل، والسلفادور، وهايتي، وهندوراس، ونيكاراغوا، وفنزويلا.

ويدعم الصندوق استخدام التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحديد حلول للتغلب على التحديات المشتركة أمام التنمية وتقديم تلك الحلول وتنفيذها. وأتاحت المِنحة المقدمة إلى مبادرة الأسواق الابتكارية للحاصلات الزراعية الممولة تمويلاً مشتركاً من الصندوق في البرازيل التكنولوجيات المجرَّبة من الهيئة البرازيلية للبحوث الزراعية، وهي الوكالة الرئيسية المسؤولة عن البحوث الزراعية في البلد، لأصحاب الحيازات الصغيرة في البرازيل وفي عشرة بلدان أخرى في الإقليم وفي اثنى عشر بلداً في أفريقيا. وانطلاقاً من النجاح الذي حققته المِنحة الأولى، اعتُمدت مِنحة ثانية سيجري التركيز فيها على تكرار التكنولوجيا وتكييفها، والتدريب الحرفي وتقاسم المعرفة بين الهيئة البرازيلية للبحوث الزراعية والمنظمات المشاركة والمستفيدين.

تعزيز الزراعة الأسرية من خلال حوار السياسات

كما جاء في اللمحة العامة، تمثل الزراعة الأسرية نشاطاً اقتصادياً هاماً في الإقليم. ويشترك الصندوق في حوار السياسات على الأجل الطويل مع الحكومات والهيئات الإقليمية من أجل تعزيز الزراعة الأسرية وتحقيق التكافؤ للمنتجين الفقراء في المناطق الريفية التي يتجذَّر فيها الفقر. وكشفت التجربة عن أن حوار السياسات الفعال الذي يتجاوز وزارات الزراعة ليتضمن الجهات المعنية الرئيسية العامة وغير العامة الأخرى يؤدي دوراً هاماً في أداء المشروعات.

وفي نيكاراغوا على سبيل المثال، أثر تدخلان إنمائيان بديلان بدعم من مشروعين يساندهما الصندوق على السياسات العامة الوطنية. وبات مشروع في مجال سلاسل القيمة نموذجاً لتعزيز التكيُّف مع تغيُّر المناخ وجرى توسيعه من 3 محافظات وأصبح يغطي 12 محافظة. وفي غيانا، ساهم الصندوق في وضع سياسة لإدارة المياه التي تكتسي أهمية حاسمة في البلد. وفي غرينادا، اعتمدت الحكومة نهج الصندوق في المساواة بين الجنسين.

توسيع النطاق

توسيع النطاق بالنسبة للصندوق هو التوسع في السياسات والبرامج والمعارف الناجحة وتكييفها ودعمها من أجل تعبئة الموارد والشركاء لتحقيق نتائج أوسع لأعداد أكبر من السكان الريفيين.

قصة من الميدان

غرس البذور من أجل حياة طيبة في إكوادور

الأتشيوت هو نوع من التوابل يصنع من البذور الحمراء التي تنتجها شجرة الأناتو. ويستخدم سكان أمريكا اللاتينية هذه البذور منذ أمد بعيد في أطباقهم التقليدية وفي الصباغة. وباتت هذه البذور مطلوبة دولياً كملون غذائي صناعي لأنواع الجبن والوجبات السريعة والسجق.

وكانت بلدية 24 مايو في مقاطعة منابي بإكوادور مركزاً خصباً لإنتاج الأتشيوت، ولكن الإنتاج تراجع على مر السنوات. والآن، وبدعم من برنامج بوين فيفير [العيش الكريم] لتنمية المناطق الريفية الذي يدعمه الصندوق، عاد المجتمع المحلي إلى إنتاج الأتشيوت.

ومنذ عام 2014، درَّب مركز سان جاسينتو دي لا موكورا غراند للإدارة المجتمعية، وهو رابطة محلية للمنتجين مؤلفة من 99 أسرة، 10 شباب على أعمال الإرشاد الزراعي. وشرع هؤلاء الشباب بعد ذلك في تعليم أصحاب الحيازات الصغيرة كيفية استخدام الأسمدة العضوية وأساليب مكافحة الآفات لتحسين جودة إنتاج الأتشيوت وكميته.

ونتيجة لذلك، حسَّنت 400 أسرة غلاتها، وضاعف بعضها إنتاجيتها من 15 إلى 30 قنطاراً في الهكتار، وزاد متوسط الدخل الشهري من 175 دولاراً أمريكياً إلى 280 دولاراً أمريكيا.

وقاموا بالتوازي مع ذلك بإنشاء مشروع جّاري لبيع الأتشيوت ومشتقاته، كما قاموا بتشييد وحدة لتجهيزه. وحدد المزارعون سعر القنطار (46 كيلوغراماً تقريباً) من الأتشيوت بمبلغ 80 دولار أمريكياً، لتصل بذلك نسبة ربح المزارعين إلى 50 في المائة. وكان المزارعون يضطرون قبل ذلك لبيع إنتاجهم من خلال الوسطاء.

ويقول فيكتور بايلز، وهو مهندس في مشروع بيع الأتشيوت ومشتقاته "اعتاد الوسطاء خداعنا ليس فقط في السعر بل وكذلك عند وزن المنتج".

وتابع قائلاً إن "المزارعين لم يكونوا يحصلون على أي أرباح، مما أدّى إلى تراجع الإنتاج. ومن حسن الحظ أن هذه الصفحة طويت الآن".

وتبيع المجموعة الآن الأتشيوت إلى الشركات الكبيرة، مثل شركة لا فبريل، وهي إحدى كبريات شركات إنتاج زيت الطهو والتوابل في إكوادور.

وهذه الأسر التسع والتسعون ليست سوى نسبة ضئيلة من المستفيدين من الدعم الذي يقدمه لهم برنامج العيش الكريم الذي يغطي تسع مقاطعات. وأنشأ المشاركون في أكثر من 160 مبادرة صغيرة في إطار البرنامج نُظماً للري، وحسنوا مراعي الحيوانات، وأقاموا محطات لتجهيز البقول والذرة والبن. واستفادت حتى الآن أكثر من 12 000 أسرة والبرنامج مازال في منتصف الطريق.

خوان بونسي، أحد الشباب الذين يعملون في وحدة التجهيز في مشروع بيع الأتشيوت ومشتقاته، يحمل عنقوداً من الأتشيوت
إكوادور: برنامج بوين فيفير [العيش الكريم] لتنمية المناطق الريفية
©IFAD/Juan Ignacio Cortés Carrasbal

وتقدِّم بيرو وفنزويلا مثالين بارزين يوضحان النجاح في توسيع النطاق في الإقليم. وعمل الصندوق مع حكومة بيرو لمدة 20 عاماً من أجل توسيع نطاق الاستثمارات في التنمية الزراعية والريفية في المناطق الفقيرة من الأنديز. وتكشف النتائج الأوَّلية التي تحققت حالياً من المرحلة الثانية من مشروع تعزيز الأسواق وتنويع موارد الرزق في المرتفعات الجنوبية عن استمرار النجاح في زيادة الدخل وتحسين التغذية والأمن الغذائي في منطق المشروع.

وفي فنزويلا، استفادت المرحلة الثانية من مشروع في المناطق شبه القاحلة من إنجازات المرحلة الأولى لتخفيض معدلات الفقر الريفي بما نسبته 42 في المائة. وشيَّد المشروع أو أصلح أكثر من 100 مرفق من مرافق المياه عن طريق العمل مع صغار المنتجين في مناطق وعرة تشكل فيها إدارة المياه قضية رئيسية. ونتيجة لذلك، لوحظت وفورات في المياه بنحو 60 في المائة، وزيادة في إنتاج الخضروات وتحسناً في ظروف التربة. وعندما أقفل المشروع في عام 2014، أنشئ 66 مشروعاً للشباب. وكانت النساء يمثلن ما يقرب من نصف أصحاب الأعمال من الشباب. وكان توسيع فرص العمل أمام الشباب في المنطقة عاملاً رئيسياً وراء نجاح المشروع.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

24 بلداً وغزة والضفة الغربية: أذربيجان، الأردن، أرمينيا، ألبانيا، أوزبكستان، البوسنة والهرسك، تركيا، تونس، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، السودان، الصومال، طاجيكستان، العراق، قيرغيزستان، كازاخستان، لبنان، مصر، المغرب، اليمن

لمحة عامة

تواجه البلدان التي يغطيها إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا تحديات إنمائية واسعة النطاق. وتتسبب النزاعات الممتدة والاضطرابات السياسية في العراق وليبيا والصومال والجمهورية العربية السورية واليمن في اختلالات شديدة في حياة سكان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وسُبل كسب عيشهم. ويواجه حوالي 13 مليون شخص في اليمن حالة طوارئ غذائية.

وتضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة من 16.5 مليون إلى 33 مليون. وتشير التوقعات إلى أن النمو الاقتصادي في هذا الإقليم سيتباطأ ليصل إلى نحو 3 في المائة في عام 2016 بسبب النزاع وانخفاض أسعار النفط وتعثر الإصلاح الهيكلي.

ووفقاً لآخر بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دفع النزاع في الجمهورية العربية السورية وحدها أكثر من 11 مليون شخص إلى ترك منازلهم، ويلتمس أكثر من 4 ملايين شخص اللجوء في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا. وتفرض الزيادات السكانية المفاجئة – 23.5 في المائة في لبنان وما يقرب من 10 في المائة في الأردن – ضغوطاً على الموارد الطبيعية والأمن الغذائي في هذه البلدان.

وأدّى النزاع إلى زيادة هشاشة النساء والفتيات،

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 36 برنامجاً ومشروعاً جارياً بالشراكة مع 18 حكومة متلقية في الإقليم في نهاية عام 2015
- 773.7 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية في الإقليم
- 78 مليون دولار أمريكي من الموافقات الجديدة في عام 2015: 4 برامج ومشروعات جديدة في البوسنة والهرسك، وطاجيكستان، وتركيا، وأوزبكستان

ومفاقمة عدم المساواة بين الجنسين في الإقليم. وبلغت معدلات بطالة الشباب في الإقليم أعلى مستوى لها في العالم حيث وصلت إلى 29.5 في المائة في عام 2014، أي بأكثر من ضعف المتوسط العالمي، وهو 13 في المائة. ولا بد من ضمان حصول النساء والرجال على فرص العمل اللائق من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار في المجتمع. ويمكن للاستثمار الزراعي- الذي يحقق أثراً أقوى بما يتراوح بين ضعفين وأربعة أضعاف في الحد من الفقر مقارنة بالاستثمار في القطاعات الأخرى- أن يكبح هجرة العمالة عن طريق تمكين الشباب الريفيين من الحصول على عمل في مناطقهم الأصلية.

ويفرض تغيُّر المناخ وتدهور الموارد الطبيعية تحديات أخرى. ويبلغ نصيب الفرد من المياه العذبة في العالم أدنى مستوى له في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ومعظم موارد المياه العذبة في الإقليم عابرة للحدود. ويمكن لتغيُّر المناخ أن يحد من توافر المياه بنسبة تتراوح بين 30 و50 في المائة بحلول عام 2050.

وتشهد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً تحولاً بطيئاً من اقتصادات مركزية إلى اقتصادات قائمة على السوق. ويؤثر التراجع الاقتصادي في الاتحاد الروسي جراء هبوط أسعار النفط والعقوبات الاقتصادية تأثيراً مضاعفاً في كل أنحاء أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً. وتضررت بشدة بعض البلدان بسبب تراجع إيرادات الصادرات الزراعية إلى الاتحاد الروسي وانخفاض قيمة العملة وتضاؤل التحويلات المالية.

عملنا وما حققناه من نتائج في عام 2015

ركز عملنا في الإقليم في عام 2015 على ما يلي:

- إدارة الموارد الطبيعية والتكيُّف مع تغيُّر المناخ
- الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي
- التمويل الريفي ودعم أصحاب المشروعات
- النفاذ إلى الأسواق وتنمية سلاسل القيمة
- تمكين الشباب والنساء

إدارة الموارد الطبيعية والتكيُّف مع تغيُّر المناخ

من الأساسي لفعالية صنع القرار وإدارة البرامج القطرية توفير معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب عن الموارد الطبيعية وأثر تغيُّر المناخ. ويُعزز الصندوق أداة لرسم خرائط الأرض في عدة بلدان في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا من أجل تحسين الاستهداف في المشروعات.

وقدَّمت الأدوات الجغرافية المكانية في جيبوتي على سبيل المثال صورة أدق لغابات المنغروف التي تحمي المجتمعات المحلية الساحلية من الأخطار المناخية. وتستخدم المعلومات في مشروع يهدف إلى تعزيز سلسلة قيمة مصايد الأسماك في جيبوتي عن طريق إعادة تأهيل غابات المنغروف ومناطق تكاثر الأسماك وتزويد مجتمعات الصيد بالائتمانات اللازمة لشراء القوارب والمعدات. ويهدف الصندوق من وراء ذلك إلى تشجيع جميع بلدان الإقليم على استخدام نظام

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

الشكل البياني 5أ
قروض الصندوق حسب شروط الإقراض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2015[1]
الحصة من المجموع البالغ 2 477.3 مليون دولار أمريكي

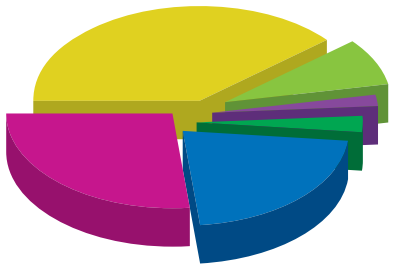

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  979.0 مليون دولار أمريكي – 39.5%
- قروض بشروط متوسطة
  665.0 مليون دولار أمريكي – 26.8%
- قروض بشروط عادية
  531.9 مليون دولار أمريكي – 21.5%
- قروض بشروط مشددة
  59.1 مليون دولار أمريكي – 2.4%
- قروض بشروط مختلطة
  48.2 مليون دولار أمريكي – 1.9%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  194.1 مليون دولار أمريكي – 7.8%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 5ب
المبالغ المصروفة من القروض حسب شروط الإقراض والمبالغ المصروفة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2015[1]
الحصة من المجموع البالغ 1 674.7 مليون دولار أمريكي

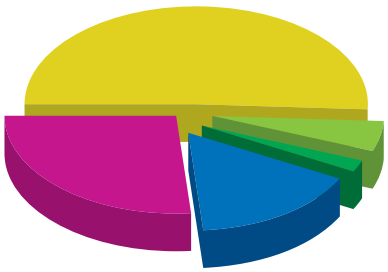

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  862.2 مليون دولار أمريكي – 51.5%
- قروض بشروط متوسطة
  439.8 مليون دولار أمريكي – 26.3%
- قروض بشروط عادية
  267.1 مليون دولار أمريكي – 15.9%
- قروض بشروط مشددة
  25.0 مليون دولار أمريكي – 1.5%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  80.6 مليون دولار أمريكي – 4.8%

[1] تقتصر مصروفات القروض على قروض البرنامج العادي. ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

رسم الخرائط الجغرافية المكانية بحلول عام 2018.

ويدعم الصندوق تدريب المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الزراعة التي تحافظ على الموارد في جمهورية مولدوفا التي أضحت فيها موجات الجفاف والفيضانات ظاهرة متكررة. وزاد المزارعون الذين يستخدمون تقنيات الزراعة المحافظة على الموارد في مولدوفا غلاتهم بما متوسطه 20 في المائة ويلمسون تحسينات في جودة حقولهم. وازدادت رقعة الأراضي الزراعية التي استخدمت فيها تلك التقنيات من 40 000 هكتار في عام 2011 إلى 151 000 هكتار في عام 2015. وأدى استخدام آلات الحرث الأدنى إلى تقليص تكاليف الإنتاج بما نسبته 37 في المائة للذرة و7 في المائة للشعير الشتوي و8 في المائة لعباد الشمس.

وبالإضافة إلى الموارد الأساسية التي استثمرها الصندوق في عام 2015، اعتمدت منح بما قيمته 5 ملايين دولار أمريكي من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة ليصل بذلك مجموع التمويل المقدَّم من هذا البرنامج في الإقليم إلى 45.2 مليون دولار أمريكي. واعتمدت منح أخرى بمبلغ 32.1 مليون دولار أمريكي من مرفق البيئة العالمية، ويبلغ بذلك مجموع التمويل المقدَّم من المرفق 68.2 مليون دولار أمريكي. ويعمل ثمانية مشروعات في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة و15 مشروعاً في إطار مرفق البيئة العالمية في 13 بلداً ويستثمر فيها ما مجموعه 113.4 مليون دولار أمريكي في البيئة والتمويل المتصل بالمناخ في الإقليم.

الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي

من الأساسي لتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي للأعداد المتزايدة من الجوعى في الإقليم دفع عجلة إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك.

ويعمل مشروع يدعمه الصندوق في الأقاليم الشرقية من تركيا لتحسين الإنتاج الحيواني وإنتاج الفواكه والخضروات، ولمساعدة 42 000 من صغار المنتجين على زيادة أرباحهم. وينتج حالياً أكثر من 700 مزارع في ديار بكر وباتمان وسيرت الفراولة في حقول القمح أثناء إراحتها من الزراعة وفي الأراضي غير المستخدمة المجهَّزة بنُظم الري بالتنقيط. ويدر ذلك لهم 1 045 دولاراً أمريكي لكل 0.1 هكتار، أي أكثر بما مقداره 30 ضعفاً عما يحصلون عليه من زراعة القمح في نفس الأراضي.

وفي منطقة خاتلون في طاجيكستان، يساعد الصندوق 22 400 أسرة زراعية فقيرة على الحصول على التكنولوجيات الزراعية المحسَّنة والمدخلات والتدريب لدفع عجلة الإنتاج. وبينما تنصب الأنشطة على الإنتاج الحيواني، يساعد المشروع أيضاً المزارعين على إنتاج محاصيل الأغذية، مثل الفاكهة والكينوا، لتنويع النظام الغذائي. وحسَّنت دورات الرعي إنتاج الحليب بما نسبته 25 في المائة، بينما زاد متوسط وزن الأغنام من 40 إلى 50 كيلوغراماً، وازداد وزن الماشية من 250 إلى ما يتراوح بين 260 و270 كيلوغراماً.

التمويل الريفي ودعم أصحاب المشروعات

يسعى الصندوق إلى تيسير الحصول على الخدمات المالية وزيادة فعاليتها في المجتمعات المحلية الريفية. وتدعم المشروعات التي يمولها الصندوق في السودان ثلاثة نماذج للتمويل الأصغر: مبادرة البنك الزراعي السوداني للتمويل الأصغر، والمؤسسات المجتمعية الجامعة، وجماعات الادخار والائتمان.

وانضم 36 000 شخص، معظمهم من النساء، إلى ما يقرب من 2 000 جماعة ادخار وائتمان جديدة في كردفان الكبرى وسنار والبطانة. وأسفر ذلك عن مدخرات بما قيمته 6 ملايين جنيه سوداني (1 مليون دولار أمريكي تقريباً) في 430 مجتمعاً محلياً. وقدَّمت مبادرة البنك الزراعي السوداني للتمويل الأصغر 86 400 قرضاً بمبلغ 105 ملايين جنيه سوداني (16 مليون دولار أمريكي تقريباً). وساعدت هذه المبادرة وغيرها من المشروعات الممولة من الصندوق في كردفان خلال ثماني سنوات على الحد من الفقر المدقع في منطقة المشروع بما نسبته 45 في المائة.

وحسَّن مشروع ممول من الصندوق في أذربيجان فرص وصول السكان الريفيين الفقراء إلى الخدمات المالية. وعمل الصندوق في شراكة مع مؤسستين ماليتين لتقديم قروض فردية إلى أكثر من 100 مقترض وأكثر من 600 2 قرض جماعي إلى أكثر من 300 10 مقترض، 68 في المائة منهم نساء. واستثمرت هذه القروض في الإنتاج الحيواني (70 في المائة)، وزراعة الخضروات وأشجار الفاكهة التجارية (29 في المائة) وإنشاء مخبز. وساعدت هذه الجهود، إلى جانب مكونات المشروعات الأخرى، على زيادة دخل الأسرة بنسبة بلغت 30 في المائة حسب ما جاء في دراسة الأثر النهائية. وسُدِّدت جميع القروض ووجهت مبالغ السداد إلى صندوق ائتماني متجدد تديره الوكالة الحكومية للائتمان الزراعي.

النفاذ إلى الأسواق وتنمية سلاسل القيمة

ينتشر الفقر على نطاق واسع في المناطق الريفية من البوسنة والهرسك حيث يبلغ متوسط بطالة الشباب 40 في المائة تقريباً. ويسعى الصندوق إلى إشراك عدد أكبر من السكان، خاصة النساء والشباب، في سلاسل قيمة الحليب والفواكه والخضروات. ويركز هذا العمل على تعزيز مشاركة المنتجين في 45 منظمة من منظمات المزارعين. والهدف من ذلك هو تحسين قدرة المنتجين على التسويق الجماعي وتعزيز العلاقات المنصفة بين الزراعة التعاقدية والقطاع الخاص.

وبفضل المنح النظيرة التي يتيحها المشروع، تمكَّن ما يقرب من 6 000 منتج من شراء آلات بذر البطاطس ومظلات تجفيف الفاكهة، والصوبات، وغرف التبريد

ووحدات بسترة الحليب لتحسين الإنتاج والتخزين والتجهيز. ومن المتوقع أن يزيد المزارعون دخلهم بنسبة 40 في المائة خلال ثلاث سنوات.

ويهدف البرنامج القطري للصندوق في المغرب إلى الحد من الفقر بنسبة تبلغ 30 في المائة بحلول عام 2030 وتحسين الظروف المعيشية للسكان الريفيين. ويساعد نهج قائم تماماً على المشاركة في إحداث تحول في المجتمعات المحلية الريفية في المناطق الجبلية من البلد حيث معدلات الفقر مرتفعة وسُبل الوصول إلى البنية الأساسية والخدمات والأسواق محدودة.

وحقق الاستثمار في تنمية الأعمال الزراعية في 17 منطقة نائية في ولاية الحوز فوائد لما يقرب من 33 000 أسرة ريفية حتى الآن. وتمكن المزارعون، بفضل التحول إلى المحاصيل العالية القيمة وتكثيف الإنتاج (خاصة إنتاج التفاح والزيتون)، من زيادة غلاتهم ودخلهم بما متوسطه 30 في المائة. وقام أعضاء المجلس التنفيذي للصندوق بزيارة المشروع في عام 2015 للوقوف على إنجازاته بأنفسهم.

وتنطلق المرحلة الثانية من المشروع من هذه النتائج وتساعد في الوقت نفسه حكومة المغرب على دمج نهج تنمية سلاسل القيمة التشاركية في مخطط المغرب الأخضر الذي يمثل استراتيجية التنمية الزراعية الشاملة في البلد. ويدعو الصندوق إلى وضع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة المغاربة، بمن فيهم النساء الريفيات والشباب العاطلين عن العمل، في صلب التنمية ضمن الركيزة الثانية لمخطط المغرب الأخضر.

تمكين الشباب والنساء

يستخدم برنامج، بدعم من منحة من الصندوق، نُهجاً ابتكارية لزيادة فرص العمل أمام الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و35 عاماً في مصر والمغرب وتونس واليمن. ويجري تعزيز المؤسسات المحلية، من خلال المبادرة، لتقديم خدمات الادخار والاقتراض والتدريب على الإلمام بالأمور المالية، وريادة المشروعات، وإدارة الأعمال.

وأنشأ "البريد بنك" في المغرب أكثر من 45 000 حساب توفير جديد للشباب. وفي مصر، أنشئ أكثر من 580 جماعة ادخار للشباب، تمثل المرأة ثلثي أعضائها البالغ عددهم 800 7 عضو. ويساعد البرنامج تونس على تجهيز أول مشروع لقروض المشروعات الصغيرة. وصُممت هذه القروض للشباب الذين يبحثون عن تمويل لأنشطة أعمالهم في الزراعة والإنتاج الحيواني وإنتاج الفاكهة والخضروات، والأشغال اليدوية. ويساعد استخدام أحد تطبيقات الهواتف المحمولة أصحاب المتاجر من الشباب في تونس على التغلب على القيود التي يواجهونها مع الموردين والموزعين وإنشاء تاريخ رسمي للمعاملات والائتمان.

ويصل مشروع يدعمه الصندوق ويموَّل بإحدى منح التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى أكثر من 000 1 شاب وامرأة في قطاع الزراعة في الجزائر والمغرب وتركيا وأوزبكستان. ويشترك البنك الإسلامي للتنمية في تمويل البرنامج الذي من المرجح أن يوسِّع عملياته لتشمل قيرغيرستان والسودان وطاجيكستان وتونس. ويتبادل المشاركون المعرفة ويتقاسمون الحلول المبتكرة لقضايا من قبيل زراعة المحاصيل التي تتسم بكفاءة استخدام المياه وتربية الماشية لزيادة إنتاج الأغذية والدخل.

قصة من الميدان

التمويل من أجل شباب المزارعين في جمهورية مولدوفا

يستخدم الشباب من الجنسين في المناطق الريفية من جمهورية مولدوفا خطوط الائتمان المفيدة وغيرها من الفوائد التي يقدمها أحد المشروعات التي يدعمها الصندوق.

وأناستاسيا غيلكا التي تبلغ من العمر تسعة عشر عاماً، واحدة من أكثر من 700 امرأة حصلت على قروض. وتدير أناستاسيا الآن مزرعتها الخاصة المربحة التي تبلغ مساحتها 3 هكتارات وتزرع فيها التوت الأسود. وبدأت غيلكا هذا المشروع قبل سنتين بناءً على نصيحة من أمها. وعندما سمعت عن خطة الأعمال الحرة للشباب التي تنفذ في إطار مشروع تنمية الخدمات المالية والريفية والأعمال الزراعية، شاركت في التدريب على تنمية الأعمال والإدارة المالية والمحاسبة.

واستخدمت غيلكا قرضها الأول لشراء وتركيب نظام للري بالتنقيط ساعدها على مضاعفة محصولها وزيادة دخلها. وتستخدم هذه المرأة الشابة المثيرة للإعجاب اليوم ستة أشخاص وتمتلك جراراً ومحراثاً وحصادة. وتستأجر أيضاً سيارة تبريد لنقل التوت الطازج إلى العاصمة تشيسيناو حيث تبيع إنتاجها لسلاسل المتاجر الدولية وتجار الجملة، بما في ذلك لينيللا، وفورشيت، ومترو.

وأثناء موسم التوت الأسود الذي يمتد من شهر يونيو/حزيران حتى سبتمبر/أيلول، يباع الكيلو الواحد من هذا النوع من التوت بما يتراوح بين 40 و60 ليو مولدوفي (أي ما يتراوح بين دولارين و3 دولارات أمريكية).

وتهدف غيلكا بعد ذلك إلى توسيع مزرعتها كي تضم 6 هكتارات أخرى تزرع فيها شجيرات التوت الأسود وتتطور من مزرعة صغيرة إلى الإنتاج التجاري. وتزمع غيلكا أيضاً شراء شاحنة تبريد، وتصميم الاسم التجاري والشعار والتغليف الخاص بها.

وتقول غيلكا إن "على من يرغب في إقامة مشروع أن يتحلى بالتصميم، ويجب أن يعمل بجد، وألّا يسمح للمخاطر المحتملة أو الاستجابات السلبية من الناس أن تثنيه عن هدفه".

وفي عام 2015، نال المشروع جائزة الصندوق للمساواة بين الجنسين تقديراً لدوره في تمكين المرأة. وبالرغم من أن المرأة تمثل 35 في المائة فقط من المقترضين، تشكل الإناث أغلبية الشباب المتدربين على الإدارة المالية وريادة المشروعات وتكنولوجيات إنتاج الخضروات والماشية. وبالإضافة إلى ذلك، تحقق مشروعات المرأة نتائج أفضل من نُظرائهن الذكور من حيث الربح ومراكمة الأصول. ويزداد عدد النساء في مناصب اتخاذ القرار في هيئات الإدارة العامة المحلية ويتولى العديد منهن الآن إدارة نُظم الري.

أناستاسيا غيلكا، شابة مزارعة طموحة، جُهز التوت الأسود لنقله إلى السوق
جمهورية مولدوفا: مشروع تنمية الخدمات المالية الريفية والأعمال الزراعية
©IFAD/Igor Spivacenco

المبادرات الرئيسية والبرامج الجديدة

المبادرات الرئيسية

سنة الحسم

كان عام 2015 سنة حاسمة للمجتمع الإنمائي الدولي في وقت أدرك فيه انتهاء المهلة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسعى فيه إلى صياغة مجموعة عالمية جديدة من أهداف التنمية المستدامة والتصدي لمسألة تغيُّر المناخ. وشارك الصندوق في سلسلة من المبادرات العالمية التي ستبلور معالم التنمية في السنوات المقبلة. وحملنا بكل اقتدار راية الدفاع عن شواغل أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين الآخرين واهتماماتهم في سياق خطة التنمية الجديدة، وكان الصندوق وحده دون سواه محط الأنظار لدوره في الاستثمار في السكان الريفيين.

خطة عام 2030

اعتمد زعماء العالم في سبتمبر/أيلول خطة عام 2030 وما تضمنته من 17 هدفاً عالمياً للتنمية المستدامة التي اختصت زراعة الحيازات الصغيرة بأحد مقاصدها. وخلال الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر القمة في سبتمبر/أيلول، شارك الصندوق بدور نشط في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عقد في أديس أبابا في يوليو/تموز، حيث نظم عدة نقاشات وأحداث جانبية رفيعة المستوى وشارك فيها. وانصب التركيز في الوثيقة الختامية للمؤتمر المعروفة باسم خطة عمل أديس أبابا على تعميم الخدمات المالية، والاستثمار في زراعة الحيازات الصغيرة والقطاع الريفي، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ونوَّهت الوثيقة بجهود الصندوق في "تعبئة الاستثمارات من أجل تمكين سكان المناطق الريفية الذين يعيشون في فقر من تحسين أمنهم الغذائي وتغذيتهم، ورفع دخلهم، وتعزيز قدرتهم على التكيُّف". وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الوثيقة أن التنمية الريفية يمكن أن تحقق "مكاسب جمّة على صعيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة برمتها". وشارك الصندوق أيضاً في رئاسة الفريق العامل المعني بالمقاصد والسياسات المتصلة برفع مستوى إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة ودخلهم، وهو ركيزة أساسية لمبادرة تحدي القضاء على الجوع التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة.

وقام الصندوق في عام 2015 بوضع إطاره الاستراتيجي الخامس الذي يحدد دور الصندوق في خطة عام 2030. ويعرض الإطار هدفاً جامعاً ومبادئ للانخراط وأهدافاً استراتيجية ونواتج وركائز لتحقيق النتائج التي ستسترشد بها عمليات الصندوق في الفترة 2016–2025 وتضع الصندوق في السياق العالمي المتطور. والدعامات الأربع التي يركن إليها الصندوق في تحقيق نتائجه الإنمائية هي تنفيذ البرامج القطرية؛ وبناء المعرفة ونشرها والانخراط في السياسات؛ والقدرات والوسائل المالية؛ والوظائف والخدمات والنُظم المؤسسية.

تغيُّر المناخ والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ

يمثل الأطفال والنساء والرجال الريفيون أكثر من 70 في المائة من أفقر سكان العالم وأكثرهم معاناة من نقص التغذية، ويعتمد معظمهم على زراعة الحيازات الصغيرة لكسب عيشهم وقوتهم. وتتعرض هذه الفئات أيضاً لآثار كبيرة جراء تغيُّر المناخ. وفي ديسمبر/كانون الأول، ركز الصندوق في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ الذي عقد في باريس على منظور أصحاب الحيازات الصغيرة، داعياً إلى الاعتراف بأهمية الزراعة والأمن الغذائي في الاتفاق بشأن تغيُّر المناخ. وأطلق الصندوق أيضاً مطبوعة ميزة *السياسات: التمكين من تحقيق أولويات أصحاب الحيازات الصغيرة بشأن التكيُّف* أثناء انعقاد مؤتمر الأطراف، ولفت الانتباه إلى أهمية إشراك أصحاب الحيازات الصغيرة في صياغة استجابات السياسات لتغيُّر المناخ والحاجة إلى توجيه مزيد من تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ إلى السكان الريفيين. وجرى تنظيم حدث سلطت الأضواء فيه على أثر برنامج البحوث التطبيقية المراعية للفقراء التي تمسك بزمامها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية على تكيُّف أصحاب الحيازات الصغيرة والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ. ومولت هذه البرامج بأموال يديرها الصندوق للمفوضية الأوروبية بما يزيد مجموع قيمته على 233 مليون يورو منذ عام 2007.

→ أعضاء تعاونية بوغيندانا في مخزن الأرز
بوروندي: مشروع دعم تكثيف الزراعة وزيادة قيمتها
©IFAD/Susan Beccio

وقدَّم الصندوق 12 مليون يورو من التمويل المشترك من أجل برامج حددت وصممت وموّلت بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية.

وخلال عام 2015، واصل الصندوق تنفيذ خطته الرامية إلى تعميم الاعتبارات المناخية في حافظته. وأصبحت جمهورية كوريا البلد التاسع الذي يسهم في برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذي ازداد مجموع التمويل المقدَّم منه إلى أكثر من 366 مليون دولار أمريكي. وفي يونيو/حزيران أطلق مرفق البيئة العالمية برنامج المشروعات التجريبية للنُهج المتكاملة الذي يهدف إلى تعزيز الإدارة المستدامة وقدرة النُظم الإيكولوجية ومختلف خدماتها (الأراضي، والمياه، والتنوع البيولوجي، والغابات) على التكيُّف كوسيلة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي. وسوف يتولى الصندوق دور الوكالة الرئيسية المسؤولة عن برنامج المشروعات التجريبية للنُهج المتكاملة وسينفذ 7 من المشروعات الإثني عشر المقرر تنفيذها في إطار هذا البرنامج.

ويقيس الصندوق انبعاثات غازات الدفيئة ويبلغ عنها وفقاً لإطار الأمم المتحدة. وبفضل تخفيض استهلاك الطاقة واستخدام التحاور عن بُعد بدلاً من السفر الرسمي وشراء الطاقة المتجددة المعتمدة، انخفضت انبعاثات الصندوق من ثاني أكسيد الكربون من 579 5 طناً إلى 930 3 طناً في الفترة من عام 2010 حتى عام 2014. وتماشياً مع إطار الأمم المتحدة المتفق عليه، عوض الصندوق سائر انبعاثاته في السنتين 2013 و2014 من خلال صندوق التكيُّف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ. وخلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف التي عقدت في باريس، صنف الصندوق ضمن وكالات الأمم المتحدة الحايدة مناخياً. وفي أغسطس/آب، أضحى الصندوق أول كيان في الأمم المتحدة يُمنح الشهادة البلاتينية للقيادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي من فئة العمليات والصيانة في الأبنية القائمة. (انظر الصفحة 62).

معرض ميلانو

تزامناً مع النجاح الذي كللت به جهود صياغة خطة جديدة للتنمية، لفت معرض ميلانو لعام 2015 انتباه العالم إلى التحديات التي تهدِّد الأغذية والموارد الطبيعية. وبهدف الصندوق أساساً من مشاركته في هذا المعرض إلى تسليط مزيد من الضوء على دور زراعة الحيازات الصغيرة والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في إطعام الكوكب بصورة مستدامة اليوم وفي المستقبل. وتقاسم الصندوق خبراته ورؤاه من خلال زهاء 120 منتجاً إعلامياً أطل على المعرض في 18 جناحاً مخصصاً للأمم المتحدة في كل أنحاء المعرض ومن خلال المشاركة في نحو 30 حدثاً.

وفي يونيو/حزيران ومن خلال العمل المشترك مع البنك الدولي والمفوضية الأوروبية، نظّم الصندوق المنتدى العالمي الخامس للتحويلات والتنمية الذي شارك فيه أكثر من 400 خبير ومارس من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لمناقشة القضايا العالمية المتصلة بالتحويلات وإيجاد حلول من أجل تعظيم أثرها الإنمائي. وفي أكتوبر/تشرين الأول، نظّم الصندوق، بالاشتراك مع حكومة إيطاليا، النقاش الرفيع المستوى حول "التمويل من أجل الغذاء: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل مستدام" بحضور رئيس جمهورية إيطاليا، سيرجيو ماتاريلا، والأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، وغيرهما. وفاز العرض الذي قدمه الصندوق عن نظام تكثيف الأرز في مسابقة المعرض لأفضل ممارسات التنمية المستدامة في الأمن الغذائي وساهم ذلك في تسليط الأضواء على أثر استثمارات الصندوق.

لجنة الأمن الغذائي العالمي

اضطلع الصندوق بدور نشط في لجنة الأمن الغذائي العالمي طوال عام 2015 وروعيت في إعداد سياسة اللجنة ومبادراتها معرفة الصندوق التشغيلية والقضايا المثيرة لاهتمام المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وشارك الصندوق في الفريق التقني التابع للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها من أجل إعداد إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة الذي اعتمد في أكتوبر/تشرين الأول 2015. وساهم أيضاً بدور نشط في الفريق الاستشاري للجنة الأمن الغذائي العالمي وفي المداولات التي دارت حول عملية رصد لجنة الأمن الغذائي العالمي، ووضع برنامج عمل جديد متعدد السنوات، وتحديد عناصر دور اللجنة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

التحويلات المالية

مرفق تمويل التحويلات المتعدد المانحين الذي تبلغ ميزانيته 36 مليون دولار أمريكي يعمل في 40 بلداً ولديه 50 مبادرة تجريبية مبتكرة تهدف إلى تحسين الوصول إلى التحويلات المالية واستخدامها، فضلاً عن تمكين الشتات. ويُعترف بمرفق تمويل التحويلات كرائد عالمي في ميدان التحويلات المالية والهجرة والتنمية. وبالإضافة إلى أبعاده التشغيلية فإنه يعمل على تنفيذ أنشطة عالمية رئيسية على صعيد الدعوة والسياسات.

وكان عام 2015 سنة تاريخية بالنسبة لعمل الصندوق في مجال التحويلات المالية، حيث أعلن مجلس محافظي الصندوق أن يوم 16 يونيو/حزيران هو اليوم الدولي للتحويلات الأسرية. وجرى الاحتفال بهذا اليوم للمرة الأولى في ميلانو في إطار المنتدى

العالمي الخامس للتحويلات والتنمية. وأصدر الصندوق في هذا السياق مطبوعة بعنوان إرسال الأموال إلى الوطن: التدفقات والأسواق الأوروبية، وهي أول تقرير يستكشف تدفقات التحويلات وما يتصل بها من قضايا تخص القارة الأوروبية والبلدان والمناطق المتلقية في العالم النامي. وأصدر أيضاً مرفق تمويل التحويلات في عام 2015، باعتباره شريكاً منفذاً للشراكة العالمية لتعميم الخدمات المالية المنبثقة عن مجموعة العشرين، دراسة عن استخدام التحويلات وتعميم الخدمات المالية أقرها مؤتمر قمة زعماء مجموعة العشرين الذي عقد في أنطاليا بتركيا في نوفمبر/تشرين الثاني.

الزراعة المراعية للتغذية والتنمية الريفية

اتخذ الصندوق في عام 2015 خطوة هامة على طريق تحسين التغذية باعتماده خطة عمل لتعميم التغذية في الفترة 2016–2018. وتشمل الخطة إجراءات في خمسة مجالات متشابكة: تصميم وتنفيذ مشروعات واستراتيجيات قطرية ومنح مراعية للتغذية؛ وتعزيز القدرات التقنية والتحليلية والإدارية للشركاء المنفذين، بما يشمل المؤسسات الحكومية؛ وتعزيز الانخراط في السياسات والشراكات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية من أجل تحسين حوكمة التغذية وتهيئة بيئة تمكينية؛ وبناء قاعدة من الأدلة وإدارتها لدعم تصميم المشروعات وتنفيذها من خلال البحوث، والدراسات، وعمليات الرصد والتقييم، والاتصالات لتشجيع استيعابها واستخدامها؛ وضمان القدرة الداخلية للصندوق على تنفيذ خطة العمل بفعالية عن طريق توفير الموارد المالية والبشرية الكافية والتوجيه والدعم التقنيين الملائمين.

ووجهت الدعوة إلى الصندوق لحضور المنتدى العالمي للحماية الاجتماعية المراعية للتغذية الذي شارك في استضافته الاتحاد الروسي والبنك الدولي في سبتمبر/أيلول. وقام الصندوق بدور رائد في حلقات النقاش التي دارت حول التغذية والحماية الاجتماعية وتمكين المرأة والتوريد المحلي والسياقات المتأثرة بالنزاع وحلول معالجة سوء التغذية من خلال برامج الحماية الاجتماعية.

منصة إدارة المخاطر الزراعية

يمثل تعزيز القدرة على الصمود عنصراً رئيسياً في الهدف الأسمى الذي يسعى الصندوق إلى تحقيقه، وهو تمكين السكان الريفيين. ويستضيف الصندوق منصة إدارة المخاطر الزراعية، وهي مبادرة لمجموعة العشرين أطلقت في عام 2013، وتركز على تسعة بلدان مختارة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتستفيد من المبادرات القائمة لإدارة المخاطر الزراعية على المستوى القطري. وتجري المنصة حالياً تقييمات لإدارة المخاطر الزراعية في إثيوبيا والنيجر وأوغندا بالتعاون مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ووكالات أخرى، مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي، وتعمل مع حكومتي أوغندا وإثيوبيا لترجمة نتائج التقييمات إلى أدوات محددة. وبدأت المنصة أيضاً في عام 2015 عملها في الرأس الأخضر والكاميرون وموزامبيق والسنغال.

وانصب التركيز في الفترة 2014–2015 على إبراز صورة منصة إدارة المخاطر الزراعية، حيث أطلق الموقع الإلكتروني (www.p4arm.org) وأجريت دراسات وقيِّمت الاحتياجات. وأطلقت المنصة في مارس/آذار استراتيجية لإدارة المعرفة، ونشطت المنصة خلال العام في عدة مبادرات أمسكت بزمامها مختلف الوكالات والجهات صاحبة المصلحة، بما فيها منتدى إدارة المخاطر الزراعية في التنمية، والبنك الدولي، والرابطة الأفريقية للائتمان الريفي والزراعي، والتحالف الأوروبي للمعرفة الزراعية من أجل التنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

انخراط الصندوق مع الشعوب الأصلية

يسهم الصندوق بدور حاسم في تعزيز التحول الريفي الشامل من خلال تعاونه مع الشعوب الأصلية ومنظماتها. واستضاف الصندوق الاجتماع العالمي الثاني لمنتدى الشعوب الأصلية في فبراير/شباط 2015 الذي انصب موضوعه على نُظم الأغذية وسُبل كسب العيش المستدامة للشعوب الأصلية. ووجِّهت التوصيات المنبثقة عن الاجتماع إلى الصندوق والحكومات ومنظمات الشعوب الأصلية نفسها:

- الأخذ بنهج شامل في دعم وتعزيز نُظم الأغذية وممارسات كسب العيش المستدامة والحوكمة والقيم الخاصة بالشعوب الأصلية.
- التوعية بقيم نُظم أغذية الشعوب الأصلية.
- تيسير الحوار مع القطاع الخاص حول حماية نُظم أغذية الشعوب الأصلية وسُبل عيشها المستدامة.

ووافق مرفق الصندوق لمساعدة الشعوب الأصلية في عام 2015 على 25 اقتراحاً بشأن تقديم مِنح بما مجموعه 000 050 1 دولار أمريكي لمشروعات صممتها ونفذتها مجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها.

ودعم الصندوق أيضاً الملتقى الثاني للأرض الأم للشعوب الأصلية الذي عقد في شمال شرق الهند في نوفمبر/تشرين الثاني. واجتذب هذا الحدث 600 مشارك من 140 قبيلة في 58 بلداً لمناقشة كيفية بلورة مستقبل نُظم الأغذية المحلية المستدامة الأشمل والأكثر عدالة والتي تحترم الأرض ومواردها.

الائتلاف الدولي المعني بالأراضي

الائتلاف الدولي المعني بالأراضي تحالف عالمي لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية ويستضيفه الصندوق. ويهدف الائتلاف إلى تلبية الاحتياجات وحماية الحقوق الخاصة بالنساء والرجال والمجتمعات المحلية التي تعيش على الأرض ومن خيراتها. وقام أعضاء الائتلاف في عام 2015 بتنفيذ 79 سياسة وخطة عمل وطنية للأراضي، وتنظيم 13 حملة، وحشد أكثر من 000 35 شخص لحمل راية الدفاع عن التغييرات في سياسات الأراضي في بلدانهم. وأسفر عمل الائتلاف عن توفير مزيد من ضمانات حيازة الأراضي لأكثر من 000 84 مزارع. وعزَّز الائتلاف أيضاً إدراج حقوق الأراضي في خطة عام 2030 ووضع مؤشرات لقياسها. وبينما لم يرد أي ذكر لحقوق الأراضي في الأهداف الإنمائية للألفية، تشمل أهداف التنمية المستدامة أربعة مقاصد تشير إلى حيازة الأراضي والحقوق المتعلقة بها. وخلال الدورة الثامنة من الدورات التي تعقد كل عامين للمنتدى العالمي للأراضي وجمعية أعضاء الائتلاف الدولي المعني بالأراضي التي عقدت في داكار بالسنغال، اعتمدت استراتيجية جديدة، وتم قبول أكثر من 50 عضواً جديداً ليصل بذلك عدد أعضاء الائتلاف إلى 207 أعضاء من 64 بلداً. (اقرأ المزيد في هذا الرابط: http://www.landcoalition.org/en)

البرامج والمشروعات الجديدة

أفريقيا الغربية والوسطى

تحديث الزراعة الأسرية في النيجر

ما زالت المزارع الأسرية تمثل المصدر الرئيسي للإنتاج الزراعي في النيجر حيث تسهم بدور جوهري في الأمن الغذائي والتغذوي والإيرادات.

وعمل الصندوق خلال العقود الثلاثة الأخيرة في المناطق الريفية من البلد التي يشتد فيها تركز الفقر. وفي عام 2015، أطلقنا برنامج تنمية الزراعة الأسرية في مناطق مارادي وتاهوا وزيندر الذي يدعمه أيضاً برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وسوف يشمل البرنامج أنشطة في المجالات الأربعة ذات الأولوية للإقليم، وهي: ربط المزارعين بسلاسل القيمة؛ وتعزيز التمويل الريفي؛ وإدارة الموارد الطبيعية والتكيُّف مع تغيُّر المناخ؛ والتركيز على الشباب.

وسوف تساعد المبادرة الجديدة تحديداً المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على المشاركة في أنشطة الحراجة الزراعية والرعي لزيادة إنتاجهم وتنويعه عن طريق الأخذ بتقنيات الإنتاج الجديدة واستخدام نُظم الري على النطاق الصغير. وبالإضافة إلى ذلك، ستستثمر المبادرة في البنية الأساسية الريفية، بما فيها الطرق، ومراكز التجميع والأسواق، وبالتالي إقامة صلات بين مناطق الإنتاج والمستهلكين.

ومن المتوقع أن تستفيد 000 240 أسرة ريفية خلال مدة البرنامج التي تستغرق ثماني سنوات، مع إعطاء الأولوية للمشاركين من النساء والشباب.

أفريقيا الشرقية والجنوبية

تعزيز إنتاج الحبوب والبقول في كينيا

سيسعى برنامج جديد يدعمه الصندوق في كينيا إلى زيادة إنتاج الحبوب الأساسية، مثل الذرة الشامية، والذرة الرفيعة، والدخن، لزيادة دخل المزارعين ولتعزيز الأمن الغذائي الوطني. وسوف يشمل البرنامج أيضاً بقولاً مثل البازلاء الهندية والفاصولياء الذهبية واللوبياء.

والزراعة هي الرافد الرئيسي لاقتصاد البلد حيث يعمل فيها 70 في المائة من السكان الريفيين، وتسهم بما نسبته 65 في المائة من إيرادات التصدير. غير أن كينيا ما زالت بلداً يعاني نقصاً في الأغذية ويستورد ما يصل إلى 20 في المائة من احتياجاته السنوية من الحبوب حتى في السنوات التي تحقق فيها مستوى جيد من الإنتاج. ويعاني ما يقرب من 10 ملايين كيني انعداماً مزمناً في الأمن الغذائي وتدني مستوى التغذية.

وينفذ برنامج تعزيز الحبوب في كينيا من خلال شراكة بين حكومة كينيا والصندوق والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. ويهدف هذا البرنامج الذي يستهدف المناطق شبه

القاحلة التي يمكن أن يرتفع فيها مستوى الإنتاجية، إلى تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من التحول عن زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية. ويشمل البرنامج أيضاً مكوناً يركز على بناء قدرة المنتجين الفقراء على التكيُّف مع تغيُّر المناخ.

وسوف يساعد نظام للقسائم بتمويل من الاتحاد الأوروبي صغار المنتجين على شراء المدخلات الزراعية، مثل الأدوات الأسمدة والبذور المحسَّنة. وسوف يصل البرنامج إلى نحو 000 100 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة، ويهدف إلى انتشال 80 في المائة من هؤلاء المنتجين من الفقر.

آسيا والمحيط الهادي

رفع مستوى الدعم المقدَّم إلى القبائل الضعيفة في الهند

انطلاقاً من النتائج التي حققها برنامج سابق، يسعى الصندوق إلى تعزيز الممارسات الزراعية بين سكان القبائل الذين يعانون ظروفاً هشة في ولاية أوديشا في شرقي الهند.

وينتمي أكثر من 104 ملايين شخص في الهند إلى قبائل دأبت على العيش في الغابات والتلال وغيرها من المناطق الريفية النائية والتي يتعذَّر الوصول إليها. وفي مناطق السهوب الشرقية والهضبة الشمالية الكثيفة الأشجار في ولاية أوديشا، يكسب سكان القبائل قوتهم من الزراعة المتنقلة، والزراعة البعلية، والمنتجات الحرجية غير الخشبية. والممارسات الزراعية في هذه المناطق بدائية وتركز أساساً على زراعة الأرز البعلي والدخن.

وساعد الصندوق في المراحل الأولى من عمله في أوديشا على إنشاء هيئات قروية وأفسح المجال أمام الجماعات القروية للمشاركة في تخطيط المشروعات الإنمائية، خاصة ما يتصل منها بالموارد الطبيعية. وانطلاقاً من النجاح الذي حققته المبادرة، طلبت حكومة أوديشا من الصندوق توسيع نطاق النهج كي يستهدف بصفة خاصة الجماعات القبلية الضعيفة. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تطلب فيها الحكومة من شريك خارجي العمل في تلك المناطق النائية والصعبة.

ويهدف البرنامج الجديد إلى تحسين ظروف معيشة أكثر من 000 62 أسرة ضعيفة والحد من فقرها. وسوف يعمل البرنامج على بناء قدرة الأسر المستهدفة، والمساعدة على ضمان حقوقها في الأراضي والغابات، وتحسين الممارسات الزراعية، وتعزيز المشروعات الصغيرة التي تدر الدخل، وضمان الوصول إلى الخدمات، مثل التعليم والصحة، وتحسين البنية الأساسية في المجتمع المحلي.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

استكشاف سُبل جديدة للحد من الفقر في المكسيك

صدرت الموافقة على مشروع ابتكاري جديد يدعمه الصندوق في المكسيك. وصُمم المشروع الرائد للإدماج الإنتاجي الريفي لاختبار طرق لتنفيذ السياسة الاجتماعية للحكومة من خلال تعزيز الأنشطة الإنتاجية بين المستفيدين من التحويلات النقدية في إطار برنامج بروسبيرا، وهو أكبر برنامج للتحويلات النقدية والإدماج الاجتماعي في المكسيك.

والمكسيك بلد متوسط الدخل من الشريحة العليا. غير أنه يتميَّز بعدم التكافؤ في توزيع الدخل وركود الإنتاجية، وهي قيود رئيسية على الأداء الاقتصادي والحد من الفقر. ويعيش زهاء 53.3 مليون شخص في فقر، 31 في المائة منهم في المناطق الريفية. وتشكل المزارع الأسرية، وهي مزارع كفافية لا تربطها أي صلات بالأسواق، ما يقرب من نصف وحدات الإنتاج الريفية.

ومن المتوقع أن يصل المشروع إلى نحو 800 12 أسرة مستفيدة حالياً من برنامج بروسبيرا. وسوف ييسر المشروع وصول تلك الأسر إلى الاستثمارات الإنتاجية والمساعدة التقنية المقدَّمة من البرامج الحكومية القائمة، وسيتمكَّن المستفيدون بالتالي من زيادة كمية إنتاجهم وتحسين جودته، والاتصال بالأسواق، ورفع مستوى دخلهم. وسوف يساعد المشروع أيضاً على تدريب موظفي برنامج بروسبيرا استعداداً للدور الرئيسي الجديد للبرنامج في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإدماج الإنتاجي. ويهدف المشروع إلى تحسين إلمام الأسر الزراعية بالأمور المالية وربطها بخدمات التمويل الريفي القائمة.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

سلاسل قيمة منتجات الألبان في أوزبكستان

سيعمل برنامج جديد ممول من الصندوق في أوزبكستان على تعزيز وتحديث قطاع منتجات الألبان الذي يوفر الدخل والغذاء لأعداد كبيرة من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في منطقي جزاخ وقشقداريا. وللثروة الحيوانية دور حيوي في الاقتصاد والمجتمع في هذا البلد غير الساحلي، فهي تسهم بدور كبير في الأمن الغذائي الوطني وتوفر شبكة أمان اقتصادي وتغذوي للأسر الريفية.

ومعظم إنتاج القطاع الحيواني مصدره 4.7 مليون مزرعة عائلية إنتاجية صغيرة يقل متوسط مساحة كل منها عن 0.2 هكتار. وتمتلك هذه المزارع ما يقرب من 95 في المائة من رؤوس الماشية في البلد و83 في المائة من الماعز والأغنام. وبالنظر إلى أن هذه المزارع هي عماد سوق منتجات الألبان، فإن أداء إنتاج الحليب في أوزبكستان أقل كثيراً من إمكاناته.

وسوف يحسِّن البرنامج سُبل معيشة 12 000 أسرة ريفية تنتج الحليب وتجهزه، وكذلك سُبل كسب العيش لأصحاب المشروعات السوقية. وسوف يُعزز البرنامج سلاسل القيمة وسيهيئ فرصاً للعمل اللائق في المزارع وفي التجهيز. وسوف يُعزز مهارات المزارعين وسُبل وصولهم إلى التكنولوجيا. وسيركز البرنامج أيضاً على تعزيز مشاركة النساء من خلال دورهن في التجهيز والتسويق وكصاحبات أعمال في سلاسل قيمة منتجات الألبان، وسيسعى إلى توسيع فرص حصول المرأة على الائتمانات والتكنولوجيات، وتوفير التدريب.

مزارعة تفرز الطماطم المزروعة في بيوت زجاجية لنقلها إلى السوق في برافيسيني في أورتي
جمهورية مولدوفا: البرنامج القطري
©IFAD/Susan Beccio

الأثر وقياس النتائج وتحسينها

تقييم الأثر

حققت مبادرة الصندوق الطموحة لتقييم الأثر التي أطلقها في عام 2012 تماشياً مع ما قطعه من التزام خلال اجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارده نتائج هامة في عام 2015. وسعياً إلى تقييم أثر تدخلاتنا، قمنا بتصميم وتطبيق منهجية مبتكرة تشمل مجموعة من الأدوات واجتذبت بالفعل اهتمام مؤسسات أخرى.

وكشفت النتائج التي أشارت إليها التقارير في عام 2015 عن أن التركيز على مؤشر وحيد، خاصة التركيز على مؤشر يستخدم قياسات مالية، يحجب أهمية النواتج الإنمائية الرئيسية الأخرى التي تحققها تدخلات المشروعات التي يدعمها الصندوق، بما في ذلك الأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية والقدرة على الصمود. ويخفق ذلك أيضاً في توضيح فوائد الرفاه الكبيرة والهامة التي يحققها ويستفيد منها النساء والرجال الريفيون الفقراء.

ومن بين الآثار التي أشار إليها التقييم أن ما يقرب من 139 مليون شخص استفادوا من العمليات التي ساندها الصندوق في كل المشروعات التي افتتحت أو أقفلت في الفترة من عام 2010 حتى عام 2015. وإذا نظرنا إلى كل المشروعات التي ما زالت قيد التنفيذ في نهاية فترة التجديد التاسع (المشروعات الجارية والجديدة) لوجدنا أن عملياتها تحقق زيادة كبيرة في الإيرادات الزراعية لأكثر من 40 مليون شخص، وتوسِّع ملكيتهم وسيطرتهم على الأصول الإنتاجية، بما فيها الأصول الحيوانية (الشكل البياني 6) وسوف يواصل الصندوق سعيه إلى إنشاء نظام لتصميم مشروعات إنمائية سليمة، ورصد ما تحققه من تقدم، وقياس نتائجها وأثرها طوال دورة حياة المشروع.

تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق هو الآلية الرئيسية لإبلاغ الأجهزة الرئاسية بأداء المنظمة. ويكشف تقرير هذا العام عن أن الأداء في كل المؤشرات قد تحسَّن مقارنة بخطوط الأساس. واستفاد ما مجموعه 114 مليون شخص من البرامج الجارية التي دعمها الصندوق في عام 2014، ويزيد هذا العدد بكثير عن المستوى المستهدف المحدَّد بتسعين مليون شخص في عام 2015. وبلغت نسبة النساء 49 في المائة من مجموع عدد الأشخاص الذين وصلت إليهم تلك البرامج.

الشكل البياني 6
الأثر على المستفيدين حسب المؤشر
الأثر المتوقع، 2010 -2023

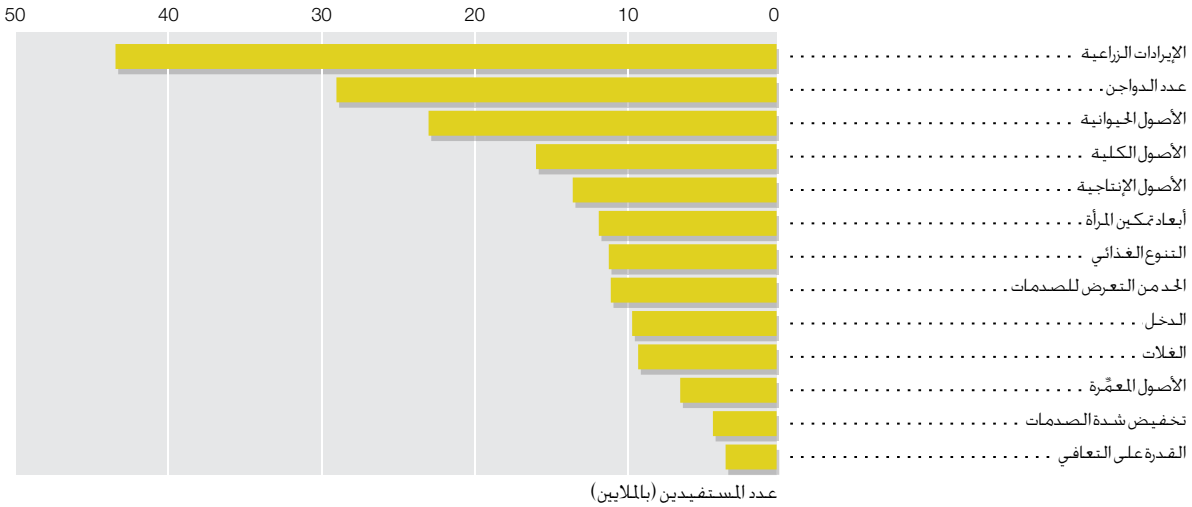

المصدر: عرض تجميعي للدروس المستفادة من مبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق.

اقرأ التقرير الكامل عن الفعالية الإنمائية للصندوق في هذا الرابط:
https://webapps.ifad.org/members/eb/116/docs/arabic/EB-2015-116-R-10.pdf

دعم الجودة في تصميم البرامج

يستخدم الصندوق أثناء التصميم عملية من خطوتين لتحقيق المستوى الأمثل من جودة البرامج والمشروعات: تعزيز الجودة وضمان الجودة.

وخضع 27 برنامجاً ومشروعاً في عام 2015 لعملية تعزيز الجودة. وينطوي ذلك على مشاركة مبكرة من الخبرة التقنية للصندوق في فرق إدارة البرامج القطرية من أجل زيادة فعاليتنا التشغيلية. واتسعت مشاركة الموظفين التقنيين في بعثات التصميم اتساعاً كبيراً خلال السنوات السابقة من 46 بعثة في عام 2013 إلى 62 في عام 2015.

وقُيِّمت عملية تعزيز الجودة ذاتها من خلال استقصاء إلكتروني ومقابلات مباشرة مع مديري المكاتب الإقليمية والقائمين باستعراض ضمان الجودة. وتم الاتفاق على أن العملية تسهم في تحسين جودة التصميم. ونوقشت نتائج الاستقصاء خلال حلقة عمل أقيمت في يونيو/حزيران وأسفرت عن تحسينات أخرى في العملية.

وطبقت عملية ضمان الجودة على ما مجموعه 43 وثيقة من وثائق تصميم المشروعات الاستثمارية، منها عشر وثائق تتعلق بتمويل إضافي لمشروعات جارية، إلى جانب 19 مذكرة مفاهيمية عن مشروعات قيد التجهيز، وأربعة برامج للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج. وتماشياً مع السياسة الجديدة للتمويل بالمنح، عقد 13 اجتماعاً لضمان الجودة من أجل استعراض 58 منحة.

وبلغت إجمالاً قيمة المشروعات الاستثمارية الثلاثة والأربعين التي جرى استعراضها ما مجموعه 1.1 مليار دولار أمريكي من تمويل الصندوق، وتهدف هذه المشروعات إلى الوصول إلى الأسر الريفية الفقيرة في 38 بلداً، منها 16 مصنفة ضمن الدول الهشة.

ويبين الجدول 1 تصنيفات الجودة عند الإدراج في السنتين 2014 و2015 مقابل سنة الأساس. وتجاوزت الجودة المستويات المستهدفة في كل مؤشر تقريباً. ورأى الاستعراض أن 97 في المائة من المشروعات الجديدة الثلاثة والثلاثين التي صدرت موافقة على عرضها على المجلس التنفيذي ستحقق على الأرجح أهدافها تماماً.

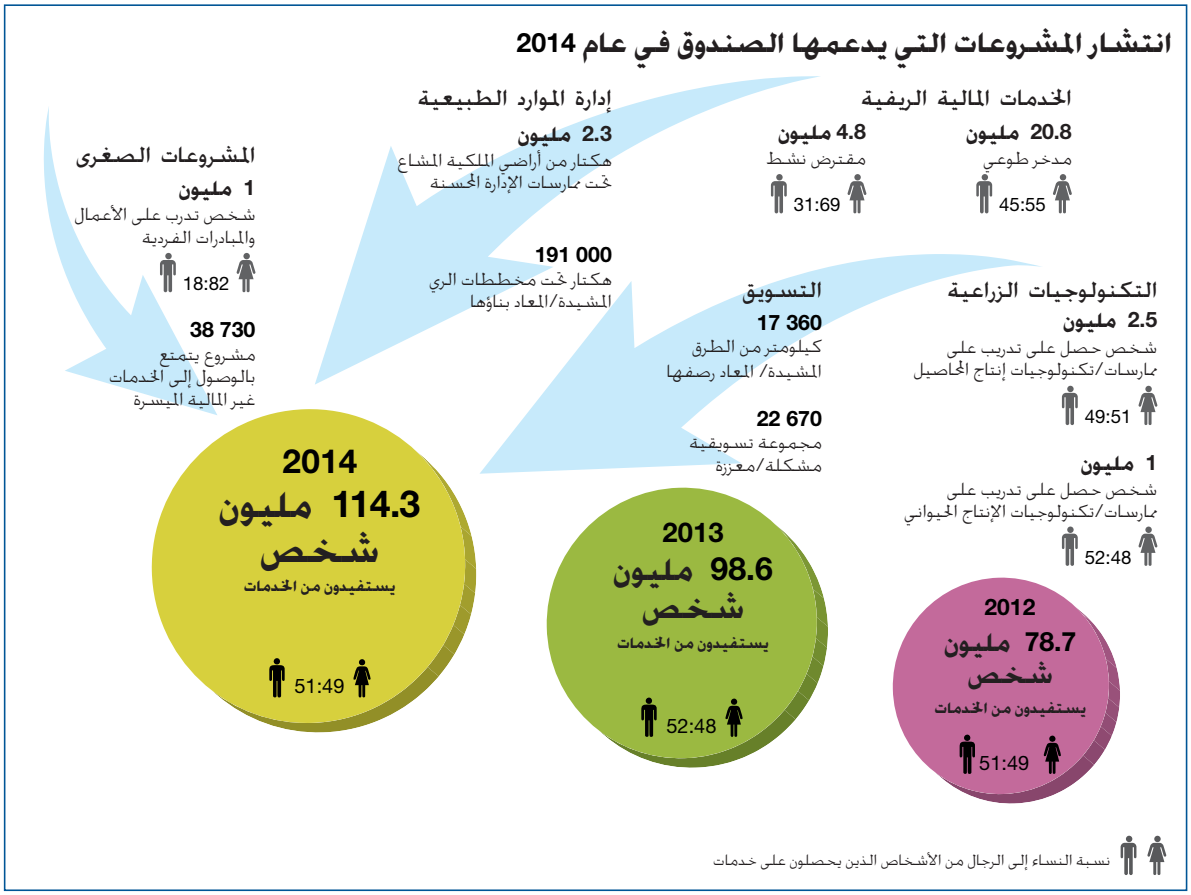

توسيع نطاق النتائج

لا يقتصر الهدف النهائي للتدخلات الممولة من الصندوق على تمكين السكان الريفيين من التغلب على الفقر في الوقت والمكان المحددين لمشروع معيَّن. ولكننا نهدف أيضاً إلى استخدام النتائج الإيجابية المتحققة لإلهام الآخرين ولحشد السياسات والموارد والمعرفة والشركاء (من القطاعين العام والخاص والمجتمعات المحلية نفسها) لتعميم تلك النتائج على نطاق أوسع بصورة مستدامة. ويعني توسيع نطاق النتائج تعظيم أثر المبادرات الإنمائية الناجحة الممولة من الصندوق. ويمثل ذلك أولوية عليا تدعم مباشرة تحقيق ولايتنا، ويُعد الصندوق رائداً في هذا المجال.

ووضعت المنظمة إطاراً تشغيلياً جديداً من أجل "توسيع نطاق النتائج". ويقترح ذلك تحولاً من التركيز على مشروعات بعينها نحو تنفيذ برامج على نطاق البلدان. وتدمج هذه البرامج تمويل المشروعات وأنشطة الانخراط في السياسات وإدارة المعرفة بصورة أفضل في نهج أطول أجلاً للتنمية بما يتجاوز نطاق مشروعات محددة المدة.

وقمنا بإعداد مجموعة من الوثائق لتوجيه موظفي الصندوق والشركاء في التفكير المنهجي من خلال التوسع في تصميم البرامج وتنفيذها. وتتاح هذه الوثائق في الرابط التالي:
http://www.ifad.org/events/scalingup/index.htm

التقييم المستقل

نظرة عامة على التقرير السنوي الثالث عشر عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وموضوعها الخاص بالتعلم: استدامة الفوائد

التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2015 هو الثالث والأخير خلال فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق (2013-2015). ويستفيد التقرير من تقييمات العمليات التي أجريت في عام 2014. ويعرض التقرير صورة إيجابية لأداء العمليات الممولة من الصندوق في عدد من المجالات، بما في ذلك الدخل والأصول، وتمكين رأس المال البشري والاجتماعي، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والابتكار وتوسيع النطاق. وأعطيت أيضاً تقديرات إيجابية للأثر على الفقر الريفي حيث حصل 87 في المائة من المشروعات على تقدير مُرضٍ إلى حد ما أو أفضل في الفترة 2011-2013.

ويلاحظ التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق أن مستوى أداء مشروعات كثيرة ما زال مرضياً إلى حد ما في العديد من معايير التقييم التي يغطيها مكتب التقييم المستقل بالرغم من تحسن الأداء في السنوات الأخيرة. ويعني ذلك أن ثمة إمكانية لزيادة تعزيز التقديرات من مُرضية إلى حد ما إلى مُرضية أو إلى مُرضية للغاية.

وعلاوة على ذلك، يبرز التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق بعض القضايا العامة المؤثرة على الأداء الشامل خلال فترة التجديد التاسع:

- الحاجة إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية للبرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق
- الحاجة إلى تحسين الرصد والتقييم عن طريق تعزيز الجودة ودقة مواعيد استقصاءات خطوط الأساس

الجدول 1

تصنيفات الجودة عند الإدراج والنسب المئوية للمشروعات التي حصلت على تقدير مُرض إلى حد ما أو أفضل[أ]

المؤشرات		سنة الأساس	قيمة خط الأساس	النتائج 2014	النتائج 2015	المتوسط 2015-2014	المستوى المستهدف 2016
3.4	النسبة المئوية للمشروعات المصنَّفة في المرتبة 4 أو أفضل عند الإدراج/متوسط						
1.3.4	الجودة الشاملة للتصميم	2011/2010	79	90	94	92	85
2.3.4	الجودة الشاملة لتصميم المشروعات في الدول الهشة فقط [ب]	2011/2010	لا يوجد	86	94	90	80
3.3.4	التمايز بين الجنسين	2011/2010	86	83	94	89	90
4.3.4	الرصد والتقييم	2011/2010	70	90	88	89	80
5.3.4	توسيع النطاق[ج]	2011/2010	72	89	100	94	80

المصادر: استناداً إلى تقديرات 33 مشروعاً جديداً أُجيز للعرض على المجلس التنفيذي في عام 2015، ولا تصنَّف المشروعات إلاّ بعد إجازتها للعرض على المجلس.

[أ] تستند تقديرات الجودة عند الإدراج إلى مقياس من 1 إلى 6 درجات، حيث تمثل الدرجة 1 تصنيفاً غير مُرض للغاية، وتمثل الدرجة 6 تصنيفاً مُرضياً للغاية. وتشير النسبة المئوية إلى عدد المشروعات التي تحصل على تقدير 4 أو أكثر (أي التي تصنَّف بأنها مُرضية على حد ما أو أفضل) من بين مجموع عدد المشروعات.

[ب] في عام 2015، أُجيز للعرض على المجلس التنفيذي 17 مشروعاً في 16 دولة هشة. ولا ينطبق هذا التصنيف إلاّ على هذه الفئة الفرعية من المشروعات.

[ج] تستند تصنيفات توسيع النطاق لعام 2015 إلى 23 مشروعاً تُعرِّف نفسها بأنها أنشطة من أجل "توسيع النطاق".

وتصميم أُطر منطقية مزوَّدة بمؤشرات أدق، وتعزيز التركيز على النواتج والأثر

- الحاجة إلى رفع مستوى الأداء في الأنشطة غير الإقراضية عن طريق تحديد أهداف قابلة للتحقيق تقابلها موارد كافية، وكذلك عن طريق تعزيز الشراكات على المستوى القطري
- الحاجة إلى التركيز على الأداء الحكومي عن طريق تعزيز المؤسسات الوطنية ومعالجة قيود الموارد البشرية، وتحسين المعرفة بعمليات التوريد والإدارة المالية ومتطلبات الرصد والتقييم في الصندوق.

وأكدت التقييمات إجمالاً أن الصندوق يؤدي دوراً هاماً في بنية المعونة الإنمائية عن طريق مساعدة الدول الأعضاء النامية على التغلب على التحديات المزمنة المتصلة بالفقر الريفي والجوع وسوء التغذية. غير أن التحليل الذي أجري في سياق موضوع التعلم الذي طُرح في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2015 يؤكد أن الصندوق في حاجة إلى التركيز بفعالية أكبر على استدامة الفوائد بعد إقفال المشروعات. ويمكن مثلاً تعزيز الاستدامة عن طريق إعداد استراتيجيات للخروج قبل وقت كاف من إنجاز كل مشروع، مع مراعاة الاستثمارات الجارية والمزمعة للصندوق في البلد، إلى جانب أنشطته غير الإقراضية.

استجابة الإدارة على التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق

رحبت إدارة الصندوق بالتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، وأشارت إلى أنه التقرير الأخير عن التقييمات المستقلة المؤسسية التي أجريت خلال التجديد التاسع، وهي دورة تجديد الموارد التي شهدت نتائج وإنجازات غير مسبوقة من خلال حافظة نشطة بلغت 13.6 مليار دولار أمريكي لصالح 114 مليون شخص. وأعربت الإدارة عن ارتياحها للاتجاه الإيجابي في أداء المشروعات الذي يتحسَّن منذ عام 2008، لا سيما من حيث الأثر على الفقر الريفي. وصنِّف ما يقرب من 93 في المائة من العمليات الممولة من الصندوق بأنها إيجابية خلال فترة التجديد التاسع (2013–2015).

ولاحظت الإدارة الآثار الإيجابية المبكرة للامركزية، حيث ازدادت نسبة المشروعات التي نالت تقديراً مُرضياً في البلدان التي توجد فيها مكاتب قطرية للصندوق.

وبالرغم من الأداء الإيجابي العام للمنظمة فإن الإدارة ملتزمة بمواصلة رفع "مستوى الأداء". وبينما يتضمن التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق معلومات تساعد على فهم المجالات التي تشكِّل تحدياً مستمراً، مثل الكفاءة التشغيلية واستدامة الفوائد، تلاحظ الإدارة أن الحلول التي استخدمت مؤخراً لم تُطبَّق بعد على مجموعة العمليات التي جرى تحليلها. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الكفاءة.

وأبدت الإدارة أيضاً رأيها في القضايا المنهجية. وطُرح على سبيل المثال اقتراح بإجراء تحليل أدق للهشاشة بهدف جعل الاستنتاجات قابلة للتطبيق. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت الإدارة أن تحلل التقارير السنوية المقبلة عن نتائج وأثر عمليات الصندوق القضايا الائتمانية والمتصلة بمسائل التوريد بصورة أوفى إلى جانب أثرها على النتائج.

أنشطة التقييم الأخرى في عام 2015

نُشر تقييم مؤسسي تناول عمل الصندوق في الدول والأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات. وأكد التقييم حاجة الصندوق إلى وضع استراتيجية لعمله في الأوضاع الهشة، على أن تشمل تلك الاستراتيجية تعريفاً جديداً للدول الهشة ونظاماً يصنف تلك الدول ويراعي على وجه الخصوص ولاية الصندوق. وأكد التقييم بصفة خاصة أهمية التركيز على الأوضاع الهشة حيث القدرات المؤسسية أضعف من أن تفي بالاحتياجات الخاصة للسكان الريفيين الفقراء من أجل تحسين سُبل كسب عيشهم. وأوصى التقييم أيضاً بأن يواصل الصندوق تعديل نُهجه الإنمائية ونموذجه التشغيلي في الأوضاع الهشة من أجل تحسين الفعالية الإنمائية.

وأجريت تقييمات للبرامج القطرية في بنغلاديش والبرازيل وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي بنغلاديش، حقق المشروعات الإنمائية التي يدعمها الصندوق تقدماً كبيراً في المساعدة على الحد من الفقر الريفي عن طريق تحسين الإنتاجية الزراعية وتعزيز رأس المال الاجتماعي وتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن جهة أخرى، يؤكد التقييم وجود جيوب في المناطق الريفية ما زال الحصول فيها على الائتمان مقيَّداً، ويشدِّد على ضرورة توسيع الصندوق شراكاته داخل الحكومة من أجل تعزيز الدعم السياساتي والمؤسسي للبرنامج.

وخلص تقييم البرنامج القطري للبرازيل إلى أن الأداء تحسن منذ إجراء تقييم البرنامج القطري الأخير في عام 2007، وأن إنشاء مكتب قطري للصندوق في عام 2011 ساهم بدور رئيسي في تحسين الأداء. ويدعم الصندوق الحكومة في تعزيز الزراعة الأسرية وتنمية القواعد الشعبية باعتبارها السبيل نحو تعزيز الإنتاجية والأمن الغذائي والتغذية ودخل السكان الريفيين الفقراء. وحقق أيضاً نتائج طيبة على صعيد تقاسم المعرفة، واضطلع ببعض الأنشطة في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

بيد أن من الممكن تحقيق توازن أفضل بين الأنشطة الزراعية وغير الزراعية والبرامج الاستثمارية والأنشطة غير الإقراضية في مسيرة التقدم التي تمضي فيها البرازيل. وسوف يتطلب ذلك زيادة التركيز على المكونات الزراعية للبرامج الاستثمارية. وسوف يشمل ذلك أيضاً

إيلاء مزيد من الاهتمام للأنشطة غير الإقراضية، مثل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وللشراكات، بما في ذلك علاقات الشراكة مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. وأوصى التقييم بنقل مدير البرنامج القطري من مقر الصندوق إلى البرازيل كتدبير رئيسي لزيادة تعزيز النتائج على الأرض.

ووفقاً لتقييم البرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة، ترتبط تدخلات الصندوق الأكثر فعالية بدعم برنامج تنمية القطاع الزراعي في البر الرئيسي وفي جزيرة زنجبار بصفة خاصة، وعزَّز ذلك قدرة خدمات الإرشاد الحكومية الميدانية. على أنه بالرغم من أن حافظة المشروعات في البلد ولَّدت ثروة من الخبرات العملية فإن ذلك لم يتم وفق إطار منهجي واف. وبالإضافة إلى ذلك، تبيَّن أن أهداف حوار السياسات في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لعام 2007 كانت طموحة بصورة غير متناسبة مع الموارد المحدودة المتاحة.

وانتهى مكتب التقييم المستقل خلال السنة من تقييمين توليفيين جمع فيهما المعرفة التقييمية المستمدة من مجموعة متنوعة من المصادر. وأُجري التقييم الأول بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وركز على دور منظمة الأغذية والزراعة والصندوق في التنمية الريفية. وخلص التقييم إلى أن الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة نفذا أعمالاً هامة في معظم قطاعات التنمية لصالح السكان الريفيين خلال السنوات العشر الأخيرة. وشملت الإنجازات الهامة توسيع نطاق الحلول الابتكارية في مجال الصحة الحيوانية في المجتمعات المحلية وإدارة الموارد الطبيعية. غير أن انخراط منظمة الأغذية والزراعة والصندوق في التنمية الريفية يُعبِّر عن الافتقار إلى إطار مفاهيمي متسق وغياب التوجه الاستراتيجي.

وتناول التقييم الثاني انخراط الصندوق مع الشعوب الأصلية. وأكد التقييم أن المجتمع الدولي والشعوب الأصلية نفسها تعترف بأن الصندوق، بما له من خبرة ثرية وإسهام كبير منذ أمد بعيد في العمليات وجهود الدعوة على الصعيد الدولي، شريك ورائد في العمل مع الشعوب الأصلية. ويمكن في ضوء ذلك تعزيز تنفيذ سياسة الصندوق بشأن الشعوب الأصلية، لا سيما على مستوى المشروعات الاستثمارية.

ونشر تقييم لأثر برنامج النهوض بأحوال القبائل في جارخاند وشاتيسغارا في الهند. وخلص التقييم إلى أن البرنامج حقق أثراً إيجابياً، فقد تحسن دخل الفئات المستهدفة وازدادت إنتاجية مزارع الأرز. ومع ذلك فقد تبيَّن أن تصميم البرنامج شديد التعقيد، إذ شمل أنشطة أكثر من اللازم في مختلف القطاعات الفرعية وغطى اثنتين من الولايات الهندية الهشة ذات القدرات المؤسسية الضعيفة في إطار قرض واحد.

وفي سياق المبادرات المتخذة احتفالاً بالسنة الدولية للتقييم 2015، نشر مكتب التقييم المستقل كتيباً عن تطور وظيفة التقييم في الصندوق. ويتتبع الكُتيِّب تاريخ وظيفة التقييم في الصندوق منذ عام 1978، مبرزاً إسهاماته الرئيسية في تحسين المساءلة والتعلم في الصندوق من أجل تحقيق أداء أفضل.

الأحداث الدولية

نظَّم مكتب التقييم المستقل خلال السنة أحداثاً لتعزيز التعلم وتقاسم المعرفة من التقييمات مع الشركاء داخل الصندوق وخارجه. وشملت الأحداث أيضاً مواضيع محددة، مثل "تعزيز قابلية تقييم الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة – وهو القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسَّنة وتعزيز الزراعة المستدامة". ونُظمت هذه الحلقة التقنية بالاشتراك مع مكاتب التقييم في الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق. وكان الهدف من هذه الحلقة التقنية المساهمة في بلورة رؤية مشتركة للطريقة التي يمكن بها تقييم التقدم المحرز في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وتهدف الحلقة التقنية أيضاً إلى تحديد الإجراءات المطلوبة للتمكين من إجراء تقييمات للهدف 2 من خلال منظومة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى أو البلدان نفسها.

ونُظمت أربعة أحداث داخل البلدان بالاشتراك مع حكومات بنغلاديش والبرازيل وإثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة. ونوقشت النتائج الرئيسية المنبثقة عن تقييم البرنامج القطري الخاص بكل بلد من هذه البلدان إلى جانب القضايا الرئيسية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقبلة المستندة إلى النتائج. وأقيمت حلقة تعلم في الهند لعرض استنتاجات تقييم الأثر المذكور أعلاه.

الإصدار الثاني من دليل التقييم

اعترافاً بالبيئة المتغيرة التي يعمل فيها الصندوق واستجابة لتطور النُهج والمنهجيات المستخدمة في التقييم الإنمائي الدولي، نقح مكتب التقييم المستقل دليله الخاص بالتقييم الذي صدر لأول مرة في عام 2009. ويتضمن الإصدار الثاني المنهجية الأساسية التي يستخدمها مكتب التقييم المستقل في إجراء

تقييماته، بما فيها التقييمات التي لم يحسب حسابها في الإصدار الأول، مثل التقييمات المؤسسية وتقييمات الأثر، وتقارير التقييم التوليفية. ويراعي الدليل أيضاً أولويات الصندوق الاستراتيجية الجديدة ونموذجه التشغيلي، ويطبق نهجاً منهجية أدق عن طريق الترويج مثلاً لتقنيات أفضل لتقييم الأثر، وتصميم واستخدام نظريات التغيير. وسوف يساعد الدليل على استمرار مواكبة منهجيات التقييم في الصندوق لأحدث ما يتم التوصل إليه في مجال التقييم.

ويمكن الوصول إلى صفحة التقييم على الإنترنت من خلال هذا الرابط:
http://www.ifad.org/evaluation/index.htm

الأخلاقيات والرقابة الداخلية ومكافحة الفساد

اعترافاً بما يمثله الموظفون من قيمة كبرى في الصندوق، نلتزم بالحفاظ على بيئة عمل تكفل الرفاه وتراعي التوازن بين العمل والحياة، ونحن ملتزمون أيضاً بتعزيز ثقافة تنظيمية يؤدي فيها الأفراد مسؤولياتهم ويحترمون في الوقت نفسه كرامة زملائهم. ومن الأساسي للوفاء بهذا الالتزام التصدي للتحرش فوراً وفي إطار من السرية، وتقديم التوجيه بشأن كيفية منع التضارب في المصالح والسلوك غير الأخلاقي والتصدي لهما في مكان العمل.

وواصل مكتب الأخلاقيات خلال السنة دعم الصندوق في الحفاظ على أرفع المعايير الأخلاقية من أجل حماية سمعتنا والحفاظ على بيئة عمل تسودها أجواء الأمان والنزاهة. وانصب الاهتمام بصفة خاصة على منع التحرش ومعالجته في الوقت المناسب نظراً لما يسببه من إجهاد نفسي وتأثير على أداء العمل والإضرار بالأداء العام للصندوق. وبات إلزامياً إتمام التدريب على مدونة قواعد السلوك ومكافحة التحرش من أجل زيادة تعزيز التوقعات بشأن السلوك في مكان العمل وأهمية احترام مدونة قواعد السلوك.

وقدِّمت خلال السنة دورات تنشيطية إلى 24 شُعبة و600 موظف للتدريب على مكافحة التحرش، بما في ذلك تدريب سبعة مكاتب قطرية ومكتب اتصال تابع للصندوق. وقدِّم تدريب آخر على مدونة قواعد السلوك والجوانب المستهدفة عند اللزوم.

والتمس الموظفون توجيهاً بشأن مدونة قواعد السلوك الخاصة بالصندوق، وتضارب المصالح، وإساءة استخدام السلطة، والتحرش، ومجموعة متنوعة من المسائل الأخرى. ولوحظ تراجع جلسات التشاور بشأن التحرش المحتمل أو إساءة استخدام السلطة، من 50 في عام 2014 إلى 25 في عام 2015. وحُسمت أغلبية هذه المشاورات بصورة غير رسمية أو لم تتجاوز الطلب الأوَّلي للمشورة. وفي عام 2015، أحال مكتب الأخلاقيات ثلاث شكاوى كان قد تلقاها بشأن حالات تحرش في عام 2014 إلى مكتب المراجعة والإشراف لمواصلة التحقيق فيها.

ويُطبق الصندوق سياسة عدم التسامح مع المخالفات. ونحن ملتزمون بمكافحة الفساد والتدليس والتواطؤ الذي يؤدي إلى تحريف مسار الموارد من البرامج والمشروعات التي نمولها. ودعماً لهذه السياسة، قيِّمت عمليات التحقيق وفرض الجزاءات في الصندوق على يد خبراء خارجيين خلال الربع الأخير من عام 2014. وسوف تساعد توصيات الخبراء التي يجري تنفيذها حالياً من خلال استعراض وتنقيح للوائح ذات الصلة على ضمان اتساق ممارسات التحقيق وفرض الجزاءات في الصندوق مع أرفع المعايير المهنية وأفضل الممارسات الحالية في هذا المضمار.

ويمكن الاطلاع على التقرير السنوي عن أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد لعام 2014 ومعلومات عن الإبلاغ في الرابط التالي: www.ifad.org/governance/anticorruption/report/2015/a.pdf. وسوف يصدر تقرير عام 2015 في أبريل/نيسان 2016.

وتستند خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق إلى تقييم المخاطر المؤسسية. وانصب تركيز المراجعة في عام 2015 على المجالات الحاسمة للنزاهة المالية في الصندوق وفعاليته وكفاءته الإداريتين، ونموذجه اللامركزي المتطور. وساندت عمليات المراجعة التي أُجريت جهود التخفيف من المخاطر في مجالات مثل التنظيم والمسؤوليات وهياكل دعم مكاتب الصندوق القطرية، وكفاءة عمليات إدارة السفر، ودور مديري البرامج القطرية المنتدبين إلى مكاتب الصندوق القطرية وعبء العمل الواقع عليهم.

وأُجيزت خلال السنة إحدى عشرة توصية من توصيات المراجعة ذات الأولوية العليا البالغ عددها اثنتي عشرة توصية من المقرر تنفيذها في عام 2015. ويؤكد هذا الإنجاز استمرار الصندوق في التزامه القوي بالإدارة النشطة للمخاطر المؤسسية.

الاتصال وتقاسم المعرفة

يعترف تقرير بيانات المعونة الذي صدر في عام 2015 بعنوان *الإصغاء إلى القادة – من هم شركاء التنمية الذين يفضلون ولماذا؟* بأن الصندوق هو "الشريك الإنمائي الأكثر تواصلاً في الزراعة والتنمية الريفية". وتناول التقرير "أداء" المنظمات الإنمائية من حيث قوة حضورها المحلي وانخراطها المباشر مع مسؤولي الحكومات المضيفة. ونظر التقرير في كيفية تأثير ذلك على الطريقة التي يقيِّم بها صانعو القرار جدارة أداء الشركاء الإنمائيين وتأثير ذلك الأداء.

وقيَّم التقرير أكثر من 50 شريكاً إنمائياً وصنَّف الصندوق ضمن الشركاء العشرة الأوائل (السادس من بين 57) من حيث تواتر الاتصال مع النظراء في الحكومات المضيفة، واحتل الصندوق أيضاً الصدارة (السابع من بين 51) من حيث الاستعداد لتقديم المساعدة أثناء تنفيذ الإصلاحات. وخلص التقرير إلى أن هذا "الاستعداد لتقديم المساعدة" يكشف عن ارتباط قوي بالتأثير أثناء مرحلة إعداد جداول الأعمال. وهذا الاعتراف بالتواصل الفعال مع الشركاء الحكوميين يؤكد الأثر الكبير لتوجه المنظمة نحو تطبيق اللامركزية وتعزيز الحضور القطري وحوار السياسات.

وبالإضافة إلى إعطاء الأولوية للتواصل مع الحكومات، يولي الصندوق اهتماماً خاصاً لتقاسم المعرفة والنقاش مع الشركاء بكل أطيافهم. واستمر خلال عام 2015 إصدار سلسلة الأحاديث الزراعية الإلكترونية التي انطلقت في عام 2014 وجمعت بين الخبراء لتوليد نقاش حول قضايا من قبيل الإنتاج الحيواني والنساء الريفيات والصيد. واستضاف الصندوق أيضاً حلقات دراسية ومحاضرات حول مجموعة كبيرة من المواضيع طوال السنة، بما في ذلك التغذية والزراعة التي تحافظ على الموارد، والتكنولوجيات الموفرة لليد العاملة من أجل النساء، ووضع مؤشرات جغرافية، والتحول الريفي – الحضري، وتغيُّر المناخ، وكثير من المواضيع الأخرى.

إدارة الموارد البشرية

تمكِّن الإدارة الفعالة للموارد البشرية الموظفين والخبراء الاستشاريين من تحقيق نتائج متميزة باستمرار.

ويقدِّم إطار للمكافآت والتقدير مرتبط بإدارة الأداء السنوي جوائز مالية وغير مالية إلى الموظفين الذين يتميزون بمستويات رفيعة من الأداء. وعدل الصندوق في عام 2015 هذه العملية بتحويل جزء من التمويل إلى جوائز غير مالية في شكل رحلات، محافظاً في الوقت نفسه على الهيكل العام للإطار. ويوائم هذا التعديل إدارة الأداء لدينا مع إدارة الأداء في المؤسسات المالية الدولية الأخرى ويجعلها تتصدر ممارسات إدارة الأداء في وكالات الأمم المتحدة. ويلبي الإطار الحاجة إلى مكافأة التميز، وهو ما أشار إليه الاستقصاء العالمي لموظفي الصندوق لعام 2012، ويتفق مع المبادئ التوجيهية للجنة الخدمة المدنية الدولية.

وكطريقة أخرى لتقدير الأداء الجيد ومكافأته باستمرار، أعاد الصندوق في عام 2013 إرساء عملية سنوية لتحويل العقود المحددة المدة إلى عقود غير محدودة المدة. وفي إطار هذه العملية، مُنح 41 موظفاً عقوداً غير محدودة المدة في مطلع عام 2015.

ولا بد من التطوير الوظيفي للموظفين حتى تظل مهاراتهم في أوجها، وتيسيراً للتنقل والتطوير الوظيفي وحرصاً في الوقت نفسه على ترشيد عمليات التعيين وتصنيف الوظائف، قمنا بإعداد توصيفات وظيفية عامة شملت 95 في المائة من الوظائف في الصندوق. ويعكف الفريق العامل المعني بالتطوير الوظيفي وتقدير الأداء على وضع إطار لتطوير الأداء سينشر في مطلع عام 2016.

وفي إطار الجهود الجارية لأتمتة العمليات الورقية ولترشيد الأنشطة، انطلق مشروعان رئيسيان في عام 2015:

- أتمتة الإجراءات الإدارية لشؤون الموظفين: استعاضت وحدة الإجراءات الإدارية الإلكترونية لشؤون الموظفين في نظام PeopleSoft عن الاستمارات الورقية بنسخة إلكترونية متكاملة.
- التعيين الإلكتروني: تدار عملية التعيين برمتها باستخدام نظام PeopleSoft بما في ذلك إدماجه في شبكة الإنترنت والشبكة الداخلية والبريد الإلكتروني ووحدات PeopleSoft الأخرى.

وقمنا في عام 2015 بإجراء 76 عملية تعيين في الوظائف الفنية والفئات العليا؛ وبلغ متوسط المدة التي استغرقتها إجراءات التعيين 84 يوماً.

وما زال حضور الصندوق في الميدان آخذاً في الاتساع، وجرى تعميم المكاتب القطرية في ممارسات إدارة الموارد البشرية. وتم تكريس موظف للتركيز حصرياً على احتياجات الموارد البشرية في المكاتب القطرية بالتعاون مع وحدة الدعم الميداني. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، أصبح لدينا 26 موظفاً فنياً دولياً و5 موظفين فنيين مبتدئين و40 موظفاً وطنياً و21 موظفاً من فئة الخدمات العامة في مكاتب الصندوق القطرية في كل أنحاء العالم (انظر الخريطة داخل الغلاف الأمامي).

وفيما يلي أعداد الموظفين والإحصاءات المتعلقة بهم في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015:

- بلغ مجموع عدد الموظفين 593 موظفاً، بما يشمل موظفي مكتب التقييم المستقل في الصندوق والموظفين الفنيين المبتدئين.
- يشغل 324 موظفاً من مجموع هذا العدد وظائف من الفئة الفنية والفئات العليا، و40 في فئة الموظفين الوطنيين، و21 في فئة الخدمات العامة الوطنية، و208 في فئة الخدمات العامة.
- شملت فئات الموظفين الوطنيين وموظفي الفئة الفنية والفئات العليا مواطنين من 87 دولة عضواً.
- شكلت النساء 40 في المائة من نواب رئيس الصندوق المساعدين، و48 في المائة من الفئة الفنية والفئات العليا، و23 في المائة من فئة الموظفين الوطنيين، و82 في المائة من فئة الخدمات العامة.
- تمثل النساء إجمالاً 59 في المائة من موظفي الصندوق.

بيانات التمويل وتعبئة الموارد

الموارد في عام 2015

يستمد الصندوق تمويله الأساسي من عدة مصادر. وتشمل هذه المصادر أساساً مساهمات من الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى، وإيرادات الاستثمار، والتدفقات العائدة من القروض. وتقدَّم مساهمات الدول الأعضاء من خلال تجديدات منتظمة للموارد كل ثلاث سنوات. وتطلب الدول الأعضاء أيضاً من الصندوق إدارة تبرعاتها المقدمة إلى أطراف ثالثة في شكل أموال متممة.

وسعياً إلى الاستفادة من مصادر التمويل الجديدة ومواصلة بناء قاعدة موارد الصندوق، حققت المنظمة خلال فترة التجديد التاسع للموارد (من 2013 حتى 2015) تحت توجيه المجلس التنفيذي، إنجازاً كبيراً في تغيير نموذجها المالي كي يشمل الاقتراض السيادي كأداة لتعبئة الموارد (اقرأ المزيد أدناه). وفي عام 2015، تم الانتهاء من هذا التحول بالموافقة على قروض عادية إلى الدول الأعضاء بتمويل من قرض سيادي من مصرف التنمية الألماني (الشكل البياني 7). وكنتيجة مباشرة لهذه الآلية الجديدة، اعتمدت المنظمة أكبر برنامج للقروض والمنح على الإطلاق في عام 2015 بما قيمته 1.4 مليار دولار أمريكي.

ويحتل الصندوق بالفعل موقعاً فريداً كوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة وكمؤسسة مالية دولية. ونستطيع من خلال قدرتنا الجديدة على الاستفادة من موارد القروض السيادية أن نحشد الموارد ونديرها بمزيد من المرونة، وبأن نزيد حجم حافظتنا.

التجديد العاشر لموارد الصندوق (2016-2018)

عقدت اجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق (التجديد العاشر) في عام 2014. ووافقت الدول الأعضاء على أن يكون المستوى المستهدف لتجديد الموارد هو 1.44 مليار دولار أمريكي من المساهمات الجديدة لتمويل مشروعات الزراعة والتنمية الريفية في كل أنحاء العالم النامي. وحدد الأعضاء أيضاً أربعة مواضيع رئيسية للمساهمات التكميلية غير المقيَّدة، وهي تعميم تغيُّر المناخ، والزراعة المراعية للتغذية، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ومبادرة الشراكة بين المنتجين والقطاعين العام والخاص.

وفي 16 أغسطس/آب 2015، أي بعد ستة أشهر من اعتماد القرار من مجلس المحافظين، بلغت تعهدات المساهمات الأساسية 1.07 مليار دولار أمريكي، وهو أعلى مستوى للمساهمات الأساسية على الإطلاق في كل دورات تجديد موارد الصندوق. ورغم صعوبة الحالة المالية العالمية، حصل الصندوق على دعم مالي قوي من دوله الأعضاء، بما فيها البلدان المقترضة. ونظراً للعجز الطفيف في المستوى الذي حددته الدول الأعضاء، وهو 1.44 مليار دولار أمريكي، عُدل المستوى المستهدف للتجديد العاشر ليصبح 1.353 مليار دولار أمريكي. ونجم هذا العجز عن عدة عوامل شملت على وجه الخصوص أثر التقلبات في أسعار صرف العملات.

وبالرغم من تعديل المستوى المستهدف لتجديد الموارد، ظل المستوى المستهدف لبرنامج القروض والمنح في فترة التجديد العاشر عند مستوى بلغ 3.2 مليار دولار أمريكي لفترة السنوات الثلاث. وبدأ نفاذ التجديد العاشر في 2 ديسمبر/كانون الأول 2015 عندما أودعت وثائق مساهمات ومدفوعات غير مؤيدة بوثائق مساهمات بما يعادل 50.8 في المائة من مجموع التعهدات المستلمة. ويرسي تحقيق الفعالية أساساً قوياً لتنفيذ برنامج القروض والمنح الطموح في فترة التجديد العاشر عن طريق إتاحة جميع المساهمات المدفوعة حتى الآن للالتزام التشغيلي.

وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، تعهد 88 بلداً بما مجموعه 1.17 مليار دولار أمريكي للتجديد العاشر، ويمثل هذا المبلغ 87 في المائة من المستوى المستهدف المعدَّل، وهو 1.353 مليار دولار أمريكي. وبلغت وثائق المساهمات المودعة (بما فيها المدفوعات التي لم يسبقها إيداع وثائق مساهمة) 681 مليون دولار أمريكي، أي 58 في المائة من مجموع ما تم تحصيله من تعهدات.

وسعياً إلى تنفيذ التزامات التجديد العاشر، وضعت خطة متجددة متوسطة الأجل للفترة 2016–2018 لترجمة الأهداف المنبثقة عن الإطار الاستراتيجي إلى أفعال (انظر الصفحة 29). وسوف تخصص الموارد وفقاً لأولويات الخطة المتوسطة الأجل في نفس الوقت الذي سيستمر فيه سعي الصندوق إلى تحقيق مزيد من الفعالية.

→ نساء يملأن الحاويات بمياه الشرب النظيفة من مضخة يدوية في قرية ماراكيسا
غامبيا: مشروع الإدارة التشاركية المتكاملة لمستجمعات المياه
©IFAD/Nana Kofi Acquah

الجدول 2

الصندوق في لمحة سريعة، 1978–2015[أ، ب]

		2011	2012	2013	2014	2015	2015-1978
الأنشطة التشغيلية[ج، د]							
الموافقات على القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون							
عدد البرامج والمشروعات		34	33	25	26	39	1 013
القيمة	بملايين الدولارات الأمريكية	947.2	960.7	731.1	625.8	1 227.6	16 369.0
المِنح المعتمدة							
العدد		83	90	63	64	70	2 685
القيمة	بملايين الدولارات الأمريكية	50.4	71.5	50.0	50.6	73.6	1 043.7
حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة							
العدد		-	1	10	10	15	36
القيمة	بملايين الدولارات الأمريكية	-	4.9	103.0	83.0	94.1	285.0
مجموع العمليات المموّلة من قروض ومِنح الصندوق	بملايين الدولارات الأمريكية	**997.6**	**1 037.1**	**884.1**	**759.4**	**1 395.3**	**17 697.7**
التمويل المشتَرك	بملايين الدولارات الأمريكية	**412.2**	**420.3**	**329.8**	**238.4**	**1 063.6**	**11 162.8**
مصادر متعددة الأطراف		213.2	153.3	207.1	128.0	861.7	8 517.6
مصادر ثنائية		159.4	183.0	87.8	4.5	21.2	1 749.4
منظمات غير حكومية		-	3.5	-	0.9	-	52.0
مصادر أخرى[هـ]			80.5	34.9	104.9	180.7	843.8
مساهمات محلية	بملايين الدولارات الأمريكية	**834.3**	**599.5**	**552.7**	**601.0**	**925.5**	**14 317.8**
مجموع تكلفة البرامج والمشروعات[و]	بملايين الدولارات الأمريكية	**2 198.3**	**2 003.0**	**1 720.2**	**1 552.9**	**3 319.7**	**42 247.8**
البرامج والمشروعات							
عدد البرامج والمشروعات التي ما زالت قيد التنفيذ		238	256	241	224	231	-
عدد البرامج والمشروعات المنجزة		26	21	43	45	27	757
عدد البرامج والمشروعات المعتمدة التي تعود إلى مبادرة من الصندوق		32	32	24	26	36	846
عدد البلدان/الأقاليم المتلقية (الحافظة الجارية)		97	99	98	99	98	-
مصروفات القروض	بملايين الدولارات الأمريكية	549.6	534.5	482.6	484.7	486.6	9 889.1
مصروفات مِنح إطار القدرة على تحمل الديون	بملايين الدولارات الأمريكية	76.3	118.6	142.6	157.4	125.6	682.1
مدفوعات سداد القروض[ز]	بملايين الدولارات الأمريكية	287.5	267.5	261.1	271.3	320.8	5 380.1
العضوية والإدارة							
الدول الأعضاء – في نهاية الفترة		167	169	172	173	176	-
الموظفون الفنيون – في نهاية الفترة[ح، ط]		298	312	321	344	364	-

المصادر: نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية، والقوائم المالية للصندوق للفترة 1978–2015، والنظام المحاسبي للصندوق.

[أ] تُعيَّن قروض الصندوق ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون المقدَّمة إلى البرامج والمشروعات الاستثمارية بوحدات حقوق السحب الخاصة. وتيسيراً على القارئ، تُعرض الجداول والأشكال البيانية والأرقام بما يعادلها بالدولار الأمريكي وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع معتمد من المجلس التنفيذي. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[ب] تشمل أرقام الفترة 1986–1995 البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر.

[ج] تستبعد منها البرامج والمشروعات الملغاة بالكامل. ولا تشمل اعتماد تمويل تجهيز البرامج.

[د] برنامج إضفاء الطابع التجاري على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المعتمد في عام 2011 لسيراليون يخضع لإشراف الصندوق ويموَّل بالكامل من مِنحة من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. ويُحسَب البرنامج ضمن عدد البرامج والمشروعات وإن كان غير ممول من الصندوق.

[هـ] تشمل التمويل الجماعي أو التمويل من خلال ترتيبات مماثلة، والتمويل من موارد القطاع الخاص، والتمويل غير المؤكد وقت صدور موافقة المجلس التنفيذي.

[و] تشمل مِنح إطار القدرة على تحمُّل الديون، ومنح المكونات، وتُستبعَد منها المِنح غير المرتبطة بمشروعات استثمارية.

[ز] ترتبط مدفوعات سداد القروض بأصل وفوائد الدين وتشمل المبالغ المسددة بالنيابة عن البلدان المشمولة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

[ح] الوظائف المعتمدة (باستثناء منصبي رئيس الصندوق ونائب رئيس الصندوق).

[ط] تشمل الموظفين الوطنيين في المكاتب القطرية.

التجديد التاسع لموارد الصندوق (2013-2015)

كان عام 2015 السنة الثالثة والأخيرة في فترة التجديد التاسع للموارد. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، بلغت وثائق المساهمة المستلمة (بما فيها المدفوعات التي لم يسبقها إيداع وثائق مساهمة) أكثر من 1.423 مليار دولار أمريكي تمثل 99 في المائة من التعهدات المستلمة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015. ومكّن هذا التمويل الصندوق للمرة الأولى من الموافقة على مشروعات ومِنح بما مجموعه 1.4 مليار دولار أمريكي في سنة واحدة، و3.09 مليار دولار أمريكي في برنامج قروضنا ومنحنا لفترة التجديد التاسع، لنتخطى بذلك المستوى المستهدف، وهو 3 مليارات دولار أمريكي.

تعبئة الموارد الإضافية

تُحدد مبادرة الصندوق لتعبئة الموارد الإضافية اتجاهاً استراتيجياً لاستكشاف خيارات التمويل الجديدة. وتشمل الإنجازات الرئيسية التي تحققت في عام 2015 ما يلي:

- وضع إطار لتوجيه الاقتراض السيادي للصندوق في المستقبل
- استضافة حلقة حوار تقنية للمؤسسات المالية الدولية لمدة يومين حول الاتجاهات الناشئة في تعبئة الموارد المقدمة بشروط تيسيرية بمشاركة من المؤسسات المالية الدولية والقطاع العام ومراكز الفكر ووكالات الأمم المتحدة الأخرى
- تنفيذ مشروعات ممولة من أول قرض يحصل عليه الصندوق بشروط تيسيرية من مصرف التنمية الألماني (انظر القسم التالي).

الاقتراض من مصادر سيادية

يُمثل الإطار الذي وضع لتوجيه الاقتراض السيادي في المستقبل، أداة فريدة ومبتكرة من أدوات السياسة المالية لتلبية الحاجة المتزايدة إلى الاستثمار في مشروعات التنمية الزراعية. ويوفّر الإطار أيضاً وسيلة لتعبئة تمويل إضافي لعمل الصندوق في المناطق النائية التي لا يغامر بدخولها سوى منظمات قليلة. ويرى الصندوق أن أدوات التمويل من هذا القبيل أساسية لتحويل المناطق الريفية إلى أماكن نابضة بالحياة يمكن أن يزدهر فيها النساء والرجال، وبخاصة فيما يتعلق بتمويل خطة ما بعد عام 2015.

واعتمدت في عام 2015 عشرة مشروعات بتمويل قدره 300 مليون يورو في إطار الاتفاق الإطاري المبرم مع مصرف التنمية الألماني. ويتيح الاتفاق للصندوق خط ائتمان يصل إلى 400 مليون يورو لتمويل برنامج قروض الصندوق ومِنحه. ومكننا ذلك من تعبئة الموارد وتوسيع برنامج عملنا، وتعزيز استثماراتنا في التحول الريفي المستدام والشامل، والوصول إلى مزيد من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي عام 2015، وقّع اتفاق القرض الإفرادي الثاني مع مصرف التنمية الألماني ليصل بذلك قرض الصندوق إلى 300 مليون يورو.

الشراكات الجديدة

يُمثل عام 2015 علامة بارزة على طريق التعاون مع الشركاء التقليديين والجُدد، وسوف يسهم هذا التعاون في نجاح خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام 2030. وسعينا خلال السنة إلى تكوين شراكة استراتيجية جديدة مع مصرف التنمية لأمريكا اللاتينية لتوسيع التمويل المشترك في البرامج المنفذة في الدول الأعضاء. وسوف نستفيد أيضاً من المزايا النسبية لكل من الصندوق ومصرف التنمية لأمريكا اللاتينية في تنمية البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية، وزيادة الاستثمار في التحول الريفي الشامل والمستدام عن طريق العمل مع القطاع الخاص.

وواصلنا تحقيق تقدم في تعاوننا مع الشركاء الرئيسيين في القطاع الخاص. ولمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على المشاركة في سلسلة الإمداد في نيجيريا، يعمل الصندوق مع شركة كنور للمنتجات الغذائية التابعة لمؤسسة يونيليفر لتدريب مزارعي الكسافا على الممارسات الزراعية المستدامة. ونقوم أيضاً بدور نشط في المنصات العالمية من أجل القطاع الخاص، بما في ذلك الشراكة الجديدة من أجل زراعة آسيا التي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

الشكل البياني 7
القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون المعتمدة في عام 2015 حسب مصدر التمويل

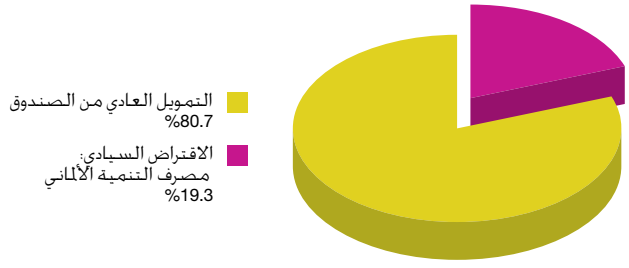

المصدر: نظام الإبلاغ المؤسسي في الصندوق؛ نظام أوراكل للتحليل الذكي للأعمال.

وقمنا في إطار استراتيجية الشراكة باستحداث وتنفيذ مجموعة من الأدوات والدورات التدريبية والإجراءات المتصلة بأفضل الممارسات. وحسَّنت هذه الأدوات قدرة الموظفين على بناء الشراكات، وعززت رصد الشراكات وتقييمها، وحسنت مواد الإعلام والتوعية الموجَّهة من الصندوق. وتماشياً مع هدف التنمية المستدامة رقم 17 المتعلق بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف، أطلق الصندوق عملية داخلية لتكييف استراتيجيته بشأن الشراكة كي تناسب التحديات والفرص الناشئة عن الواقع الإنمائي الجديد.

الأموال المتممة

الأموال المتممة هي موارد المِنح التي يديرها الصندوق بناءً على طلب المانحين لصالح الدول الأعضاء من البلدان النامية. ويخصص معظم هذه الأموال لمبادرات ومشروعات محددة للتمويل المشترك حسب ما تبينه الاتفاقات الإفرادية بين الصندوق والجهات المانحة المعنية.

ووقع الصندوق في عام 2015 اتفاقات أموال متممة مع المفوضية الأوروبية وإيطاليا وجمهورية كوريا ومؤسسة بيل وميليندا غيتس. وتدعم هذه الاتفاقات تدخلات من أجل تحسين الإنتاجية الحيوانية، وتمكين منظمات المزارعين وشبكاتهم في آسيا والمحيط الهادي، وتعزيز أثر التحويلات المالية العالمية في المناطق الريفية، وتعزيز الإنتاجية الزراعية، وزيادة الإيرادات، لا سيما في السياقات الهشة (مثل الصومال وجزر المحيط الهادي)، وتمويل البحوث المتعلقة بتعزيز التغذية، والزراعة المستدامة والقدرة على الصمود. ووقعت الوكالة الكورية للتعاون الدولي أول اتفاق لها مع الصندوق لتقديم أموال متممة إلى حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. ووقَّع الصندوق أيضاً اتفاقاً مع صندوق أبو ظبي للتنمية من أجل المساعدة التقنية في تصميم مشروع في غينيا.

وبالإضافة إلى ذلك، وقِّع اتفاق مساهمة بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق في إطار تنفيذ برنامج الإجراءات المتكاملة للتغذية والغذاء في مدغشقر. ويشكل هذا البرنامج جزءاً من مبادرة أطلقها الاتحاد الأوروبي لتسريع وتيرة القضاء على الفقر المدقع والجوع. وهذه المبادرة تمسك بزمامها منظمة الأغذية والزراعة وتنفذ بالشراكة مع الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي وخمس منظمات غير حكومية، هي منظمة هلفيتاس السويسرية للتعاون الدولي، وتعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان، ومجموعة البحوث والمبادلات التكنولوجية، والمنظمة الكنائسية للتعاون الإنمائي، والرابطة الألمانية للعمل الزراعي.

وحشد الصندوق ما مجموعه 62.6 مليون دولار أمريكي من الأموال المتممة خلال السنة وتلقى 83.8 مليون دولار أمريكي في إطار اتفاقات وقعت في عام 2015 والسنوات السابقة. ويبين الشكل 3 الأموال المتممة التي استلمها الصندوق خلال عام 2015.

الحافظة الجارية

بلغت استثمارات الصندوق في البرامج والمشروعات الجارية في المناطق الريفية ما قيمته 6.2 مليار دولار أمريكي في عام 2015 (الجدول 4). وبلغ عدد البرامج والمشروعات العاملة في جميع أنحاء العالم في نهاية السنة 231 برنامجاً ومشروعاً بتمويل من الصندوق وبالشراكة مع 98 حكومة متلقية. وبلغ التمويل المشترك الخارجي والأموال من المصادر المحلية للحافظة الجارية 7.6 مليار دولار أمريكي ليصل بذلك مجموع قيمة هذه البرامج والمشروعات إلى 13.8 مليار دولار أمريكي (انظر الخريطة والشكل البياني داخل الغلاف الأمامي).

وبلغت قيمة الحافظة الجارية من العمليات الممولة بالمِنح 220.1 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2015، وبلَغ عدد المِنح المنفذة 252 مِنحة في 112 بلداً. وتدعم مِنح الصندوق القائمة بذاتها أنشطة البحوث والابتكار والتغيير المؤسسي والتكنولوجيات المناصرة للفقراء. وترتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً ببرامجنا القطرية وغالباً ما تدعم الصلات بين مختلف المبادرات في بلد معيَّن. وتشمل الجهات المتلقية للمِنح منظمات البحوث، ومراكز الامتياز المعنية بالحد من الفقر الريفي، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني. (انظر مزيداً من المعلومات عن برنامج منح الصندوق وقصصاً من الميدان في الصفحة 82 على قرص مدمج).

التمويل المشترك للبرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق

يزيد التمويل المشترك من شركائنا قيمة التدخلات الإنمائية التي ندعمها، ويشمل التمويل المشترك مساهمات محلية من الحكومات المتلقية ومن النساء والرجال الذين يشاركون في المشروعات، وموارد من جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف.

وتتأثر مستويات التمويل المشترك بعواملٍ خارجية كثيرة ويمكن أن تتفاوت الموافقات تفاوتاً كبيراً من سنة إلى أخرى. وفي عام 2015، ازدادت المساهمات المحلية الجديدة المعتمدة إلى 925.5 مليون دولار أمريكي مقابل 601 مليون دولار أمريكي في عام 2014 (الجدول 2). وازدادت باطراد مستويات المساهمات المحلية المستثمرة في الحافظة الجارية خلال السنوات الأخيرة إلى 4.7 مليار دولار أمريكي في عام 2015 (انظر الشكل البياني داخل الغلاف الأمامي).

وارتفعت المستويات الجديدة المعتمدة للتمويل المشترك المتعدد الأطراف إلى 861.7 مليون دولار أمريكي في عام 2015 مقابل 128 مليون دولار أمريكي في عام 2014، وشكّلت الجانب الأكبر من التمويل المشترك الخارجي في البرامج والمشروعات الجديدة المعتمدة (الجدول 2 والشكل البياني 8).

ويبين الشكل البياني 9 الجهات الخمس عشرة الأولى المتعددة الأطراف المشاركة في تمويل البرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق حتى الآن. ويأتي على رأس هذه الجهات صندوق الأوبك للتنمية الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (التابع لمجموعة البنك الدولي) والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وتُمثل هذه الجهات الأربع معاً أكثر من 50 في المائة من مجموع التمويل المشترك المتعدد الأطراف البالغ 3 مليارات دولار أمريكي.

ويصنف الشكل البياني 10 الجهات المانحة الثنائية في البرامج والمشروعات التي تنفذ بمبادرة وبدعم من الصندوق، وتحتل إسبانيا وهولندا وبلجيكا وألمانيا وفرنسا صدارة القائمة. وقدَّمت هذه الجهات مجتمعة

الجدول 3

موجز الأموال المتممة للمساعدة المواضيعية والتقنية والتمويل المشترك في عام 2015[أ]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية بسعر صرف ثابت قدره 0.920556 للدولار مقابل اليورو

الجهة المانحة	المساعدة المواضيعية والتقنية	التمويل المشترك (باستثناء التمويل المشترك الموازي)	المجموع
الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية	*17.5*	-	*17.5*
منظمات المزارعين	*4.7*	-	*4.7*
الائتلاف الدولي المعني بالأراضي	-	*1.6*	*1.6*
التحويلات المالية	*3.6*	-	*3.6*
مرفق المساعدة التقنية	*0.1*	-	*0.1*
بوروندي	-	*4.2*	*4.2*
موزامبيق	-	*7.3*	*7.3*
تونس	-	*0.6*	*0.6*
أوغندا	-	*0.1*	*0.1*
اليمن	-	*6.9*	*6.9*
المجموع الخاص بالمفوضية الأوروبية	**25.9**	**20.7**	**46.6**
مؤسسة بيل وميليندا غيتس	-	0.5	0.5
منظمة الأغذية والزراعة	0.1	0.5	0.6
البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي: جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسيراليون، وتوغو	-	21.9	21.9
الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء (التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية)	1.0	-	1.0
الصندوق السعودي للتنمية	-	0.7	0.7
الدانمرك	-	0.9	0.9
فرنسا	0.2	-	0.2
ألمانيا	0.5	0.8	1.3
لكسمبرغ	0.5	-	0.5
هولندا	4.0	2.1	6.1
نيوزيلندا	-	0.4	0.4
جمهورية كوريا	1.5	-	1.5
سويسرا	1.7	-	1.7
أخرى	0.1	-	0.1
المجموع[أ]	**35.5**	**48.5**	**83.8**

المصدر: النُظم المالية في الصندوق.

[أ] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 4
حافظة البرامج والمشروعات الجارية حسب الإقليم[أ]

في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2015

	عدد البرامج والمشروعات	التمويل المقدَّم من الصندوق[ب] (ملايين الدولارات الأمريكية)
أفريقيا الغربية والوسطى	47	1 270.7
أفريقيا الشرقية والجنوبية	46	1 463.1
آسيا والمحيط الهادي	66	2 142.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي	36	535.8
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	36	773.7
المجموع[ج]	**231**	**6 185.5**

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية.

[أ] تتألف الحافظة الجارية من البرامج والمشروعات المعتمدة التي دخلت حيز التنفيذ ولكنها لم تُنجز حتى الآن.

[ب] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع وافق عليه المجلس التنفيذي. وهذه المبالغ تشمل القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون ومِنح مكونات البرامج والمشروعات الاستثمارية، ولا تشمل أموال المِنح غير المرتبطة ببرامج ومشروعات.

[ج] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 5
تمويل البرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق، 1978- 2015

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	2006-1978	2009-2007	2012-2010	2015-2013	2015	2015-1978
الصندوق[أ]	9 431.9	1 735.9	2 717.5	2 881.8	1 330.6	16 767.2
تمويل مشترك[ب]	7 061.7	1 027.3	1 435.0	1 638.8	1 063.6	11 162.8
تمويل محلي	8 985.2	918.8	2 334.6	2 079.2	925.5	14 317.8
المجموع[ج، د]	**25 478.8**	**3 682.1**	**6 487.1**	**6 599.8**	**3 319.7**	**42 247.8**
عدد البرامج والمشروعات[هـ]	730	94	99	90	39	1 013

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية.

[أ] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج ومشروع معتمد من المجلس التنفيذي. ويشمل تمويل البرامج والمشروعات قروضاً، ومِنحاً بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، ومِنحاً قطرية للمشروعات الاستثمارية. ولا يشمل التمويل المِنح الأخرى غير المرتبطة ببرامج ومشروعات.

[ب] تشمل الأرقام التمويل المشترك الذي ربما لم يكن قد تأكد وقت صدور موافقة المجلس التنفيذي.

[ج] مجموع المبالغ يمكن أن يشمل التمويل الإضافي للبرامج والمشروعات المعتمدة من قبل.

[د] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[هـ] لا يشمل البرامج والمشروعات التي أُلغيت أو أُبطلت تماماً.

الشكل البياني 8
التمويل المشترك للبرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق، 2015

الحصة من المجموع البالغ 1 989.1 مليون دولار أمريكي[أ]

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية.

[أ] يشمل التمويل المشترك من مصادر أخرى التمويل المقدَّم في إطار الترتيبات الجماعية أو ترتيبات التمويل المماثلة، والتمويل من موارد القطاع الخاص والتمويل الذي ربما لم يكن قد تأكد وقت صدور موافقة المجلس التنفيذي.

نحو 70 في المائة من مجموع التمويل المشترك الثنائي للمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق وتبلغ قيمتها 1.1 مليار دولار أمريكي منذ بداية عملنا في عام 1978.

البلدان ذات الأولوية والتمويل المشترك الإقليمي

مازلنا نعطي أولوية المساعدة لأقل البلدان نمواً والبلدان التي ينخفض فيها مستوى الأمن الغذائي. ووجهنا 60 في المائة من تمويل البرامج والمشروعات في عام 2015 إلى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (حسب تصنيف منظمة الأغذية والزراعة) و50 في المائة للبلدان التي تصنفها الأمم المتحدة بأنها أقل البلدان نمواً. ومن منظور إقليمي، حصلت المنطقتان الواقعتان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على 44 في المائة تقريباً من التمويل الجديد للبرامج والمشروعات في عام 2015 (الشكل البياني 11). ويبين الجدول 6 التمويل حسب الإقليم منذ عام 1978.

التمويل حسب القطاع

يبين الشكل البياني 12 طريقة تقسيم الاستثمارات في حافظتنا الجارية حسب الموضوع أو القطاع. ويموّل حوالي ثلث حافظتنا الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، وتمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من زيادة إنتاجهم وإدارة الموارد الطبيعية بصورة أكثر استدامة وبمزيد من الكفاءة. ويموّل 16 في المائة تقريباً من الأموال التي نستثمرها حالياً أعمال تعزيز الأسواق وما يتصل بها من بنية أساسية حيوية لربط السكان الريفيين بالأسواق وتمكينهم من كسب دخل لائق من إنتاجهم. ويمثل التمويل الريفي 12 في المائة من الأموال المستثمرة التي تمكّن النساء والرجال الريفيين من استخدام خدمات، مثل الائتمانات والمدخرات والتأمين لبناء أعمالهم وإدارة المخاطر.

الجدول 6

تمويل الصندوق للبرامج والمشروعات حسب الإقليم، 1978- 2015[أ،ب]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	2006-1978	2009-2007	2012-2010	2015-2013	2015	2015-1978
أفريقيا الغربية والوسطى						
المبلغ الإجمالي	1 660.8	265.4	592.3	587.1	184.4	3 105.5
عدد المشروعات والبرامج	162	20	21	18	7	221
أفريقيا الشرقية والجنوبية						
المبلغ الإجمالي	1 683.6	447.5	619.9	669.0	399.4	3 420.1
عدد المشروعات والبرامج	135	20	17	16	7	188
آسيا والمحيط الهادي						
المبلغ الإجمالي	3 031.8	573.6	859.3	1 048.9	552.2	5 513.6
عدد المشروعات والبرامج	182	22	26	28	14	258
أمريكا اللاتينية والكاريبي						
المبلغ الإجمالي	1 476.2	193.7	272.2	227.7	116.6	2 169.9
عدد المشروعات والبرامج	124	15	17	13	7	169
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا						
المبلغ الإجمالي	1 579.5	255.8	373.8	349.2	78.0	2 558.2
عدد المشروعات والبرامج	127	17	18	15	4	177
مجموع التمويل المقدَّم من الصندوق[ج]	**9 431.9**	**1 735.9**	**2 717.5**	**2 881.8**	**1 330.6**	**16 767.2**
مجموع عدد البرامج والمشروعات[د]	**730**	**94**	**99**	**90**	**39**	**1 013**

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية.

[أ] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع معتمد من المجلس التنفيذي. ويشمل تمويل البرامج والمشروعات القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون والمِنح القطرية للمشروعات الاستثمارية.

[ب] مجموع المبالغ يمكن أن يشمل التمويل الإضافي للمشروعات/البرامج المعتمدة من قبل.

[ج] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[د] لا يشمل المبالغ والمشروعات التي أُلغيت أو أُبطلت تماماً.

الشكل البياني 9

التمويل المشترك من جهات مانحة متعددة الأطراف للبرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق، 1978- 2015[أ]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

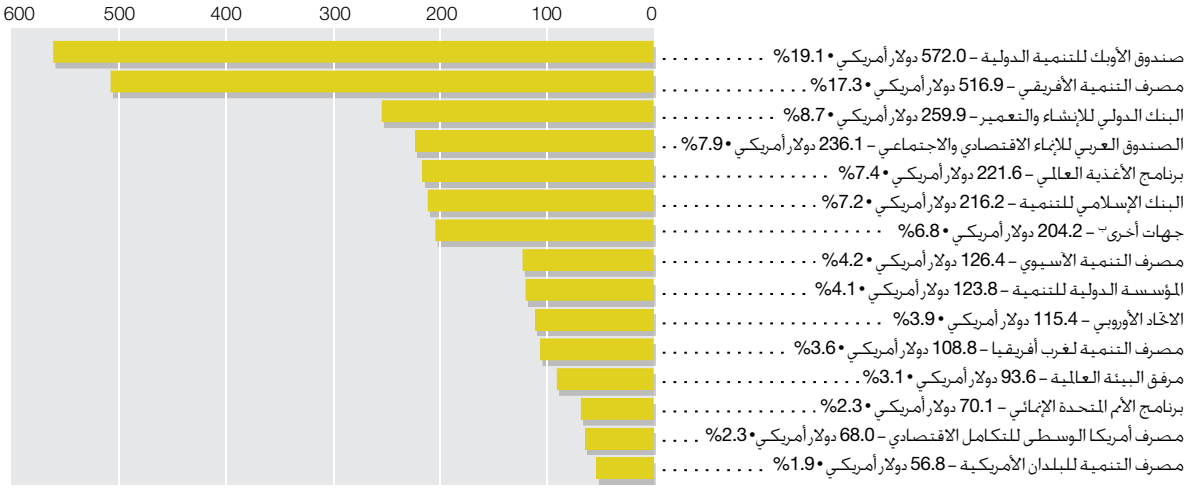

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية.

[أ] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع معروض على المجلس التنفيذي. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام. وتمثل المبالغ والنسب المئوية الواردة في الشكل البياني حصة كل جهة مانحة متعددة الأطراف من مجموع التمويل المشترك المتعدد الأطراف البالغ 2 989.6 مليون دولار أمريكي. ولا تشمل الأرقام مشاركة الجهات المتعددة الأطراف في التمويل الجماعي أو ترتيبات التمويل المماثلة.

[ب] تشمل الجهات الأخرى المشاركة في التمويل: مؤسسة تنمية الأنديز، والهيئة العربية للاستثمار الزراعي والتنمية، وصندوق أفريقيا، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ومصرف التنمية الكاريبي، ومصرف الاستثمار والتنمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، ومؤسسة التمويل الدولية، ومنظمة العمل الدولية، والصندوق الاستراتيجي للمناخ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (المعروف حالياً باسم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة [هيئة الأمم المتحدة للمرأة])، وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الشكل البياني 10

التمويل المشترك من الدول الأعضاء المانحة (الثنائية) للبرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق، 1978- 2015[أ]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

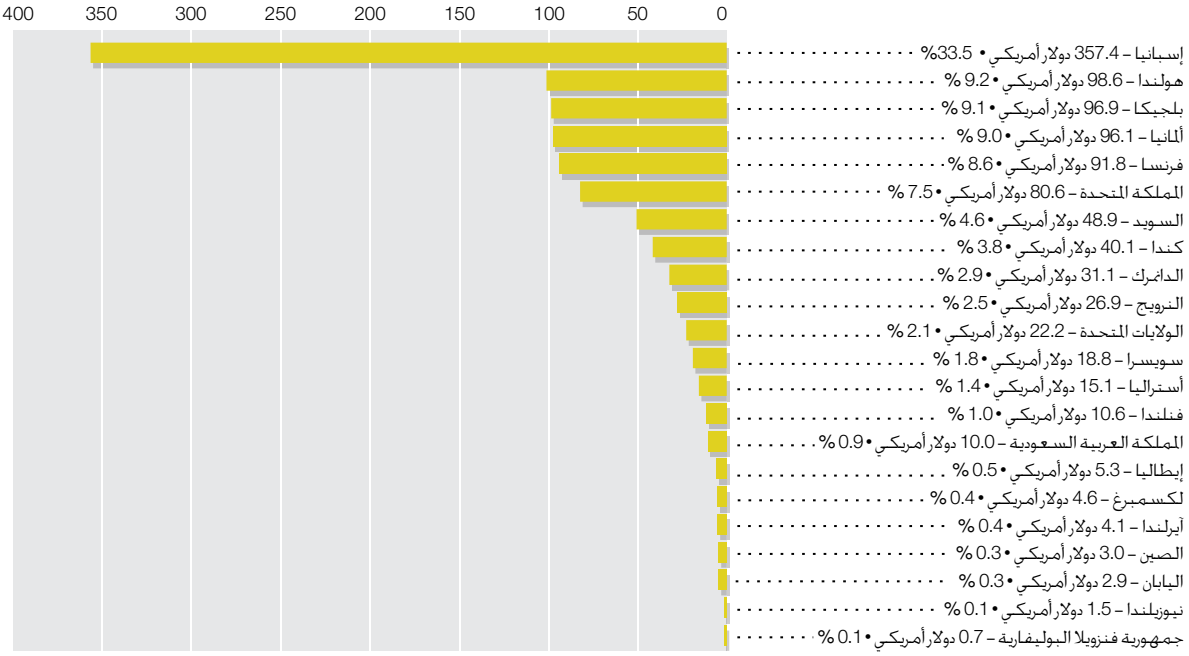

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية.

[أ] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع مقدَّم إلى المجلس التنفيذي. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام. وتُمثل المبالغ والنسب المئوية المعروضة في الشكل حصة كل جهة ثنائية مشاركة في التمويل من مجموع التمويل المشترك الثنائي البالغ 1 067.6 مليون دولار أمريكي. ولا تشمل الأرقام المشاركة الثنائية في التمويل الجماعي أو ترتيبات التمويل المماثلة.

الشكل البياني 11

التوزيع الإقليمي للتمويل المقدَّم من الصندوق إلى البرامج والمشروعات المعتمدة في عام 2015[1]

الحصة من المجموع البالغ 1 330.6 مليون دولار أمريكي

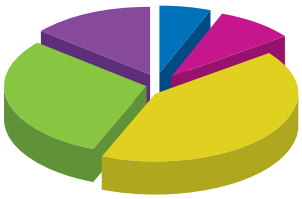

أفريقيا الغربية والوسطى
184.4 مليون دولار أمريكي – 13.9%

أفريقيا الشرقية والجنوبية
399.4 مليون دولار أمريكي – 30.0%

آسيا والمحيط الهادي
552.2 مليون دولار أمريكي – 41.5%

أمريكا اللاتينية والكاريبي
116.6 مليون دولار أمريكي – 8.8%

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
78.0 مليون دولار أمريكي – 5.9%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 12

تمويل حافظة الصندوق الجارية حسب القطاع (في نهاية 2015)

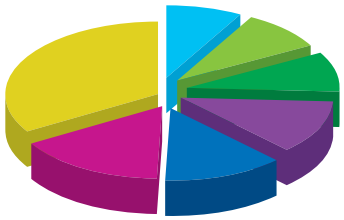

الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية[1] – 34%

الأسواق والبنية الأساسية ذات الصلة – 16%

أخرى[2] – 13%

الخدمات المالية الريفية – 12%

التنمية المجتمعية والبشرية – 9%

دعم السياسات والمؤسسات – 9%

المشروعات الصغيرة والصغرى – 8%

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية.

[1] تشمل الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية الري، والمراعي، ومصائد الأسماك، والبحوث، والإرشاد، والتدريب.

[2] تشمل القطاعات الأخرى الاتصالات، والثقافة، والتراث، والحد من مخاطر الكوارث، وإنتاج الطاقة، والرصد والتقييم، والإدارة والتنسيق، والإدارة في أعقاب الأزمات.

تخصيص التمويل للبرامج والمشروعات حسب الوسائل والشروط

ما زالت القروض المقدَّمة بشروط تيسيرية للغاية تشكِّل الجانب الأكبر من تمويلنا للبرامج والمشروعات الاستثمارية (الجدول 7).[1] وقدَّم الصندوق حوالي 44 في المائة من التمويل الجديد المعتمد خلال السنة في شكل قروض بشروط تيسيرية للغاية بما مجموع قيمته 533.8 مليون دولار أمريكي. وبلغت نسبة القروض المقدَّمة بشروط عادية 26.3 في المائة من المجموع، وتليها منِح إطار القدرة على تحمل الديون التي بلغت نسبتها 18.3 في المائة، والقروض المقدَّمة بشروط مختلطة التي بلغت نسبتها 11.9 في المائة (الشكل البياني 13).

وتمثل القروض المقدَّمة بشروط تيسيرية للغاية ومنح إطار القدرة على تحمل الديون 73 في المائة من المجموع التراكمي لحافظة تمويلنا منذ عام 1978، أي بأكثر من نسبة الثلثين المستهدفة في سياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق. ويبين الجدول 8 استثماراتنا حسب الشروط والأقاليم.

المصروفات

بلغت المبالغ المصروفة من قروض الصندوق ومنح إطار القدرة على تحمل الديون 612.2 مليون دولار أمريكي في عام 2015 (الجدولان 9 و10). ووصلت المبالغ التراكمية المصروفة من قروض البرنامج العادي خلال الفترة من عام 1979 حتى عام 2015 إلى 889.1 9 مليون دولار أمريكي، أي 74 في المائة من الالتزامات الفعلية في نهاية عام 2015 (الجدول 11). ويقابل ذلك 402.5 9 مليون دولار أمريكي من المبالغ المصروفة في نهاية عام 2014، أي 76 في المائة من الالتزامات الفعلية.

إدارة السيولة في الصندوق والتدفقات النقدية والسياسات المالية

يدير الصندوق أموالاً نقدية واستثمارات بما مجموعه 2 مليار دولار أمريكي، منها 1.5 مليار دولار أمريكي في إطار برنامج العمل العادي، و0.5 مليار دولار أمريكي من برامج الأموال المتممة والصناديق الاستئمانية. وظلت الاستثمارات المدارة داخلياً طوال عام 2015 مستقرة عند 0.8 مليار دولار أمريكي ومثلت 42 في المائة من مجموع الأموال التي يديرها الصندوق. وشملت جميع الأموال المتممة والمقترَضة، وجزءاً من الموارد العادية.

وتراجعت حسب التوقعات جميع أنواع الموارد خلال السنة بسبب تدفقات خارجة صافية نجمت عن مصروفات كبيرة وتحركات أسعار صرف النقد الأجنبي.

وازداد في عام 2015 حجم المعاملات النقدية ليستمر بذلك الاتجاه نحو النمو الذي بدأ خلال فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق. وبلغ مجموع حجم المعاملات النقدية 6.8 مليار دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 13 في المائة عن عام 2014. وكان العامل الأكبر وراء ذلك هو الزيادة الملحوظة في معاملات الأموال غير العادية التي بلغت 3 مليارات دولار أمريكي (2 مليار دولار أمريكي في عام 2014) بينما ظلت معاملات البرنامج العادي مستقرة نسبياً عند 3.8 مليار دولار أمريكي (4 مليارات دولار أمريكي في عام 2014). ونجمت أيضاً الزيادة في معاملات الأموال غير العادية عن زيادة فعالية إدارة الاستثمارات الداخلية.

وعزَّز الصندوق إدارته لمخاطر العمليات النقدية عن طريق تحسين وتطوير نظامين ماليين رئيسيين لتخطيط موارد المؤسسة في أعقاب استعراض بدأ في عام 2014. وشهدت إدارة السيولة مزيداً من التحسين عن طريق التفاوض على ترتيبات مواتية مع مصارف الصندوق، وكذلك عن طريق تحسين التوقعات المالية القصيرة الأجل لتخفيض الأموال النقدية المعطلة.

[1] يقدِّم الصندوق حالياً قروضه بثلاثة أنواع مختلفة من شروط الإقراض: قروض بشروط تيسيرية للغاية لا تدفع عنها أي فوائد، ولكن يفرض عليها رسم خدمة بواقع 0.75 في المائة، وتسدَّد على 40 سنة؛ وقروض بشروط مختلطة وبسعر فائدة ثابت قدره 1.25 في المائة، ورسم خدمه قدره 0.75 في المائة، وتسدَّد على 25 عاماً؛ وقروض بشروط عادية يفرض عليها سعر فائدة متغيِّر وتسدَّد على أجل يتراوح بين 15 و18 عاماً.

الجدول 7

موجز قروض الصندوق حسب شروط الإقراض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978- 2015[1]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	2006-1978	2009-2007	2012-2010	2015-2013	2015	2015-1978
مِنح إطار القدرة على تحمل الديون						
المبلغ	-	401.5	680.7	457.0	224.9	1 539.2
عدد المِنح	-	43	50	33	12	126
قروض بشروط تيسيرية للغاية						
المبلغ	6 825.8	948.6	1 315.4	1 283.9	533.8	10 373.7
عدد القروض	545	55	61	62	28	723
قروض بشروط متشددة						
المبلغ	–	8.5	50.6	–	–	59.1
عدد القروض	–	1	4	–	–	5
قروض بشروط متوسطة						
المبلغ	1 605.8	171.4	197.4	–	–	1 974.7
عدد القروض	133	9	6	–	–	148
قروض بشروط مختلطة						
المبلغ	–	–	–	249.5	145.9	249.5
عدد القروض	–	–	–	13	8	13
قروض بشروط عادية						
المبلغ	950.8	186.5	441.5	594.0	323.0	2 172.8
عدد القروض	69	17	24	25	14	135
المبلغ الإجمالي	**9 382.4**	**1 716.6**	**2 685.6**	**2 584.4**	**1 227.6**	**16 369.0**
مجموع عدد القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون[2،3]	**747**	**125**	**145**	**133**	**62**	**1 150**

المصدر: نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية.

[1] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع معتمد من المجلس التنفيذي. وتشمل المبالغ قروض البرنامج العادي والبرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون. وتشمل المبالغ أيضاً قرضاً بشروط تيسيرية للغاية معتمداً في عام 2005 لإندونيسيا، ويتألف من الحصيلة غير المستخدمة من أموال قرض معتمد في عام 1997 بشروط متوسطة. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[2] يمكن أن يموّل برنامج أو مشروع من أكثر من قرض أو من أكثر من مِنحة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون. ويمكن بالتالي أن يختلف عدد القروض وعدد مِنح إطار القدرة على تحمل الديون عن عدد البرامج أو المشروعات الواردة في جداول أخرى.

[3] لا تشمل القروض التي أُلغيت أو أبطلت تماماً.

الشكل البياني 13

قروض الصندوق حسب شروط الإقراض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 2015[1]

الحصة من المجموع البالغ 1 227.6 مليون دولار أمريكي

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية.

[1] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع معتمد من المجلس التنفيذي. وتشمل المبالغ قروض البرنامج العادي، وقروض البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون.

وأُجري استعراض مستقل لتخصيص الأصول ركز على إدارة السيولة في حافظة الصندوق من أجل دعم الاستعراض السنوي لاستراتيجية الاستثمار. وأكد هذا الاستعراض بشكل عام سلامة التخصيص الحالي للأصول وحدَّد التنويعَ في الأسهم باعتباره يتيح إمكانية زيادة العائد. وأُدمجت التوصيات في الاستعراض السنوي لبيان سياسة الاستثمار في الصندوق الذي اعتمده المجلس التنفيذي في دورته التي عقدت في ديسمبر/كانونِ الأول.

والصندوق، باعتباره مشاركاً في رئاسة الفريق العامل المعني بخدمات الخزانة المشتركة التابع لشبكة المالية والميزانية منذ عام 2008، يتصدر جهود الأمم المتحدة لتعظيم الكفاءة التشغيلية للخزانات. ونستضيف أيضاً الموقع الإلكتروني المتخصص الذي ما زال يشكل محفلاً رئيسياً للتفاعل بين خزانات الأمم المتحدة. وعقد في عام 2015 الاجتماع السنوي للفريق في مقر الصندوق في روما بمشاركة من ممثلين عن 30 كياناً من كيانات الأمم المتحدة.

نهج الصندوق في دعم تخفيف أعباء الديون وإدارتها

يشكل تخفيف الديون وإدارتها إسهاماً هاماً في الحد من الفقر. وواصل الصندوق في عام 2015 تقديم دعم كامل للعمل على الصعيد الدولي من أجل معالجة الديون القائمة الواقعة على البلدان الفقيرة من خلال مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وواصلنا أيضاً استخدام إطار القدرة على تحمل الديون لضمان عدم تراكم الديون على البلدان الضعيفة في المستقبل.

الجدول 8

موجز قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، حسب الإقليم، 1978- 2015[أ]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	أفريقيا الغربية والوسطى	أفريقيا الشرقية والجنوبية	آسيا والمحيط الهادي	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	المجموع
مِنح إطار القدرة على تحمل الديون						
المبلغ	554.5	442.7	296.7	51.2	194.1	1 539.2
عدد المِنح	41	31	25	9	20	126
قروض بشروط تيسيرية للغاية						
المبلغ	2 323.9	2 745.2	3 914.3	411.4	979.0	10 373.7
عدد القروض	207	177	212	41	86	723
قروض بشروط متشددة						
المبلغ	–	–	–	–	59.1	59.1
عدد القروض	–	–	–	–	5	5
قروض بشروط متوسطة						
المبلغ	105.2	108.9	607.5	488.0	665.0	1 974.7
عدد القروض	11	11	35	51	40	148
قروض بشروط مختلطة						
المبلغ	7.7	11.1	150.3	32.2	48.2	249.5
عدد القروض	1	1	5	3	3	13
قروض بشروط عادية						
المبلغ	21.3	23.3	450.2	1 146.1	531.9	2 172.8
عدد القروض	3	5	11	80	36	135
المبلغ الإجمالي	**3 012.6**	**3 331.3**	**5 418.9**	**2 128.9**	**2 477.3**	**16 369.0**
النسبة المئوية من مجموع قروض الصندوق ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون	**18**	**20**	**33**	**13**	**15**	**100**
مجموع عدد القروض[ب، ج] ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون	**263**	**225**	**288**	**184**	**190**	**1 150**

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية.

[أ] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع معتمد من المجلس التنفيذي. وتشمل المبالغ قروضِ البرنامج العادي والبرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون. وتشمل المبالغ أيضاً قرضاً بشروط تيسيرية للغاية معتمداً لإندونيسيا في عام 2005، ويتألف من الحصيلة غير المستخدمة من قرض معتمد في عام 1997 بشروط متوسطة. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[ب] يمكن أن يموَّل برنامج أو مشروع من أكثر من قرض أو من أكثر من مِنحة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون. ويمكن أن يختلف بالتالي عدد القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون عن عدد البرامج والمشروعات الواردة في جداول أخرى.

[ج] لا يشمل القروض التي أُلغيت أو أبطلت تماماً.

ومنذ اتخاذ مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حققت بلدان كثيرة تقدماً كبيراً من الاستفادة من تخفيف أعباء الديون. واجتاز أكثر من 92 في المائة من البلدان المؤهلة (35 من بين 38) نقاط اتخاذ القرار، ويؤهلها ذلك للاستفادة من مساعدات تخفيف الديون المقدّمة من الصندوق، ووصلت إلى نقطة الإنجاز التي تحصل عند الوصول إليها إلى تخفيف كامل ونهائي لديونها. ويبلغ مجموع التزاماتنا حتى الآن 639.4 مليون دولار أمريكي تقريباً من تخفيف أعباء خدمة الديون بالقيمة الاسمية. وحتى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2015 قدم الصندوق 439.9 مليون دولار أمريكي بالقيمة الاسمية لتخفيف أعباء ديون 35 بلداً من البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز.

وشكّلت منح إطار القدرة على تحمل الديون 18.3 في المائة من مجموع قيمة التمويل المعتمد للبرامج والمشروعات الاستثمارية في عام 2015 (الشكل البياني 13). واعتُمدت اثنتا عشرة منحة بما مجموع قيمته 224.9 مليون دولار أمريكي (الجدول 7).

الجدول 9

المبالغ المصروفة سنوياً من قروض البرنامج العادي حسب الإقليم، 1979- 2015[1]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2015-1979
أفريقيا الغربية والوسطى	62.3	57.8	61.8	64.4	66.8	66.0	74.4	94.2	74.82	82.3	81.0	1 470.2
أفريقيا الشرقية والجنوبية	75.9	88.6	89.4	85.4	106.4	99.4	104.3	140.4	136.19	99.1	99.2	1 886.2
آسيا والمحيط الهادي	93.1	127.2	122.0	99.1	129.2	158.0	230.7	172.2	148.02	180.6	201.5	3 450.4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	42.3	57.4	63.4	79.1	61.6	64.0	72.9	65.7	54.21	63.5	51.2	1 488.2
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	68.0	55.9	62.1	96.1	73.5	70.1	67.3	61.9	69.35	59.3	53.7	1 594.1
المجموع[ب]	**341.6**	**386.9**	**398.7**	**424.1**	**437.5**	**457.5**	**549.6**	**534.5**	**482.6**	**484.7**	**486.6**	**9 889.1**

المصدر: نظام القروض والمِنح.

[1] لا ترتبط المبالغ المصروفة إلاّ بقروض البرنامج العادي، ويستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون.

[ب] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 10

المبالغ المصروفة سنوياً من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون حسب الإقليم، 2007-2015

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2015-2007
أفريقيا الغربية والوسطى	-	0.9	1.9	9.1	23.8	36.7	49.2	46.9	42.1	210.7
أفريقيا الشرقية والجنوبية	1.0	3.6	5.7	17.1	28.3	40.1	45.0	60.0	36.0	236.8
آسيا والمحيط الهادي	1.0	1.7	3.9	6.8	11.6	21.0	22.9	31.8	23.9	124.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-	-	0.6	0.9	3.4	6.6	6.2	6.3	5.2	29.2
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	-	0.1	1.6	5.5	9.2	14.2	19.2	12.3	18.4	80.6
عالمية	-	0.1	-	-	-	-	-	-	-	0.1
المجموع[1]	**2.0**	**6.5**	**13.7**	**39.4**	**76.3**	**118.6**	**142.6**	**157.4**	**125.6**	**682.1**

المصدر: نظام القروض والمِنح.

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 11

المبالغ المصروفة من قروض البرنامج العادي حسب الإقليم وشروط الإقراض، 1979- 2015[أ]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	تيسيرية للغاية	متوسطة	عادية	متشددة	المجموع
أفريقيا الغربية والوسطى					
المبلغ	1 392.4	60.3	17.4	-	**1 470.2**
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	73	89	97	-	**74**
أفريقيا الشرقية والجنوبية					
المبلغ	1 781.4	100.7	4.1	-	**1 886.2**
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	72	88	18		**73**
آسيا والمحيط الهادي					
المبلغ	2 896.3	454.5	99.6	-	**3 450.4**
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	81	66	20		**72**
أمريكا اللاتينية والكاريبي					
المبلغ	381.8	412.2	694.2	-	**1 488.2**
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	94	88	68	-	**79**
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا					
المبلغ	862.2	439.8	267.1	25.0	**1 594.1**
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	92	72	53	52	**76**
المبلغ الإجمالي	**7 314.1**	**1 467.5**	**1 082.4**	**25.0**	**9 889.1**
مجموع النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	**78**	**75**	**52**	**52**	**74**

المصدر: نظام القروض والمِنح.

[1] تقتصر المبالغ المصروفة من القروض على قروض البرنامج العادي، ويستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر، والتمويل بمنح إطار القدرة على تحمل الديون.

إحدى مجموعات شباب المنتجين تستخدم العسل وحبوب الطلع في صنع الصابون والكرم ←

السلفادور: مشروع التنمية الريفية والتحديث في الإقليم الشرقي

©IFAD/Carla Francescutti

الجوائز

الاجتماع العالمي للموظفين لعام 2016 وجوائز الموظفين

في ظل مساعي المنظمة الدؤوبة إلى تطبيق اللامركزية وزيادة عدد الموظفين العاملين في المكاتب القطرية للصندوق في جميع أنحاء العالم، نلتقي كل سنتين في اجتماع عالمي للموظفين في المقر. والغرض من هذا الاجتماع هو تمكين الموظفين من الالتقاء وتقاسم الأفكار والخبرات وتحسين فعالية الصندوق كمنظمة وكفريق. وكان شعار الاجتماع العالمي للموظفين لعام 2016 هو "ابتكر، ركّز، اعمل، أقدِم" من أجل أن يكون الصندوق أكبر وأفضل وأذكى. وشارك في الاجتماع ما يقرب من 600 موظف، منهم ما يربو على 100 زميل من المكاتب القطرية.

وعلى مدى يومين حافلين بالعمل، عقدت جلسات عامة، و45 جلسة مواضيعية أصغر، و15 مقصورة إعلامية لإتاحة الفرصة أمام المشاركين للتعرف على المكاتب القطرية وسائر مجالات عملنا واستكشاف مهارات جديدة. وأُجريت ألعاب ومسابقات. وقدِّمت أيضاً جوائز الموظفين لعام 2015 تقديراً لهم على عملهم المتميز والتزامهم بولاية الصندوق. وقدِّمت جوائز عام 2015 تقديراً للأدوار القيادية والمشروعات الابتكارية والمبادرات الاستثنائية، والعناصر الفاعلة في تيسير التغيير، والزملاء المتميزين في تجسيد القيم الأساسية للصندوق.

الفائزون بجوائز الموظفين في الاجتماع العالمي للموظفين مع رئيس الصندوق، كانايو نوانزي،
ونائبة رئيس الصندوق المساعدة Lakshmi Menon

القيادة
Shankar Achuthan-Kutty
Gernot Laganda

مشروعات ابتكارية/
مبادرات فوق العادة
Yolando Arban
Glayson Ferrari Dos Santos
Jacopo Monzini Taccone di Sitizano
Antonio Rota
Brian Thomson

العناصر الفاعلة في تيسير التغيير
فريق اتصالات التداول بالفيديو
مع المكاتب القطرية
Willy Ong، رئيس الفريق
Fabio Bencivenga
Roman Bezuszko
Roberto De Tora
Francesca Garau
Matteo Giacobbe
Marco Nicotera
Luca Rotondo

القيم الأساسية للصندوق
Negussie Ayele
Marco Camagni
Sefika Kemura-Kulenovic
Birgit Plockinger

التقدير الرئاسي
Thomas Bousios

التكريم الشرفي
Fadi Daood

الجوائز المقدّمة إلى الصندوق

نال الصندوق في عام 2015 جوائز تقديراً لعمله في تمكين السكان الريفيين والاستثمار فيهم، واعترافاً بالتزامه بالتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم وفي المقر.

وفي يناير/كانون الثاني، مُنحت لرئيس الصندوق، كانايو نوانزي، الدكتوراه الفخرية من جامعة ووريك بالمملكة المتحدة لإسهامه البارز في الحد من الفقر عن طريق الزراعة المستدامة والتنمية الريفية. (اقرأ محاضرة السيد نوانزي التي ألقاها في جامعة ووريك http://www.ifad.org/events/op/2015/warwick_lecture.htm).

وفزنا بجائزة أفضل ممارسات التنمية المستدامة في الأمن الغذائي تقديراً لعملنا في تعزيز نظام تكثيف الأرز في مدغشقر. ويمكّن هذا النظام المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من تحقيق مستويات قصوى من غلات الأرز والحد في الوقت نفسه من كميات البذور والمياه ومساحات الأراضي المستخدمة. وبالاشتراك مع جامعة كورنيل (نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية) ووزارة الزراعة في مدغشقر، شرع الصندوق في تعزيز هذا الأسلوب في عام 1997. وأفضى النجاح الذي تحقق في مدغشقر إلى تطبيق 5 ملايين مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة نظام تكثيف الأرز في 50 بلدا على الأقل من بلدان العالم. وأقيم حفل توزيع الجوائز في يوليو/تموز في السوق العالمي لمعرض ميلانو لعام 2015. وأشرف على المسابقة المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط في باري، وجامعة ميلانو للعلوم التطبيقية، وكلاهما في إيطاليا.

وفي أغسطس/آب، مُنح الصندوق الشهادة البلاتينية في الأبنية القائمة: فئة العمليات والصيانة من برنامج منح شهادات القيادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي. ويشرف على هذا البرنامج المجلس الأمريكي للأبنية المراعية للبيئة، وهو واحد من أهم نظم تصنيف البناء المراعي للبيئة في العالم. والشهادة البلاتينية هي أرفع مستوى من الشهادات، والصندوق هو أول كيان في الأمم المتحدة يحصل على تلك الشهادة. وتماشياً مع مبادرة خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء، شرعنا في العمل كي يصبح مقرنا أكثر مراعاة للبيئة في عام 2009. وخفضنا منذ ذلك الحين استهلاكنا من الطاقة وانبعاثاتنا من الكربون تخفيضاً كبيراً من 579 5 إلى 930 3 طناً.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، حصل نائب رئيس الصندوق، ميشيل موراسيني، على الوسام الوطني بدرجة فارس من حكومة مدغشقر تقديراً لالتزام الصندوق المتواصل بالزراعة في مدغشقر، خاصة في الوقت الذي انسحب فيه كثير من المانحين من البلد.

وفي الهند وفي نوفمبر/تشرين الثاني أيضاً، نالت مديرية تمكين المرأة التابعة لحكومة مادهيا براديش جائزة سكوتش عن برنامج تجاسويني لتمكين النساء الريفيات الذي كان يسانده الصندوق في مهاراشترا. ويعمل البرنامج في ست مقاطعات ريفية من ولاية مادهيا براديش، ويدعم حكومات الولايات في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنساء. وتمثل جماعة سكوتش مركزاً فكرياً مقره الهند، ويركز هذا المركز على القضايا الاجتماعية – الاقتصادية من خلال النمو الشامل.

وتعترف جوائز الصندوق للمساواة بين الجنسين بالبرامج والمشروعات الابتكارية التي تعالج انعدام المساواة بين الجنسين وتمكّن النساء في الأقاليم الخمسة التي يعمل فيها الصندوق. وتحتفي جوائز هذا العام بالعمليات في بليز، وإثيوبيا، والهند، وجمهورية مولدوفا، والسنغال (اقرأ المزيد في الأقسام التي تتناول أقاليم الصندوق).

وفيما يلي الفائزون بالجوائز لعام 2015:

- برنامج التمويل الريفي، بليز
- الإدارة المجتمعية المتكاملة للموارد الطبيعية، إثيوبيا
- برنامج تجاسويني لتمكين النساء الريفيات في مهاراشترا، الهند
- مشروع تنمية الخدمات المالية الريفية والأعمال الزراعية، جمهورية مولدوفا
- مشروع دعم سلاسل القيم الزراعية، السنغال.

عاملون في شركة مناسا للتجارة في سيغاتوكا ينظفون الباذنجان ويفرزونه لتصديره إلى نيوزيلندا ←

فيجي: مشروع الشراكة في الزراعة ذات القيمة العالية

©IFAD/Susan Beccio

الأوصاف المستخدمة وطريقة عرض المادة في هذا المطبوع لا تعني التعبير عن أي رأي، بأي حال من الأحوال، للصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد، إقليم، مدينة أو منطقة أو لسلطاته، أو بشأن تحديد تخومه أو حدوده. ويقصد من عبارتي الاقتصادات "المتقدمة" و"النامية" الملاءمة الإحصائية ولا تعبران بالضرورة عن حكم بصدد المرحلة التي بلغها أي بلد أو منطقة بعينها، في عملية التنمية.

ويمكن إعادة إصدار هذا المطبوع أو أي جزء منه بدون تصريح مسبق من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، شريطة أن ينسب المطبوع أو المستخرجات منه التي أعيد إصدارها، إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأن يذكر عنوان هذا المطبوع في أي مطبوع وأن ترسل نسخة منه إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الغلاف:

المزارعة إينيس الفارز مع قطيع أسرتها من حيوانات اللاما والألبكا. تلعب الحيوانات دوراً هاماً في اقتصاد المناطق النائية من بوليفيا، حيث يكسب الناس قوتهم من تربية الحيوانات، وبيع صوفها وجلودها ولحومها.

عمل أول مشروع موله الصندوق لدعم هذه المجتمعات مع مربي الإبليات لتحسين الصحة الحيوانية، ومع الجمعيات لتحسين جودة الأحذية والشالات والسترات التي يصنعونها لبيعها في الأسواق المحلية. ودعم المشروع الذي امتد من عام 2009 إلى عام 2015 مبادرات السياحة الريفية لتمكين الأسر، التي كانت تعتمد تقليدياً على الزراعة، من تنويع مصادر دخلها. أما المشروع الجديد الذي يموله الصندوق، والمقرر أن يبدأ عام 2016، فسيبني على إنجازات المشروع الأول في دوائر لاباز وأورورو وبوتوسي التي تعد موطناً لحوالي 67 في المائة من الإبليات في البلاد. وسيتطرق المشروع لتحديات من قبيل الإنتاجية المنخفضة، والافتقار إلى الوصول الى الخدمات، ومحدودية توفر الأعشاب والمياه.

بوليفيا: مشروع دعم اقتصاد الإبليات

©IFAD/Cristóbal Corral

© 2016 صادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الطابع Quintily، روما، إيطاليا

2016

تمت الطباعة على ورق معاد تصنيعه

محتويات القرص المدمج

تصدير بقلم رئيس الصندوق
برنامج العمل لعام 2015
المبادرات الرئيسية والبرامج الجديدة
الأثر وقياس النتائج وتحسينها
بيانات التمويل وتعبئة الموارد
الجوائز
موجز البرامج والمشروعات والمِنح في عام 2015
التنظيم والعضوية والتمثيل
مطبوعات الصندوق في عام 2015
القوائم المالية الموحدة

يتضمن القرص المدمج جميع محتويات التقرير السنوي باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية.

ISBN-978-92-9072-646-3

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44 - 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+ – رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
www.ruralpovertyportal.org
ifad-un.blogspot.com
www.facebook.com/ifad
instagram.com/ifadnews
www.twitter.com/ifadnews
www.youtube.com/user/ifadTV